



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### بأي اتجاه ينبغي السير داخلياً؟

نقطة الانطلاق الأهم للخروج من المأساة السورية، هي معرفة الأسباب التي أدخلتنا فيها، وعلى الخصوص معرفة وفهم أخطاء الماضي والاتعاض بها لعدم تكرارها. حينها فقط يمكن الحديث ليس فقط عن سبل الخروج من الأزمة، بل وأيضاً عما ينبغي فعله في المستقبل، وبأي اتجاه ينبغي أن نمضي. وإذا كان هذا الكلام يصح على كل أنواع السياسات، فإنه يصح بشكل خاص على السياسات الاقتصادية- الاجتماعية.

تحدثت افتتاحية قاسيون الماضية، بقدر من التكيف، عن تنفيذ الحكومات السورية المتعاقبة لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ الوصفات الليبرالية التي تلطت تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» منذ عام 2005 رغم أنها كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ بأشكال أكثر استتاراً، وبسرعات أقل وضوحاً. النتيجة الملموسة لهذه السياسات، وبعيداً عن الغرق في التنظيرات الأيديولوجية، بين الاشتراكية أو الرأسمالية، هي أن نسبة الفقر في سورية ارتفعت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة من 30% إلى 44%، إضافة إلى الدمار الكبير الذي أحاق بالثروة الزراعية والحيوانية والصناعية نتيجة رفع الدعم الجزئي في حينه عن المحروقات وغيرها من الممارسات الانسحابية لقطاع الدولة من الحقل الإنتاجي، والاقتصادي عموماً.

هذه النتائج كانت هي ذاتها جزءاً أساسياً من مقدمات الأزمة التي نعيشها حتى اليوم، والتي لم يدفع الوقوع فيها للتعلم من دروس الماضي لعكس اتجاه السير الذي أدخلنا للأزمة، بل ما جرى حتى الآن، وما يندر به سلوك الحكومات المتعاقبة بشكل متسارع، هو أن الطريق نفسه والاتجاه نفسه ما يزالان سائدين في السلوك العملي. مرة أخرى، وبعيداً عن الكلام الأيديولوجي، فإن التقدم بمعناه الاقتصادي الاجتماعي وانعكاساته الشاملة على كل مناحي الحياة، إنما يقاس بعاملين معاً، النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

إذا نظرنا إلى التاريخ الحديث للاقتصاد السوري من هذه الزاوية، وجدنا أنه حقق أرقام نمو مقبولة في السبعينيات، بمتوسط هو 5%، وحدث في حينه قدر من التنمية سرعان ما توقف تقدمه؛ فنمو وتضخم الشرائح الطبقية-الحديثة الناشئة في حينه- المتمثلة بالبرجوازيين البيروقراطيين والطبقة، أدى إلى تركز في الثروة أثر بشكل مزدوج على العدالة الاجتماعية من جهة، وعلى معدلات النمو من جهة أخرى؛ فالنمو لا يمكن أن يستمر دون اكتمال دورة الإنتاج عبر الاستهلاك، وحين يتم تخفيض قدرة عموم الناس على الاستهلاك عبر انخفاض حصصهم في الدخل الوطني، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تعطل تجديد دورة الإنتاج، ناهيك عن توسيعها، أي إنه سيؤدي حكماً إلى تراجع النمو.

هذه العمليات السلبية تعمقت مع قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وتعمقت بشكل متسارع وكارثي منذ 2005 وحتى الآن.

المخرج الفعلي بالمعنى الاقتصادي- الاجتماعي، يرتكز إلى معيار مركب هو أعق عدالة اجتماعية وأعلى نمو؛ والنمو هذا ينبغي ألا يقل رقمه عن 10% على مدى عدة سنوات قادمة.

وهذا المخرج يتطلب السير باتجاه معاكس تماماً للاتجاه الذي أدخلنا نحو 2011، وبالملموس فإنه يعني فيما يعنيه: تحكماً عالي المستوى للدولة في الصناعات الكبرى الاستراتيجية والاستخراجية، وإنتاج الطاقة الكهربائية.

تحكماً مطلقاً يصل حد الاحتكار لجهاز الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وتجارة الجملة الداخلية وخاصة في المواد الأساسية «ضمناً الغذاء بكل أشكاله ومصادره».

تطوير البنى التحتية بشكل حاسم، وخاصة النقل بما في ذلك شبكة سكك حديدية تربط كل المحافظات السورية.

اجتثاث الفساد الكبير وتحويل موارده السابقة قدر الإمكان والحالية إلى عملية النمو، وتقليص الهوة بين الأجور والأرباح وصولاً لإزالتها.

هذه الخطوات وغيرها قابلة للتطبيق العملي، حتى ضمن ظروف الحصار والعقوبات التي ستستمر لسنوات أخرى على أقل تقدير، ولكنها تحتاج لإرادة سياسية حقيقية للقيام بها، وخاصة عبر الاستفادة من الصراع الدولي والتوضع في ضفة التاريخ الصحيحة إلى جانب القوى الصاعدة... هذه الإرادة السياسية بدورها، تحتاج حلاً سياسياً شاملاً على أساس القرار 2254 يعيد توحيد الأرض السورية، والشعب السوري بوصفه صاحب المصلحة الأولى في ضرب وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وفي اجترار طريقه الخاص في النمو والتنمية، تحقيقاً لأعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية...

## حول مقولة أن الصراع هو

### «إيراني - إسرائيلي» و«نحن ما دخلنا»!

[05]

#### شؤون عربية ودولية



حقيقة دعوة واشنطن  
لوقف إطلاق النار في غزة

17

#### شؤون اقتصادية



الحقائق التاريخية الاقتصادية وسؤال «إلى متى  
سيظل الدولار الأمريكي عملة عالمية؟»

12

#### شؤون محلية



العيد ثقيل وكارثي على الفقيرين  
وقائمة الحرمان والمحرومين تنسج!

08

#### شؤون عمالية



إضرار متعمد بالإنتاج

02

# إضرار متعمد بالإنتاج



ترتبط الحكومة جميع خططها لمعالجة الأزمة الاقتصادية، من تدني الأجور والرواتب وارتفاع سعر الصرف وقلة الطلب وانخفاض معدلات الاستهلاك، بالعملية الإنتاجية وبأن حل أغلب الأزمات الاقتصادية يعتمد فقط على دعم الإنتاج وزيادته.

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هدفه ذر الرماد في العيون والهروب من استحقاقات زيادة الإنتاج وإنشاء المصانع والمعامل الكبيرة التي وحدها يمكن أن تؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج بنسب مقبولة. وهذا يحتاج أولاً وأخيراً إلى جهاز دولة قوي في المجتمع قادر على إدارة العملية الإنتاجية، لا إلى جهاز دولة مشلول يسعى إلى الانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وترك الساحة للمشاريع الصغيرة.

## لا حل اقتصادياً

ومع ذلك لن تفلح الخطط الحكومية في إنقاذ الاقتصاد السوري، بل تقوده من فشل إلى آخر، وهذا ما ينعكس ونراه في معيشة غالبية السوريين. وليس هناك من حل اقتصادي لأزمات السوريين إلا من خلال الحل السياسي. فجميع الخطط الاقتصادية التي تعتمد على الدولة تأتي من جعبة قوى الفساد تأميناً لمصالحها الضيقة، ولا يمكن الحديث عن اقتصاد متكامل دون إعادة توحيد البلاد وتوجيه ضربة للعقوبات الغربية. والمستثمرون المحليون والأجانب لن يأتوا إلى بلد يعاني من التقسيم والاحتلالات والعقوبات والحصار والدمار والخراب، ومن أزمات سياسية وأمنية، وبنيّة تحتية مدمرة.

## وعود كاذبة

ورغم الكلام الحكومي والوعود الحكومية لغرفة الصناعة عن توجهات حكومية لدعم الصناعيين، إلا أن سياسة رفع الدعم عن المنتج المحلي وصلت إلى حدود غير مسبوقة، عبر رفع أسعار حوامل الطاقة من وقود وكهرباء إلى مستويات مخيفة، وبات القطاع الخاص الصناعي يعاني من الركود والجمود، وهناك مئات المعامل أغلقت بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بالتزامن مع قلة الطلب وانخفاض الاستهلاك. وقد اعترض الصناعيون السوريون مؤخراً على تسعيرة الكهرباء الجديدة، حيث جاء الرد من قبل وزير الكهرباء في تصريح لـ«هاشتاغ» أن «سبب الاعتراضات الأخيرة من قبل الصناعيين أنهم اعتادوا الحصول عليها من الدولة بشكل شبه مجاني طيلة السنوات السابقة». كلام الوزير يدل على استهتار حكومي واضح وإضرار متعمد بالصناعة الوطنية، كل هذا من أجل تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما صرح سيادته قبل فترة بأن دراسة رفع الدعم عن الكهرباء أقرت بالتعاون مع البنك الدولي منذ عام 2006.

## مشاريع وهمية

كما أن الترويج الحكومي المستمر

## اديب خالد

هذا التشخيص صحيح إلى درجة ما، لكن قرارات الحكومة التي تعبر عن سياساتها الاقتصادية الليبرالية تغل عكس ذلك تماماً، فقرارات خصخصة القطاع العام عبر عدة أساليب من التشاركية إلى تحويل الشكل القانوني لشركات القطاع العام أو من خلال دمج عدة شركات بعضها مع بعض تمهيداً لتصفيتها، هدفها التفریط بالقطاع العام فقط، وخاصة المنتج منه. وهذا يوضح حقيقة نوايا الحكومة بأنه لا توجد خطط حكومية لضخ الأموال اللازمة لإعادة استثمار هذه المنشآت أو إعادة إحيائها بل تترك الحكومة هذه المهمة الوطنية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي والذي لا يعول عليه في هذه الخطوة الاقتصادية الهامة، فكيف سيأتي المستثمرون ليضعوا أموالهم في مؤسسات مينة وغير منتجة؟ وإذا كانت الحكومة نفسها تروج لخسارة هذه المنشآت، فكيف سيتجرأ المستثمرون على إنقاذ هذه المنشآت وهم الذين يبحثون عن أسرع الطرق لتحقيق الربح، ويتجهون نحو المشاريع الربعية والسياحية وتداول الأموال والمضاربة والبنوك، لما تدرّه من ربح سريع ولعدم حاجتها إلى الفترة الطويلة التي تحتاجها المشاريع الصناعية عادةً.

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## ماذا سنشتري لأطفالنا؟

قبل العيد بأيام يدور الحديث المعتاد بين العائلات: ماذا سنشتري وماذا سنحضر؟ وكل النقاشات المطولة التي تجري بهذا الخصوص تنتهي، ويصمت الجميع أمام الحال العسير الذي يعيشونه وأمام الواقع المرير الذي يصدمهم في كل مطلب من مطالبهم التي يحتاجونها، وأطفالهم الذين يحملون بلباس جديد للعيد ويحملون بعبديّة تمكّنهم من اللعب واللهو في تجمعات العيد، إنها مطالب بسيطة لحياة الفقراء المعاشة ولكن المعقدة جداً بسبب ضعف الحال وخلو جيوبهم من أية إمكانية حقيقية لتلبية تلك المطالب.

تحدثت معي إحداهن وهي من الأقرباء عن الواقع المعاش ومراراته وطرحته سؤالاً بحجم مأساتها التي تعيشها، والسؤال مشروع ومحق وهو لماذا الحكومة تأخذ ما في جيوبنا في كل يوم بقراراتها وضرائبها التي لا تنتهي؟ ما هي الفائدة التي تحصل عليها الحكومة من إفراغ جيوبنا بالرغم من قلة ما يتواجد بها؟ ألا تحسب حساب أن الجوع كافر وقد يشعل أموراً لا يعلم بنتائجها إلا الله؟ في الحقيقة، الإجابة عن تلك الأسئلة كانت صعبة واحتاجت لوقت طويل من الأخذ والرد للإجابة عنها.

تصريحات أعضاء الحكومة حول الوضع المعيشي تعكس ما تقوله الحكومة، وتؤكد ما يعيشه الناس حقيقة في استنتاجاتهم التي توصلوا إليها بتجربتهم المعاشة حول النهب عالي المستوى للثمة الفقراء وتركهم يقاتلون هم وربهم.

مرور خاطف في هذه الأيام، قبل أن يحل العيد، على بعض الأسواق التي توصف بأنها شعبية، وحيث نرى الاكتظاظ الكبير للأطفال وأهاليهم في تلك الأماكن التي يجري فيها بيع الألبسة الشعبية من حيث الأسعار في منطقة الزاهرة والمجتهد والقنوات وغيرها من المناطق الأخرى - مرور خاطف يكفي لترى العجب العجيب من تلك الأسعار مع أنها تسمى شعبية ولكن الفقراء من الشعب يقفون في حيرة من هذه الأسعار كيف سيتدبرون أمرهم مع أطفالهم المنتظرين معهم عملية الشراء ليفرحوا بقدوم العيد كما يقال، ولكن للأسف يشتري ما هو الضروري جداً، وهذا مشهد يعكس حال الناس وأوضاعهم ويعكس أيضاً مدى القهر والإذلال الذي يعيشه الناس كي يحصلوا على ما يمكن الحصول عليه من حاجاتهم وحاجات أطفالهم وغيرها من الأشياء.

أيها الناس اسمعوا وعوا: لن يحك جلودنا سوى أظافرنا والمفهومية عنكم.

# همسة صادقة في أذن النقابات

يمكننا القول بكل صراحة إن العاملين بأجر والكادحين عموماً يتعرضون لأبشع هجوم يضرب عرض الحائط بحقوقهم ومكنسباتهم الأساسية، من العيش الكريم، وفرص العمل، وحق الإضراب عن العمل للطبقة العاملة، وإخفاء الحركة النقابية وضعف الديمقراطية الداخلية داخل النقابات. وذلك دون الدخول في تفاصيل أو تفاسير مطولة لما تعيشه الطبقة العاملة اليوم كجزء من معاناة الشعب ككل، وهذا لا ينفي أهمية هذه التفاصيل والتفسيرات لأن هاتين العمليتين مرتبطتان ببعضهما البعض، وقد تم تناولهما في العديد من المواد السابقة في صحيفتنا قاسيون.

## ■ نبيك عكام

أمام هذا الواقع المزري الذي يعيشه العاملون بأجر قاطبة وعموم الكادحين في أرجاء البلاد، وأمام هذا الوضع الذي تتغول فيه قوى الفساد والنهب، لا بد لنا من إيلاء أهمية كبيرة للعديد من القضايا المتكاملة فيما بينها، وفي المقدمة منها الحياة المعيشية للعباد المرتبطة بالرواتب والأجور، وأي تهاون في حلها بشكل سليم سيكلف العمال الكثير من المعاناة. تستمر السلطة التنفيذية بسياساتها الاقتصادية حسب وصفات المراكز المالية الرأسمالية التي تنذر بالخطر المحقق على المجتمع، وإذا لم تستيقظ النقابات من سباتها لمعالجة الأمور بشكل صحيح، سوف يستمر الوضع على حاله بل وسوف يزداد تعمقاً إلى أن يعصف بالجميع. إن الأجر الذي يحتاجه العامل للمعيشة الضرورية التي تكفل له حداً أدنى من مستوى الحياة المعيشية، ويعتبر مقبولاً في المجتمع الذي يعيش فيه العاملون بأجر، يطلق عليه في معظم الأدبيات الاقتصادية «حد الفقر»، ويقاس الفقر عادةً بناءً على ما يؤمنه دخل الفرد المعيل للأسرة التي يعيلها وليس للفرد الواحد فقط، كي يستطيع هذا الدخل تلبية الحاجات الأساسية والضرورية لأفرادها.

يقاس الفقر بناءً على مقدار الدخل



في مصلحة من يسعى إلى تجريف البلاد من كوارها الشباب العلمية منها والفنية. إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة والبلاد عامة، التي أوصلتها إليه السياسات الحكومية، تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني، لتصبح البلاد لقمة سائغة للأعداء. ويبقى السؤال قائماً: هل تستطيع النقابات أن تعيد تنظيم نفسها تنظيمياً جديداً وفعالاً، بالاستفادة من تطویر وتحديث تجاربها التاريخية وأدواتها الكفاحية؟

عن مستوى عالي من النهب والفساد الكبير. وبالعودة إلى النقابات فهي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه من تمثلهم، وزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع غلاء المعيشة، وإن التأخر في تحمل هذه المسؤولية، يعني مزيداً من الإفكار ومزيداً من تسلط وتحكم قوى النهب بمصير الملايين من الكادحين والعاملين بأجر. الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات في المجتمع، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لجهد طاقتها وتصب

المجتمع المنتجة للفقر، وكذلك لا يأخذ بعين الاعتبار بأن الأفراد لديهم احتياجات أخرى اجتماعية ذات أهمية أيضاً تختلف من فرد لآخر. لذلك يجب أن يكون تحديد الحد الأدنى للأجر مرتبطاً بمتوسط تكاليف المعيشة الحقيقية التي تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته، التي يحتاجها العامل يومياً من الغذاء والدواء والخدمات المختلفة من نقل وكهرباء ومياه واتصالات وغيرها، وأن يكون معفى من الضرائب كافة. إن اختلال هذه المعادلة يدل على خلل كبير اقتصادي واجتماعي، يعبر

اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية، وهي الغذاء ومياه الشرب الصحية والملبس والسكن والعلاج. أما المستوى العام لعدم المساواة في المجتمع، من فقدان الحريات الديمقراطية والسياسية، وتخلف التشريعات العمالية من قوانين عمل نافذة، وبعدها عن التشريعات العمالية الدولية من منظمة العمل الدولية والعربية والاتفاقيات الصادرة عنها وغيرها من تشريعات الأمم المتحدة، فهذا شأن آخر، رغم ارتباطه بطبيعة السياسات والعلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في

## الطبقة العاملة



### كندا: إضراب عمال مصنع العجلات

أعلن العاملون في مصنع عجلات القطار في وينيبغ الإضراب عن العمل يوم 2 نيسان بعد فشل المفاوضات مع الشركة بشأن المعاشات التقاعدية وقضايا الرواتب والأجور. وقالت Unifor «النقابة الوطنية» إن «العمال يعملون لأيام طويلة مرهقة وهم يستحقون راتباً جيداً واحتراماً لعمالهم الشاق». وأضافت: «تبدل لجنة التفاوض لدينا قسارى جهدها من أجل أعضائنا، ولكن يتحمل صاحب العمل أيضاً مسؤولية الجلوس إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل فعلياً إلى اتفاق يمكن لأعضائنا دعمه. و Unifor هي أكبر نقابة في كندا في القطاع الخاص، حيث تمثل 315000 عامل في كل المجالات الرئيسية للاقتصاد. تدافع النقابة عن جميع العاملين وحقوقهم، وتتواصل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية في كندا، وتسعى لإحداث تغيير تدريجي من أجل مستقبل أفضل.



### نيجيريا: عمال الاتصالات يبدؤون الإضراب

أعلنت نقابة الاتصالات في نيجيريا عن إضراب غير محدد اعتباراً من يوم الرابع من نيسان 2024. وقالت النقابة إن الإضراب ضروري بسبب الممارسات المناهضة للعمال التي يركبها المقاولون من الباطن. وفي بيان لها ذكرت النقابة التظلمات ضد هؤلاء المقاولين من الباطن، وتشمل ظروف العمل المروعة التي تشبه العبودية الحديثة، والافتقار إلى الاستحقاقات المتناسبة مع جهود العمال، وغياب التدابير الأمنية الكافية، وخاصة أثناء المهام الميدانية في وقت متأخر من الليل. وذكرت النقابة أن «هؤلاء العمال يعملون كالعبيد في بلادهم دون أي مستحقات تتناسب مع الجهود التي يبذلونها. ويجبرون على العمل ساعات طويلة ويخاطرون بحياتهم في الذهاب إلى الميدان دون توفير الأمن المناسب لهم».



### إضراب عمال الخطوط الجوية النمساوية

أعلنت نقابة عمال شركة الخطوط الجوية النمساوية، في الثاني من نيسان، عن إضراب جديد للعاملين في الشركة يوم الرابع من الشهر الجاري وقالت إن مفاوضات نقابة عمال الشركة مع إدارة الشركة لم تسفر عن أي تقدم في الخلاف الحالي حول تعديل الأجور. هذا وكانت النقابة قد نفذت إضراباً مماثلاً قبل أسبوع من هذا الإضراب. وتطالب النقابة العمالية للعاملين في الشركة بتعديل مستوى أجور القوى العاملة في الخطوط الجوية النمساوية ليتوافق مع مستوى مجموعة «لوفتهانزا» القابضة، ومع ذلك لم تظهر الشركة النمساوية حتى الآن أي نية للائتمثال لهذا الأمر. ومن المتوقع إلغاء 92 رحلة نتيجة الإضراب.



### نقابة عمال بلدية النبطية تعلن الإضراب

أعلنت نقابة عمال بلدية مدينة النبطية «الإضراب العام لمدة أسبوع ابتداءً من الثاني من الشهر الجاري وهو قابل للتعميد، وتطالب النقابة بإعطاء العاملين في البلديات حقوقهم ومساواتهم بموظفي القطاع العام، وقالت «إن موظفي وعمال البلديات جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة ويؤدون خدمات عامة، وفقاً للقوانين والأنظمة التي ترعى عملهم، وهي ذات الصلة بالقوانين والأنظمة المعمول بها في القطاع العام». وكذلك إلغاء «التمييز بين العاملين في الخدمة العامة»، وحصولهم على «كامل الحقوق التي يحصل عليها العاملون في القطاع العام». و«تعديل قانون الرسوم والعلوات البلدية بما يراعي الوضع الاقتصادي الراهن». ودعت عمال البلديات كافة إلى «التحرك من أجل نيل الحقوق، والإضراب حتى تحقيق المطالب».

# صحافة العصر الرقمي والطبقة العاملة



سنقوم بنشر مقال للقائد العمالي والشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي «دور الصحافة والعمال» حول تأثير الصحافة البرجوازية على وعي العمال ونضالاتهم من أجل حقوقهم ومصالحهم. والمقال الذي سنعمل على نشره في عددنا متاليين في «جريدة قاسيون» منقول بتصريف عن مركز الدراسات العمالية والنقابية.

## محرر الشؤون العمالية

يقدم الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي في مقاله «دور الصحافة والعمال» تحليلاً نقدياً لدور الصحافة في المجتمع الرأسمالي، مركزاً على علاقتها بالطبقة العاملة. ينطلق غرامشي من فكرة أن محتوى الصحافة يتأثر بفكرة واحدة: خدمة الطبقة الحاكمة، والتي تترجم حتماً إلى شيء واحد: محاربة الطبقة العاملة. وقد عرّف غرامشي الصحافة بأنها أداة سياسية تُستخدم لنشر الأفكار والمعتقدات التي تخدم مصالح الطبقة الحاكمة. تُستخدم الصحافة للترويج للأيديولوجية الرأسمالية، وخلق وهم التوافق الاجتماعي، والتغطية على الصراعات الطبقة.

وأشار غرامشي إلى أن تأثير الصحافة على الطبقة العاملة سلبي بشكل كبير «ومن الواضح أنه يقصد تلك الصحافة التي تهيمن عليها البرجوازية» حيث تعمل على:

- التضليل: نشر معلومات مضللة وتشويه الحقائق لصالح الطبقة الحاكمة.
- التخدير: بث الأفكار التي تُثبّت الوعي الطبقي وتُشجع على السلبية.
- التقسيم: خلق انقسامات بين صفوف الطبقة العاملة وإضعاف قدرتها على التنظيم.
- كما أكد غرامشي على دور المثقفين في تحرير الطبقة العاملة من سيطرة الصحافة الرأسمالية. وحدد مهمات المثقفين الاشتراكيين في:
- كشف حقيقة دور الصحافة ووظيفتها في خدمة الطبقة الحاكمة.
- نشر الوعي بين صفوف الطبقة العاملة حول حقوقها ومصالحها.
- خلق ثقافة بديلة تُعزز الوعي الطبقي

وتُشجّع على التحرر.

وأشار غرامشي إلى أن تحرير الطبقة العاملة من سيطرة الصحافة الرأسمالية يتطلب استراتيجية شاملة تشمل التوعية وذلك بنشر المعرفة والوعي بين صفوف الطبقة العاملة حول وظيفة الصحافة، والتنظيم وبناء منظمات قوية للطبقة العاملة قادرة على الدفاع عن حقوقها. وكذلك العمل على التغيير وذلك بالعمل على تغيير النظام الرأسمالي بأكمله.

يُعدّ تحليل غرامشي للصحافة ذا صلة كبيرة بالواقع الحالي، حيث تُستخدم وسائل الإعلام بشكل كبير لنشر المعلومات المضللة والترويج للأيديولوجيات الرأسمالية إذ يُؤكّد على أهمية دور المثقفين في تحرير الطبقة العاملة، وهو دور ما زال ضرورياً في ظلّ هيمنة وسائل الإعلام الرأسمالية. كما يدعو للعمل من أجل تغيير النظام الرأسمالي، وهو هدف ما زال بعيد المنال، لكنّه ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية.

في مقاله «دور الصحافة والعمال»، يُقدّم الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937) تحليلاً ثاقباً للعلاقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، ودور الصحافة في إدامة هذه العلاقة. يجادل غرامشي بأن الصحافة تُستخدم كأداة من قبل الطبقة الحاكمة لخدمة مصالحها ونشر أيديولوجيتها، بينما تُحاصر الطبقة العاملة وتُمنع من التعبير عن صوتها. يُشير غرامشي إلى أن محتوى الصحافة يتأثر بفكرة واحدة: خدمة الطبقة الحاكمة. هذا يعني أن الصحافة تُستخدم لنشر المعلومات والأفكار التي تُعزز مصالح الطبقة الحاكمة، بينما تُهمّش أو تُقمع المعلومات والأفكار التي

تُهدّد هذه المصالح.

يُوضح غرامشي كيف تُمارس الطبقة الحاكمة تأثيرها على الصحافة من خلال عدة طرق، منها:

- السيطرة على وسائل الإعلام: تمتلك الطبقة الحاكمة أو تسيطر على غالبية وسائل الإعلام، مما يسمح لها بتحديد محتوى الأخبار والمعلومات التي يتم نشرها.
- التأثير على الرأي العام: تُستخدم الصحافة لنشر الدعاية وتشكيل الرأي العام لصالح الطبقة الحاكمة.
- إقصاء الطبقة العاملة: تُحرم الطبقة العاملة من الوصول إلى وسائل الإعلام وتُمنع من التعبير عن صوتها.

## محاربة الطبقة العاملة

يُؤكد غرامشي على أن محتوى الصحافة يُترجم حتماً إلى شيء واحد: محاربة الطبقة العاملة. هذا يعني أن الصحافة تُستخدم لتشويه سمعة الطبقة العاملة، ونشر الأفكار التي تُبرر استغلالها، وتقويض نضالها من أجل التحرر.

## السيطرة الأيديولوجية

يعتقد غرامشي أن الطبقة الحاكمة تسعى إلى الهيمنة على المجتمع من خلال نشر أيديولوجيتها الخاصة. وتعتبر الصحافة أداة أساسية في هذا الصدد، حيث تُستخدم لنشر المعلومات المضللة وتشويه سمعة الطبقة العاملة.

يُشير غرامشي إلى أن الصحافة تُستخدم لخلق «الوعي الزائف» لدى الطبقة العاملة. ويشمل ذلك نشر أفكار مثل:

- التسليم بالوضع الراهن: تُقنع الصحافة الطبقة العاملة بأن النظام الحالي هو أفضل ما يمكن تحقيقه، وأن أي محاولة للتغيير ستؤدي إلى الفوضى.
- الفردية: تُعزّز الصحافة الأفكار الفردية، مثل «كل شخص مسؤول عن نفسه» و«لا يمكن لأحد أن ينجح دون العمل الجاد». تهدف هذه

الأفكار إلى إضعاف التضامن بين أفراد الطبقة العاملة.

● النزعة الاستهلاكية: تُشجع الصحافة الطبقة العاملة على التركيز على الاستهلاك، بدلاً من التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية.

## دور المثقفين

يُشير غرامشي إلى أن المثقفين الاشتراكيين يلعبون دوراً هاماً في مقاومة سيطرة الطبقة الحاكمة. ويمكن للمثقفين استخدام مهاراتهم في الكتابة والتواصل لنشر أفكار تقدمية وتحررية.

يؤكد غرامشي على ضرورة أن ينخرط المثقفون في نضال الطبقة العاملة. ويمكنهم القيام بذلك من خلال:

- كتابة مقالات ونشرها في الصحف العمالية: تُساعد هذه المقالات على نشر الوعي بين أفراد الطبقة العاملة وتنظيمهم.
- المشاركة في فعاليات الطبقة العاملة: تُساعد هذه المشاركة على بناء التضامن بين أفراد الطبقة العاملة.
- التعليم: يُمكن للمثقفين استخدام مهاراتهم التعليمية لنشر المعرفة بين أفراد الطبقة العاملة.

## التأثير على طريقة التفكير

تهدف الصحف البرجوازية، من خلال محتواها، إلى التأثير على طريقة إدراك القارئ للأحداث السياسية الجارية، بما يتوافق مع اهتمامات أصحابها.

- يُشكّل اختيار صحيفة برجوازية مخاطر على وعي العمال، من أهمها:
- التعرض للدعاية والأيديولوجية: قد تُروج بعض الصحف لأفكار مضللة أو تُخفي الحقائق، مما يُؤثر على قدرة القارئ على تحليل الأحداث بشكل موضوعي.
- التأثير على سلوكيات العمال: قد تُؤدّي بعض الصحف إلى تعزيز أفكار الاستسلام أو التسليم بالواقع، مما يعيق نضال العمال لتحسين أوضاعهم.

تهدف الصحف البرجوازية من خلال محتواها إلى التأثير على طريقة إدراك القارئ للأحداث السياسية الجارية بما يتوافق مع اهتمامات أصحابها

# حول مقولة أن الصراع هو «إيراني - إسرائيلي» و«نحن ما دخلنا»!



يمتلئ حيزٌ واسع من الفضاءات الإعلامية، ومنذ بدأت الضربات «الإسرائيلية» على سورية بالتصاعد، وبعد 7 أكتوبر بشكل أوضح، بمقولاتٍ من نمط: «تحولت سورية إلى صندوق بريد للرسائل المتبادلة» «الإسرائيلية» الإيرانية»، و«سورية باتت ساحة معركة بين إيران و[إسرائيل]... والخ».

ويجري إسناد هذه المقولات بمقولات أخرى من نمط: «حماس والجهاد هما أداتان إيرانيتان»، «الحوثيون هم أداة إيرانية»، «حزب الله هو أداة إيرانية»، حتى المحتجون في الأردن وفي مصر المطالبون بسلوك مختلف للنظامين في التعامل مع الإجماع الصهيوني، هم أيضاً «أدوات إيرانية». وباختصار، يجري ضمناً، وعبر اختزال الواقع بـ«صراع إيراني-إسرائيلي»، عمل ممنهج ليس لدفع «الصراع العربي-الإسرائيلي» فحسب، بل ولدفع «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي» أيضاً، فالوقاحة وانعدام المبادئ قد وصلت بالمطبعين، وبالراغبين في التطبيع من مرتزقة الأمريكان العننيين وغير العننيين، حد اعتبار الفلسطينيين الواقعيين تحت نير أكثر استعمار استيطاني همجية ووحشية وعنصرية عبر التاريخ - وحينما يهبون للنضال ضد هذا الاستعمار - يجري اعتبارهم وتوصيفهم بأنهم «أدوات إيرانية»!

## جوهر المسألة

للمضي خطوة إضافية في تحليل مجمل التناقضات التي نتحدث عنها، ينبغي تثبيت الحقيقة التاريخية التالية: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، كانت منطقتنا بمجملها منطقة نفوذ أمريكي، ضمن عالم أحادي القطبية، وإن تفاوتت درجة السطوة الأمريكية من دولة إلى أخرى.

مع بدء تغير ميزان القوى الدولي بشكل غير ملحوظ مطلع الألفية، وملحوظ وأوضح خلال العقد الثاني منها، بدأ التراجع الأمريكي بالظهور بشكل أكبر، وبدأت السطوة الأمريكية تتضاءل في عموم المنطقة، تاركة وراءها فراغات تحتاج إلى ملء، ولأن الطبيعة لا تقبل الفراغ، تقدمت القوى الإقليمية لملء هذا الفراغ.

وإذا عدنا إلى ما قبل 10-20 عاماً، فإن القوى الإقليمية التي كانت الأكثر استعداداً لملء هذا الفراغ، هي إيران، تركيا، و«إسرائيل»، ومؤخراً فقط بدأت كل من السعودية ومصر بدرجة أقل، بلعب أدوار إقليمية أوسع من أدوارهما السابقة.

بهذا المعنى، فإن العمل على شيطنة الإيراني والتركي وعلى تطبيع العلاقات مع الصهيوني، كان الغرض منه، ولا يزال، محاولة ملء الفراغ الأمريكي الموضوعي، ووحيدة إن أمكن.

الحل الموضوعي المتكامل للمسألة، لن يجري حتى تصل شعوب المنطقة بأسرها إلى انتزاع حقها في تقرير مصيرها بنفسها، وحينها فقط يمكن دفن التناقضات الثانوية مرة وإلى الأبد عبر اتحاد مصالح شعوب الشرق العظيم، وليس عبر صفقات الأنظمة.

ولكن الوصول إلى عتبة إنفاذ فعلي لحق الشعوب في مجمل منطقتنا في تقرير مصيرها، لن يتم بشكل حقيقي دون تحييد الفوضى الأمريكية الهجينة، ودون تحييد أدواتها التخريبية الأكثر فاعلية في المنطقة: الكيان الصهيوني... ولذا فإن العداء لهذا الكيان هو جزء من عملية التغيير الثورية لمصلحة الشعوب، على المستويات المحلية والإقليمية وحتى على المستوى الدولي...

## أربعة أحداث عكس التيار الأمريكي

إذا كان احتلال العراق عام 2003، وما تلاه من تفعيل أمريكي للإرهاب لاختلاق حرب أهلية طائفية «سنية-شيعية» قد فعل فعله التخريبي

في منطقتنا، وإذا كان تكرار محاولة الحرب الأهلية الطائفية في سورية خلال العقد الثاني من هذا القرن، قد فعل هو الآخر الفعل نفسه وإن بمستوى مختلف، فإن أربعة أحداث مهمة قد غيرت المسار الأمريكي التخريبي في المنطقة.

**أول هذه الأحداث:** هو نشوء مسار أستانا الذي ضمّ كلاً من إيران وتركيا وروسيا في ورشة عمل واحدة، وأضعاً نقطة البداية الفعلية لإنهاء موضوع الصراع السني الشيعي، بما في ذلك على مستوى الوعي الشعبي، عبر انخراط أكبر دولة شيعية في المنطقة من حيث عدد السكان، وأكبر دولة سنية من حيث المساحة والنفوذ، في مسار مشترك تعزز مع السنوات وصولاً إلى مشاركة تركية فاعلة في التفاف إيران على العقوبات الأمريكية عليها.

**الحديث الثاني:** هو التسوية السعودية الإيرانية برعاية صينية، وبتشجيع روسي، والتي عززت من تهافت الفالاق «السني-الشيعي»، وكذلك من تراجع الفالاق «العربي-الفارسي»، باعتبار السعودية مركزاً أساسياً بالمعنى الديني «السني»، وبالمعنى العربي، بمقابل إيران «الشيعية-الفارسية».

**الحديث الثالث:** هو جملة التسويات التي جرت خلال العام الماضي بين السعودية ومصر والإمارات من جهة، وبين تركيا من الجهة المقابلة.

**الحديث الرابع:** هو 7 أكتوبر، والذي شطب وهشم على مستوى الوعي الشعبي العام، كل ما تبقى من أذليل «الصراع السني-الشيعي» و«الصراع العربي-الفارسي».

ما نراه في وسائل الإعلام المتأمركة، وضمناً في وسائل إعلام محسوبة على «المعارضة السورية» وأخرى غير رسمية محسوبة على «الموالاة»، من محاولات لإعادة إحياء هذه الفوالق، ما هو إلا انفصال تام عن واقع وأحاسيس وأفكار الشعوب العربية. وهو في

الوقت نفسه محاولة لتبرير التخاذل والخزي الذي يشمل أنظمة عربية عديدة أمام شعوبها، نتيجة المواقف المخزية من الصراع الأهم والأكثر أساسية في منطقتنا وهو الصراع مع الصهيوني، والذي ليس صراعاً فلسطينياً-إسرائيلياً فحسب، ولا حتى صراعاً عربياً-إسرائيلياً فقط، بل هو صراع بين كل شعوب المنطقة، بل وشعوب العالم الساعية إلى الانعتاق من الاستعمار بشكليه القديم والجديد، وبين هذا الاستعمار الذي يمثل الكيان الصهيوني صورته الحقيقية القبيحة.

## عن سورية

بما يخصنا في سورية، فإننا لسنا «ساحة صراع إيراني-إسرائيلي»، بل نحن -كشعب سوري وكبلد- في صراع وجودي مع الصهيوني والأمريكي، صراع بقاء... والمستهدف بالضربات «الإسرائيلية» ليس الوجود الإيراني في سورية فحسب، بل أهم من ذلك أن المستهدف هو التموضع السياسي لسورية المستقبل، والوحدة السياسية لسورية المستقبل...

فتحت مقولة إن الصراع هو «إيراني-إسرائيلي»، و«نحن ما دخلنا»، حيث يجري العمل على استكمال مشروع «خطوة مقابل خطوة» الذي يشتمل على صفقات من تحت الطاولة منتهاهما هو تفتيت سورية من جهة، والقاؤها في وحول التطبيع مع الكيان من الجهة الأخرى... ويلتقي في العمل على هذا المخطط تجار الحرب والمتشددون من كل الأطراف، والذين يرون في الحل السياسي عبر 2254 خطراً وجودياً أكبر من أي خطر آخر، ويسعون لاسترضاء الغرب بكل وسيلة ممكنة... والحق أنه، وكما قالت افتتاحية قاسيون، العدد 1168، فإن «إغضاب الاستعمار الجديد سهل جداً، وإرضاءه مستحيل»...

## فتحت مقولة إن الصراع هو «إيراني-إسرائيلي» و«نحن ما دخلنا» حيث يجري العمل على استكمال مشروع «خطوة مقابل خطوة» الذي يشتمل على صفقات من تحت الطاولة

# عن واشنطن التي لا تستطيع حمل بطيختين بيد واحدة!



«تتشغل واشنطن بالمعركة الجارية في أوكرانيا، وتارة أخرى تشغل بموضوع تايوان، وثالثة بانتخاباتها الرئاسية، ورابعة بالنصفية، وخامسة بالعدوان على غزة، وهكذا...»

الرؤساء الذين يتولون السلطة الرسمية. خامساً: في خصوصية الزمن الذي نعيشه، فإن الحديث عن «عدم وجود استراتيجية واضحة»، وإن لم يكن صحيحاً في جوهره فيما نعتقد، إلا أنه يعبر جزئياً أيضاً عن حقيقة تفاقم الانقسام الداخلي ضمن النخبة الأمريكية، وهذا الانقسام هو نتيجة طبيعية لفعل قانون موضوعي لا مفر منه، وهو أن القوى المتراجعة - بالضرورة - تنقسم على نفسها.

## حول عدم وجود

### استراتيجية أمريكية في سورية

الزعم بأن سورية ليست أولوية، وعدم وجود استراتيجية أمريكية فيها، يسمح بالعمل لتصير تلك الاستراتيجية التي بات عنوانها الرئيس هو «خطوة مقابل خطوة»، ويسمح ضمناً من جهة: بتنويم المعارضة السورية وصولاً لإنهائها، وخاصة منها تلك التي ربطت نفسها بالغرب وبالأمريكي، ومع إنهائها إنهاء القرار 2254 وإنهاء الحل السياسي.

ومن الجهة الأخرى: يدخل الحفاظ على جزء من الخطاب السياسي والسلوك السياسي الأمريكي السابق تجاه سورية، في إطار استخدام العصا والجزرة، وصولاً إلى إنفاذ المشروع وتحقيقه.

بالمحصلة، فإن أولئك الذين يزعمون عدم وجود استراتيجية أمريكية تجاه سورية، هم إما يعرفون تلك الاستراتيجية ويخفونها في إطار خدمتها والعمل على تحقيقها وإضعاف الاصطفاف الشعبي الطبيعي ضدها، أو أنهم مقتنعون فعلاً بعدم وجود استراتيجية خاصة بسورية... وهؤلاء لا نفع من محاولة علاجهم!

تجنبها ما أمكن. أو أن الاستراتيجية تسير وتقدم فعلاً وتحقق نتائج جزئية متتالية وليس من المفيد فضحها قبل الأوان، لأن ذلك يمكن أن يهدد اكتمالها.

ثالثاً: يستخدم القول بعدم وجود استراتيجية أمريكية اتجاه ملف من الملفات، على الخصوص عند الحاجة إلى التنصل من مسؤولية تلك الاستراتيجية بالذات «غير المعلنة» عن الدمار والخراب والفوضى الذي هو هدفها الأساسي... أكثر من ذلك، فغالباً ما تكون التصريحات السياسية الأمريكية الخاصة بملفات بعينها معاكسة للسلوك والعمل الفعلي الأمريكي اتجاهها، وما جرى ويجري في سورية هو مثال من عشرات الأمثلة على هذه الطريقة في العمل.

رابعاً: على المستوى العام، يعبر التكرار الكثيف للحديث عن انشغالات أمريكا وعن عدم وجود استراتيجيات تفصيلية لها في الملفات المختلفة، جزئياً على الأقل، عن أن «القوة العظمى» لم تعد كما كانت، وليست قادرة فعلياً على قيادة الصراع والفوز فيه في كل الحلقات بالتوازي؛ ولذا يصبح من الضروري اختلاق أدوات تحليل معطوبة والنفخ بها... أدوات من قبيل انشغال واشنطن بانتخاباتها الداخلية، وبـ «لعبتها الديمقراطية التي تتكرر كل أربع سنوات، والتي يمكنها أن تغير الاستراتيجيات...» وهنا أيضاً يجري استخدام قنابل الديمقراطية الدخانية، والصراع بين الفيل والحصار، بوصفه محدداً أساسياً للاستراتيجية، في تغطية واضحة على مركز القرار الحقيقي في الولايات المتحدة، والذي بقي طوال عقود عديدة في يد أصحاب البنك الفيدرالي الأمريكي، أيًا تكن وجوه وأحزاب

المناطق المختزلي والتبسيطي ليس مجرد ضيق أفق، معرفي وسياسي مزمن ولكنّه أداة في التغطية والتعتيم على حقائق أكبر تختفي وراء هذا النوع من المقدمات التحليلية الساذجة... القول بأن الملف الفلاني ليس بين أولويات واشنطن، أو أن واشنطن ليست لديها استراتيجية محددة بما يخص ملفاً من الملفات العالمية، أو أنها منشغلة عنه بهذه أو تلك من الأزمات حول العالم، كلها أقوال تحاول أن تخفي تحتها الحقائق التالية:

أولاً: لدى الولايات المتحدة استراتيجيتها الشاملة للصراع العالمي، واستراتيجياتها الفرعية لكل منطقة من مناطق الصراع الأساسية. هذه الاستراتيجيات شاملة بطبيعتها؛ فليست هنالك في الحقيقة استراتيجية منفصلة تماماً خاصة بسورية مثلاً، بل استراتيجية خاصة بـ «الشرق الأوسط بأكمله»، واستراتيجية جزئية منها، خاصة بسورية. وهكذا بالنسبة للعراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين والجزيرة.

ثانياً: القول بعدم وجود استراتيجية محددة خاصة بملف محدد، والذي يكافئ القول بأن الملف الفلاني ليس أولوية أمريكية، كلاهما يعني أحد أمرين؛ إما أن تلك الاستراتيجية المتعلقة بملف ما، لا تتكفل بالنجاح المطلوب، وبالتالي من المفيد القول: إنه ليست هنالك استراتيجية؛ لأن الاعتراف بوجود استراتيجية وبفشلها هو خسارة إعلامية-سياسية ينبغي

مزمّن، «مع أنه كذلك فعلاً لدى البعض»، ولكنّه في كثير من الأحيان، أداة في التغطية والتعتيم على حقائق أكبر تختفي وراء هذا النوع من المقدمات التحليلية الساذجة... القول بأن الملف الفلاني ليس بين أولويات واشنطن، أو أن واشنطن ليست لديها استراتيجية محددة بما يخص ملفاً من الملفات العالمية، أو أنها منشغلة عنه بهذه أو تلك من الأزمات حول العالم، كلها أقوال تحاول أن تخفي تحتها الحقائق التالية:

أولاً: لدى الولايات المتحدة استراتيجيتها الشاملة للصراع العالمي، واستراتيجياتها الفرعية لكل منطقة من مناطق الصراع الأساسية. هذه الاستراتيجيات شاملة بطبيعتها؛ فليست هنالك في الحقيقة استراتيجية منفصلة تماماً خاصة بسورية مثلاً، بل استراتيجية خاصة بـ «الشرق الأوسط بأكمله»، واستراتيجية جزئية منها، خاصة بسورية. وهكذا بالنسبة للعراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين والجزيرة.

ثانياً: القول بعدم وجود استراتيجية محددة خاصة بملف محدد، والذي يكافئ القول بأن الملف الفلاني ليس أولوية أمريكية، كلاهما يعني أحد أمرين؛ إما أن تلك الاستراتيجية المتعلقة بملف ما، لا تتكفل بالنجاح المطلوب، وبالتالي من المفيد القول: إنه ليست هنالك استراتيجية؛ لأن الاعتراف بوجود استراتيجية وبفشلها هو خسارة إعلامية-سياسية ينبغي

وبينما هي غارقة في انشغالاتها المتعددة، تنسى وضع استراتيجية خاصة بها لسورية أو للبنان أو للسودان والجزيرة. وبطبيعة الحال، خلال انشغالاتها هذه، تتحول الملفات المهمة والمنسية إلى ملفات مرفوعة على الرف، وإلى ملفات خارج سلم الأولويات الأمريكية.

الكلام أعلاه، ليس اقتباساً من كاتب أو محلل سياسي أو سياسي بعينه، بل هو تجميع لمقولة واحدة تتكرر في آلاف وربما عشرات ومئات آلاف المقالات والبرامج الإعلامية والتصريحات السياسية.

الطريف في المسألة، أنه يجري تكرار هذا الكلام بوصفه مسلمة أو بدهة مطلق الصحة، يتم اعتمادها دون أي نقاش، ومن ثم البناء عليها. والأكثر طرافة هو الصورة الإجمالية التي يقدمها هذا الكلام عن «القوة العظمى الأمريكية»، بما في ذلك بأقلام مؤيديها ومرتزقتها؛ فهذه «القوة العظمى» وفقاً للمنطق الذي يستخدمه أصحاب هذه المسلمة، عاجزة عن حمل بطيختين بيد واحدة، وهي أكثر من ذلك: رجل يؤلمه رأسه من شدة الانشغال بملفات بعينها فيتركز عليها، ويخفي الملفات الأخرى جانباً.

المنطق المختزلي والتبسيطي، بل والهزلي، الذي يشبه دولة بحجم ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، بإنسان منفرد له ذراعان لا يمكنه أن يحمل في إحداهما بطيختين في وقت واحد، ليس مجرد ضيق أفق معرفي وسياسي

# أن يكون القرار «غير ملزم» فهذا يعني إلزامية إعادة تركيب الأمم المتحدة!



تبنى مجلس الأمن الدولي في 25 آذار الماضي القرار رقم 2728، والذي دعا فيه إلى وقف إطلاق نار فوري في غزة، الأمر الذي - وكما هو متوقع - تجاهله الكيان الصهيوني واستمر بعدوانه.

## إريم عيسى

ولكن الأمر الذي أثار التحليلات والتساؤلات كان طريقة تعاطي الولايات المتحدة مع القرار، سواء داخل مجلس الأمن أو بعد تمريره، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار، ما أدى لتمرير القرار بموافقة الأعضاء الأربعة عشر الباقين، مقارنة مع المرات السابقة التي استخدمت فيها حق النقض «الفيتو» لإعاقة تمرير مشاريع القرارات السابقة حول الموضوع نفسه.

الأمر الآخر، هو أنه بعد اعتماد القرار، صرحت واشنطن من خلال ممثلتها في الأمم المتحدة أثناء الجلسة ذاتها ولاحقاً من قبل مسؤولين في الإدارة الأمريكية بأن «القرار غير ملزم». وتطرقت قاسيون في مادة سابقة إلى هذا الموضوع، وقالت فيها بأن «واشنطن عبر قولها: إن «القرار غير ملزم»، لا تنتقص فقط من قيمة هذا القرار القانونية، بل تمتنن وتزدرى علانية، مجلس الأمن والأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي... ورغم أن ازدراء واشنطن للمؤسسة الدولية ليس بالأمر الجديد، ولكن هذه الدرجة من الوقاحة، ربما تؤثر إلى دخول واشنطن طوراً ثالثاً جديداً في التعامل مع الأمم المتحدة، فإذا كانت راضية عنها رداً من الزمن وتستخدمها لمصلحتها... فإنها... قد دخلت في طور تعطيل المؤسسة بأكملها، عبر منع تمرير عدد كبير من القرارات باستخدام مكثف لحق الفيتو بوجه دول الجنوب العالمي على العموم، وبوجه القوى الصاعدة على الخصوص. وأما الطور الثالث الحالي، فهو ربما يكون طوراً لم تعد واشنطن قادرة فيه حتى على الاستمرار في تعطيل

المؤسسة، ولذا فقد بدأت بالعمل على تقويضها بشكل علني عبر ازديادها وازدياد قراراتها، فحين تكون قرارات مجلس الأمن غير ملزمة، فليس لهذه المؤسسة أي قيمة فعلية».

تأكيداً على ما سبق، بات من الصعب حتى على الغرب نفسه تجاهل هذا التوجه لدى الولايات المتحدة ضمن المنظومة الدولية، ففي مقالة نشرها موقع «Statecraft Responsible» الأمريكي قبل أيام، تنظر الكاتبة في تصريح واشنطن بأن القرار غير ملزم، وتتحض هذا الادعاء استناداً إلى عدد من المراجع ذات الصلة بالأمم المتحدة بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات سابقة مرتبطة بمجلس الأمن وقراراته بما في ذلك قرار محكمة العدل الدولية.

الأهم من ذلك، هو ما قالته الكاتبة حول ما يعنيه هذا التصريح من قبل الولايات المتحدة، حيث بدأت المقالة بقولها: «يقول الخبراء إن الولايات المتحدة تضر بمكانتها الدولية بإصرارها على أن الدعوة الأخيرة لوقف إطلاق النار في غزة «غير ملزمة». وتضيف لاحقاً: «يشكو الخبراء من أن واشنطن تبدو وكأنها تفسر القانون الدولي بشكل انتقائي لمصلحة أهدافها السياسية - في هذه الحالة لحماية إسرائيل - وهو إجراء يمكن أن تكون له عواقب على شرعيتها في نظر بقية العالم في المستقبل». وتختتم الكاتبة بالقول: «لا يخلو الموقف الأمريكي من عواقب محتملة... إن إصرار واشنطن على أن هذا القرار غير ملزم في مواجهة التفسير الراسخ لأحكام الميثاق، يؤدي مرة أخرى إلى تآكل القوة المعيارية للنظام القانوني الدولي»، «ويساهم في تصور متزايد بأن القانون

الدولي هو أداة للسلطة السياسية للولايات المتحدة وحلفائها».

بعض الجهات الغربية الأخرى لم تذهب إلى هذا الحد من الاستنتاجات، ولكن بطريقة غير مباشرة قامت بذلك من خلال مقالات تحض ادعاء واشنطن بأن القرار غير ملزم. موقع «Conversation The» الأسترالي، نشر مقالة مطولة حول الموضوع تؤكد أن القرار ملزم وفق المراجع الدولية والأممية ذات الصلة، لكنها لم تصل إلى حد اتهام الولايات المتحدة بالتجاهل الانتقائي للقوانين والأعراف الدولية.

حتى بعض الجهات الإعلامية للكيان، ولكن طبعاً بطريقتها، تطرقت إلى الموضوع، حيث إن مقالة في «Israel of Times» نوهت إلى أنه: «من غير المتوقع أن تلتمز إسرائيل بدعوة القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار، ... على الرغم من أنها طرف في ميثاق الأمم المتحدة وعدم الالتزام بقراراتها قد يؤدي إلى دعوات لفرض عقوبات. ولكن مع تأكيد الولايات المتحدة على أن القرار غير ملزم، فمن غير المرجح أن تسمح واشنطن للمجلس بفرض عقوبات على إسرائيل لعدم التزامها بالقرار». ويضيف المقال: «نظراً لأن الولايات المتحدة يمكنها منع الأعضاء من محاولة فرض عقوبات على إسرائيل بسبب فشلها في الالتزام بالقرار، يبدو أن تفسير واشنطن يحمل وزناً أكبر. وبناءً على ذلك، فهو يوضح التأثير المحدود للغاية الذي تتمتع به الأمم المتحدة عندما تفكر في الصراعات حول العالم». أي، وبطريقة غير مباشرة، تؤكد هذه المقالة النقطة ذاتها، وهي أن الولايات المتحدة تفسر القوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن كما تشاء، وتعمل بطريقة تقوّض وتعطل عمل الأمم المتحدة متى شاءت.

بالتأكيد، هذا الكلام بأن الولايات المتحدة تفسر القانون الدولي بطريقة انتقائية تخدم مصالحها ليس اكتشافاً جديداً، بل هو معروف

ومنذ زمن بعيد، ولكن ما هو جديد وقد نشهد تزايداً له هو أن درجة الوقاحة في طريقة تعامل أمريكا وصلت إلى مرحلة لا يمكن تجاهلها أو القبول بها، حتى من قبل أقرب حلفائها ومن قبل الإعلام الغربي.

ربما الأمر الأكثر أهمية في هذا السياق، هو أن المسألة لن تقف عند حدود تكوين رأي عام شعبي ودولي بأن واشنطن تخرق الميثاق الدولي كلها، وتزدرى المؤسسة الأممية وقراراتها، بل إن الأمور ستضفي أبعد من ذلك في إطار الصراع العالمي الجاري...

قاسيون، وبعد أيام قليلة من بدء المعركة في أوكرانيا، «تحديداً يوم 27 شباط 2022» حددت في افتتاحيتها رقم 1059 وعنوانها «عالم ما بعد أوكرانيا»، ستة عناصر عامة أساسية لعالم ما بعد أوكرانيا، وفي البند الأول بين هذه العناصر، قالت ما يلي:

«انتهت الصلاحية التاريخية للنظام السياسي العالمي بشكله القائم، وممثلاً بالأمم المتحدة وبالمنظمات الدولية الأساسية جميعها، والتي ما تزال تعكس في تركيبها وآليات عملها توازنات دولية عفا عليها الزمن. انتهاء الصلاحية هذا لا ينعكس في عدم قدرة هذه المؤسسات الدولية على حل المشكلات العالمية المختلفة فحسب، بل وأكثر من ذلك في كونها مسهماً في تعقيدها وتعميقها، وإطالتها، انطلاقاً من التلاعب الغربي ضمنها، ما يعني أن إعادة النظر في تركيبها جذرياً، وبما يناسب توازنات القوى الواقعية، بات أمراً ضرورياً وملحاً، وبشكل خاص ضرورة تمثيل دول وقارات ذات أوزان فعلية وبشرية كبرى في مجلس الأمن، «الهند وإفريقيا على سبيل المثال لا الحصر».

اعتبار الولايات المتحدة، بشكل علني، قراراً صادراً عن مجلس الأمن الدولي، قراراً غير ملزم، هو جزء من هذه العملية نفسها التي أشارت إليها افتتاحية قاسيون أنفة الذكر، ومرحلة متقدمة ضمن هذه العملية...

انتهت الصلاحية التاريخية للنظام السياسي العالمي بشكله القائم وممثلاً بالأمم المتحدة وبالمنظمات الدولية الأساسية جميعها

# العيد ثقيل وكارثي على الفقيرين



تحاول الأسر الفقيرة «مستميته» التمسك بأخر خيوط البهجة والفرح لتبثها في أطفالها الصغار مع اقتراب العيد، عسى تتمكن من زرع بسمة أمل على محياهم بمناسبة!

وتنوعها والتفنن بعرضها، إلا أن الإقبال على الشراء ضعيف جداً، نتيجة الأسعار الصادمة وقلة حيلة المواطنين وعجزهم!

## الأسعار «بتوجع القلب»!

المشهد العام الظاهر في أسواق دمشق ومحالها يوحي ببهجة العيد، لكن في العمق منه هناك مشهد آخر على التقيض تماماً!

فالسمة الغالبة على وجوه الناس المزدهمة في الأسواق هي مظاهر البؤس والحرمان والأسى، بل والجوع البادي على صحتهم وسحتاتهم!

فمرتادو الأسواق، على كثرتهم، يكتفون بالنظر إلى واجهات المحال ومعروضاتها دون الجراءة على الاقتراب منها أو شرائها، وفي أحسن الأحوال ربما يرضون غرورهم بالاستفسار عن أسعارها فقط!

ففي دردشة مع بعض المواطنين في فسحة الراحة في ساحة الحريقة، اختصر لنا العم «حسن» واقع الحال بغصة وحرقة بقوله: «الأسعار بتوجع القلب»!

أما الغصة الأكبر فقد كانت في حديث «أم خالد» عندما استرسلت لتشرح لنا طريقة إعداد كعك العيد الشهي، لكن مع مسحة حزن تخفي حرقة مكبوتة لديها!

فعند سؤالنا عن إمكانية إعدادها الكعك هذا العام، جاء جوابها بالنفي القاطع!

فالمكونات «بدها بقره جحا» حسب تعبيرها، كما أنها عاجزة عن تحمل أسعار الحلويات الجاهزة، «سعر الكيلو أكبر من راتبني التقاعدي» حسب قولها، متسائلة ماذا ستقدم لضيوفها في العيد؟!

أما الأكثر وجعاً فقد كان ما عقبته به السيدة «أم أحمد» على حديث «أم خالد»، بقولها: «أشكري ربك ما عاد عندك ولاد تهلكي هم لبسن، الحمد لله نحنا منتذكر العيد وفرحتو

ففي وقت يفترض أن يعج بالحياة والسعادة والتجدد يجد المواطن نفسه منهكاً، محاصراً ما بين رغبته بالاحتفال مع أسرته وأطفاله بمناسبة العيد، وبين واقعه الأليم الذي حوّل العيد إلى مناسبة ثقيلة وموجعة نتيجة الغلاء الفاحش، وتدني الأجور الذي حال دون قدرة رب الأسرة على تأمين مستلزماته، حتى ضمن حدودها الدنيا!

## ازدحام وتنوع وإبهار بالسلع وركود شديداً

جالت قاسيون في أسواق دمشق الشعبية، كسوق الحميدية ومدحت باشا وسوق البزورية والحريقة، كما وكان للميدان والجزماتية حصّة من جولتها.

الازدحام في الأسواق على أشده، ويزداد أكثر في فترة ما بعد الإفطار، وحتى ساعات الليل إلى ما بعد فترة السحور!

وضعت محال الحلويات والسكاكر ما لذ وطاب من تشكيلة سلعها، وتفنن أصحابها بطرق وأشكال عرضها المغربية بأصنافها الكثيرة والمتنوعة التي تفتح الشهية!

وكذلك الحال مع محال الألبسة التي ضجت واجهاتها بمعروضاتها المتنوعة، بأشكالها وطرق تفصيلها وألوانها، مع الإضاءة المسلطة عليها لتنهّر الناظر بها!

ويضاف إلى كل ما سبق الرينة المتنوعة الخاصة بالعيد، التي غطت مداخل الأسواق وداخلها وفيما بين محالها!

لكن وتحت غطاء كل هذا التنوع والإبهار، ثمة حالة من الفقر المدقع والعجز الواضح، والكثير الكثير من الأسى!

فمع كل هذا الازدحام البشري في الشوارع والأسواق، إلا أن المحلات تكاد تكون فارغة من الزبائن!

حالة الركود شديدة، فرغم زيادة المعروضات

ولمة العيلة، بس يا حرام هالجبل الجديد يلي خلق وربّي بالأزمة، ما نشاف العيد وما عرف معنا، وهلق ما عم نقدر نجبلن حتى تياب جديدة»!

محادثة بسيطة وعفوية، أو كما نسميها باللغة المحكية «فشة خلق»، لكنها أصدق تعبير عن الواقع المزري، خاصة بعد الارتفاع الجنوني لأسعار الحلويات والملابس، غير المتناسبة مع إمكانيات الغالبية من أصحاب الدخل المحدود والمفقيرين!

## أسعار الألبسة المتوحشة تسلب بهجة العيد!

بلغت التكلفة الوسطية «لكسوة جديدة» للفرد الواحد 500 ألف ليرة تقريباً، بالحدود الدنيا، وهو ما يتجاوز وسطي الدخل المتعارف عليها لدى الدولة والقطاع الخاص!

فكيف لرب الأسرة أن يؤمن كسوة جديدة لأطفاله، وبقية أفراد أسرته! وهل أصبحت كسوة العيد حكرًا على ميسوري الحال فقط؟

ففي الأسواق «الشعبية»، سجل بنطلون الجينز النسائي 150-300 ألف ليرة، أما الكنزة فتراوحت بين 75-300 ألف ليرة، وفي حال رغبة السيدة بطقم كامل فلن تجده بأقل من 600 ألف ليرة!

أما ألبسة الأطفال فتتراوح سعر الجينز الولادي بين 75-150 ألف ليرة، الكنزة أو القميص 75-120 ألف ليرة، وفي حال رغبة الطفل بطقم كامل فتكلفته بين 200-300 ألف ليرة!

الألبسة الرجالية أيضاً كانت لها حصتها من الارتفاع، حيث سجل الجينز الرجالي 175 ألف ليرة ليتجاوز 300 ألف، أما القميص أو الكنزة فتأرجحت أسعارها بين 100-300 ألف ليرة!

سوق الأحنية لم يكن أفضل حالاً من الألبسة، حيث تراوحت أسعار الأحنية الولادية بين 75-200 ألف ليرة، في حين سجلت الأحنية النسائية 150-250 ألف ليرة، بينما تراوحت

أسعار الأحنية الرجالية بين 200 إلى 300 ألف ليرة! أما عن الأسعار في بقية الأسواق «الصالحية-الحمراء-باب توما-الشعلان» فهي أعلى بنسب تتراوح بين 100-300%!

وفي ظل ارتفاع الأسعار وتردي الوضع المعيشي لغالبية السوريين، تلجأ العديد من الأسر الفقيرة إلى أسواق البالة للألبسة المستعملة، ربما تجد فيها ملاذاً ينقذ ما تبقى من أمل!

وخلال جولة قاسيون رصدت أسعار أسواق البالة «الإطفائية-القنوت-زقاق البرغل»، وعلى الرغم من انخفاض أسعارها عن أسعار أسواق الألبسة الجديدة، إلا أنها تعتبر مرتفعة أيضاً، وتشكل عبئاً على كاهل محدودي الدخل!

فقد سجلت أسعار بناطيل الأطفال في أسواق البالة لتبدأ من 25 ألف ليرة، للبالي منها فعلاً، أما متوسط الجودة فيصل إلى ما يتجاوز 50 ألف ليرة، بينما يبدأ سعر القميص أو الكنزة الولادية بمبلغ 20 ألف ليرة، ليصل إلى 60 ألف ليرة لمتوسط الجودة، وكذلك حال التباين

السعري على الألبسة النسائية والرجالية! وهكذا تباينت أنواع الألبسة بأسعارها ما بين المستعمل والجديد، ما دفع بالكثير من الفقيرين إلى الإقبال على شراء المستعمل بحسب إمكانياتهم، وبالرغم ذلك هناك العديد من الأسر العاجزة عن تحمل تكلفة حتى المستعمل، فتلجأ إلى تدوير ما هو متوفر لديها، إصلاحاً وتعديلاً ورتقاً!

فمن واقع الأسعار المرصودة أعلاه نستطيع القول بأن تكلفة كسوة جديدة لأسرة مكونة من 4 أفراد فقط تتجاوز مليوني ليرة بالحد الأدنى، أي مجموع أجر رب الأسرة خلال نصف عام تقريباً، وذلك من الأسواق «الشعبية» التي فقدت تسميتها بالواقع الفعلي!

أما من أسواق البالة للألبسة المستعملة فربما تنخفض التكلفة إلى النصف تقريباً، أي مجموع أجر رب الأسرة لمدة ثلاثة أشهر!

فما هي الخيارات المتاحة أمام رب الأسرة



على الرغم من زيادة المعروضات وتنوعها والتفنن بعرضها إلا أن الإقبال على الشراء ضعيف جداً نتيجة الأسعار الصادمة وقلة حيلة المواطنين وعجزهم

# وقائمة الحرمان والمحرومين تتسع!



والشغيلة وبس!

## قائمة الحرمان والمحرومين تتسع!

امتد الظلم والحرمان ليطال فرحة الأعياد والمناسبات، فبعد سلب الكبار طقوس هذه الفرحة خلال العقود الماضية تبعاً، انضم الصغار إلى قائمة المحرومين منها خلال السنوات الماضية!

فالأطفال عادة ينتظرون الأعياد لشراء الملابس الجديدة والاستمتاع بالحلويات اللذيذة، لكنهم حرموا منها منذ حين، فما عادوا يشترونها لا في الأعياد ولا في الأيام العادية، وحتى طقوس الاجتماع الأسري والعائلي في هذه المناسبات تقلصت إلى درجة الضيق، الذي في ذلك طقس العيدية المفرح للصغار، الذي دخل قائمة التهرب منه من قبل الكبار، غصباً وقهراً وخجلاً، ليدخل طي النسيان هو الآخر، وكذلك تقلصت فرص اللهو بالعباب العيد وفي ساحاته، التي ارتفعت أسعارها وتكلفتها حيث باتت صعبة المنال للصغار!

فالأوقار المرصود والمزري أعلاه، عن موسم العيد وأسواقه وصعوبة تأمين متطلباته من البسة جديدة وحلويات شهية، بل استحالة ذلك بالنسبة للغالبية المفقرة وأطفالها الذين باتوا محرومين من أبسط الحقوق، جزء يسير من البؤس المعاش والمعمم على السوريين بشرائحهم كافة، باستثناء المترفين طبعاً «كبار» حيتان النهب والفساد والنفوذ في البلاد!

فالمواطنون المنتجون «صناعيين وزراعيين وحرفيين» وباعة مفرق ومستهلكين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود والمفقرين، يتخونون من المعاناة المزمنة من أزماتهم المستمرة والمتعمقة، التي يعيشون تفاصيل كوارثها يوماً ولحظياً، دون أن تكثر بهم الحكمة ورسميها، بل مع تكريس المزيد من البؤس والعجز، على مستوى المعيشة والخدمات والإنتاج، من خلال الإصرار الرسمي على التمسك بسياسات تقويض الإنتاج والإفكار والحرمان والتجويد المنهجية!

فقد وجد التجار ومصنعو الألبسة أنفسهم أمام تحديات جمة، بداية من ارتفاع تكاليف الشحن والشروط الصارمة التي تم فرضها على عمليات نقل البضائع والأموال، والتي باتت تتطلب دفعات مالية مسبقة والكثير من الإتاوات، وتضاف إلى ذلك الزيادة المستمرة في تكلفة الكهرباء مما يثقل كاهل الصناعيين والتجار بقواتير تقدر بالملايين شهرياً، هذا غير غيابها الذي دفع الصناعيين باتجاه السوق السوداء بغية تأمين البدائل، والمحال في الأسواق إلى مستثمري الأمبيرات والبدائل المكلفة، كذلك زيادة الضرائب والرسوم، وخاصة ضريبة المبيعات، التي ازدادت أضعافاً مضاعفة وحدها، إضافة إلى ارتفاع إيجارات المحلات التجارية، التي تشهد زيادات متواصلة تعزى إلى ارتفاع قيمة العقارات، لنصل تكلفة إيجار بعض المحال إلى المليارات سنوياً، حسب موقعه ومساحته، مما يندب بنفاق وتعميق الوضع الاقتصادي للمنتجين وللتجار والمستهلكين على حد سواء! كل هذه العوامل، بحسب أصحاب المحال، أجبرت الصناعي منتج الألبسة على زيادة أسعاره وتخفيض هامش ربحه قدر الإمكان لضمان استمراره بالإنتاج، وكذلك أجبرت أصحاب المحال على تخفيض هوامش أرباحهم أيضاً، مناورة مع الزبائن عبر أسلوب «المفاصلة» المعتاد، لحدودها الاقتصادية الدنيا التي تغطي تكاليفهم وأجور عاملهم، ومستوى معيشياً يسجل المزيد من التراجع عاماً بعد آخر بالنسبة إليهم!

وقد استفاد أحد أصحاب المحال بقوله: «يرحم وقت كنا نقول عن حالنا تجار، وكانت عيشتنا مرتاحة بالمقارنة مع غيرنا، هلا صرنا مشحقين عم ندور ع الزبون دواره وبأقل الأرباح، مو مشان نحافظ ع العيشة المرتاحة، مشان نعيش وبس، صرت حس حالي شغيل عند الحكومة والبلهومية، اللي عم طلعو خلال الشهر عم يقاسموني فيه ع حساب معيشتي، الله وكيلكم بتمر أيام ما يستفتح فيها، وبأخر الأسبوع يادوب أقدر غطي جمعية الموردين

250 ألف ليرة!

وبحسبة بسيطة نستنتج أن تكلفة كيلو المعمول المنزلي بالفسقن لن تقل عن 200 ألف ليرة، أما المعمول بالجوز فنل تقل عن 150 ألف ليرة، والعجوة لن تقل عن 100 ألف ليرة!

أسعار صدمت المواطن الفقير، الذي وقف حائراً في عين العاصفة، فبعد أن استغنى عن الملابس الجديدة، يبدو أن الحلويات، حتى بأنواعها متوسطة المواصفة والجودة من السوق، أو منزلية الصنع، باتت هي الأخرى مكلفة وغير شعبية، ولمن استطاع إليها سبيلاً!

## لأصحاب المحال

### صعوباتهم ومعاناتهم أيضاً!

عند حديثنا مع بعض أصحاب متاجر الألبسة الجاهزة في سوقي الحريقة والحديدية، فقد أكد معظمهم أن إقبال المواطنين هذا العيد كان قليلاً جداً مقارنة بالعام الماضي، حيث وصلت نسبة الإقبال هذا العام إلى الربع فقط مقارنة بعيد الفطر الماضي، والتي كانت منخفضة عن نسبة الإقبال في العيد الذي قبله أيضاً، بتراجع سنوي في الإقبال على الشراء!

ففي حين كان الزبون في العيد الماضي يشتري قطعتين أو ثلاث قطع، فالآن معظم المواطنين يكتفون بالسؤال فقط، وفي أحسن الأحوال قد يشترون قطعة واحدة، ويحاولون انتقاءها تبعاً للسعر الأرخص بعد «المفاصلة»، بغض النظر عن الجودة!

وحسب بعض الباعة فسبب ذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار بمقدار ثلاثة أضعاف، وهذا لا يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن!

والجدير بالذكر أنه رغم ارتفاع الأسعار إلا أن هامش الربح قد قل إلى النصف، حسب ما أكده أصحاب المحال والباعة، وذلك نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج من مواد أولية ومستلزمات متغيرة الأسعار ارتباطاً بتبدلات سعر الصرف غالباً، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها 40%!

في ظل ارتفاع الأسعار بهذا الشكل الجنوبي وعجزه حبالها؟!

وكيف لموظف راتبه الشهري لا يتجاوز 300 ألف ليرة أن يقدم على شراء ألبسة العيد لأفراد عائلته، وخاصة لأطفاله؟!

فالعيد لا تكتمل بهجته عند الأطفال إلا بارتداء الملابس الجديدة، وقد سلبت منهم فرحتهم!

## معمول العيد لمن استطاع إليه سبيلاً!

الصدمة أصدق وصف لأسعار الحلويات، خاصة بعد ارتفاعها بنسبة تراوحت بين 100-200%، حسب الصنف والنوع والجودة!

خلال جولتنا في سوق البرزورية رصدنا أسعار بعض الحلويات، كالشوكولا التي تراوح سعرها بين 200-400 ألف ليرة للكيلو غرام الواحد، أما الراحة بالفسقن الحلبي «التوغا» فتراوحت بين 150-350 ألف ليرة، المن والسلوى بين 85-200 ألف ليرة، في حين بدأت أسعار السكاكر من 50 ألف ليرة، أما «التوفي» أو «الكرايميل» فتراوح سعر الكيلو غرام منها بين 50-100 ألف ليرة.

أما عن أسعار «البرازق» «الغريبة» «والعجوة» في سوق الجزماتية فقد تراجحت بين 50\_150 ألف ليرة حسب نوع السمن المستخدم، وهو نباتي غالباً، في حين سجل سعر «البقلاوة» 350 ألف ليرة كحد أدنى، حالها حال باقي أصناف الحلوى العربية، التي تجاوزت أسعارها 600 ألف للاكسترا منها! والسؤال بعد ذلك كم تبلغ تكلفة إعداد كيلو واحد من المعمول في المنزل بأضعاف الإيمان؟ وهل تستطيع الأسرة المفقرة في ظل هذه الظروف تحمل تكاليفه؟

فجنون الأسعار طال لوازم المعمول، حيث تراوح سعر الفسقن الحلبي بين 350-500 ألف للكيلو، أما الجوز فمتوسط سعره 140 ألف ليرة للكيلو، والتمر 20 ألف ليرة للكيلو، والطحين 10 آلاف ليرة ليرة للكيلو، وكيло السكر 14 ألف ليرة، وكيло السمن الحيواني

## السمة الغالبة

### على وجوه الناس

### المزحمة في

### الأسواق هي

### مظاهر البؤس

### والحرمان والاسى بك

### والجوع البادي على

### صحتهم وسحتاتهم

# تحرير أسعار الكهرباء وتقويض الصناعة!

**الطاقة الكهربائية أساس العملية الإنتاجية وعصبها، سواء تم استجراؤها عبر الشبكة الرسمية، أو من خلال مولدات تعمل بالمشقات النفطية، وأي زيادة على أسعار حوامل الطاقة هنا أو هناك، ستؤثر على العملية الإنتاجية عموماً.**

ومع استمرار الحكومة بتنفيذ سيناريوهات تخفيض الإنفاق والدعم وتحرير الأسعار لا شك سنصل إلى نتيجة كارثية من شأنها أن تؤدي إلى توقف أغلب المعامل، إن لم يكن كلها، أي إن القطاع الصناعي، بشقيه العام والخاص، سيكون على مشارف كارثة حقيقة وليدة السياسات الرسمية! فهل الحكومة داعمة للصناعة أم مقوضة لها؟!

## الإمالة الواضحة بالتعاطي مع الكارثة!

المشكلة ليست وليدة اللحظة، بل هي قديمة ومترابطة منذ عقود، وتتفاقم مع كل زيادة سعرية على حوامل الطاقة الكهربائية. وقد بدأت العاصفة الأخيرة مع قرار وزارة الكهرباء رفع أسعار شرائح الاستهلاك الصناعي من الطاقة الكهربائية إلى ما يعادل 1900 ليرة للكيلو واط الساعي، وذلك مع بداية العام الحالي!

ورغم آراء الخبراء حول مخاطر هذا القرار، الذي لمسنا نتائجه كمواطنين على مستوى ارتفاعات الأسعار، إلا أن الموضوع بالنسبة للصناعيين كان أشد وطأة وأكثر قسوة، ومما زاد الطين بلة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، كان قرار زيادة سعر الفول إلى ما يقارب 400 ألف ليرة لكل طن!

أثارت هذه القرارات استياء الصناعيين لما لها من تداعيات سلبية على ما تبقى من صناعات وطنية، فأعدوا قرع نواقيس الخطر عبر جميع الوسائل المتاحة والممكنة، من خلال البوابات الرسمية ومن خلال المنابر الإعلامية، وحتى عبر الصفحات الشخصية لبعضهم!

فقد تحدث خازن غرفة صناعة حلب مجد ششمان عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2024/3/18 مطولاً حول تسعيرة الكهرباء التي ارتفعت إلى ما يقارب 100%، وعن أصداء هذا القرار على الصناعيين الذين باتوا غير قادرين على الإنتاج وأصبحوا خارج المنافسة والتصدير، خاصة الصناعات النسيجية. وبأن فواتير الكهرباء لبعض المعامل وصلت إلى ملياري ليرة شهرياً، ما يعني تضاعف تسعيرة الفواتير حوالي 50 مرة عما كانت عليه قبل عامين، وختم حديثه بالإشارة إلى عدم ورود أي رد أو تجاوب من الجهات المعنية، التي تعاملت مع الموضوع بلا مبالاة فجة!

كذلك تحدث نائب رئيس غرفة صناعة حلب عبد اللطيف حميدة عبر موقع «إثر برس» بتاريخ 2024/4/2 قائلاً معاملاً اليوم تعمل في ظروف صعبة وغير صحية، وقد خرجت من المنافسة مع مثيلاتها في الدول المجاورة، ولم تعد قادرة على التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير جداً، ونطالب، قطاع صناعي خاص وطني، أن يبادر الفريق الحكومي وصناع القرار إلى مراجعة فورية لأسعار الطاقة الكهربائية، وتخفيضها بشكل مناسب وعادل يحقق المصلحة الوطنية ويسهم في تمكين المعامل من العمل والإنتاج



واضح ودون لبس على لسان وزير الكهرباء، مع غض النظر عن تداعيات ذلك السلبية على الإنتاج والاستهلاك والاقتصاد الوطني عموماً!

أما الأكثر شذوذاً فهو أن أسعار الطاقة الكهربائية المعتمدة رسمياً تجاوزت حدود مفهوم تحرير الأسعار، فهي أعلى من معدلات أسعارها على المستوى العالمي والإقليمي، وهو ما تمت الإشارة إليه أكثر من مرة من قبل الصناعيين، بما في ذلك بموجب كتب مسطرة وموجهة إلى وزارة الكهرباء والحكومة!

فمن المؤكد والمعروف أن زيادة أسعار الطاقة الكهربائية، وفقاً للسياسات المتبعة، لن تتوقف آثاره السلبية على القطاع الصناعي والإنتاجي فقط، بل ستعكس على المواطن بشكل مباشر على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق، أي مزيد من تراجع معدلات الاستهلاك، وكذلك فإن زيادة تكاليف الإنتاج تقلص إمكانية المنافسة في أسواق التصدير وصولاً إلى خسارتها، ولتصبح الخسارة مركبة على المنتج والمستهلك والخزينة والاقتصاد الوطني، لتتفاقم وصولاً إلى وقف الإنتاج وخروج منشآته عن العمل تبعاً!

أما عن المستفيد من إضعاف وتقويض الإنتاج وصولاً إلى واده فهي شريحة كبار حيتان الاستيراد والفاستين، الذين يسعون إلى استكمال سيطرتهم على سوق السلع والبضائع وتحكمهم به، مستقوين طبعاً بالسياسات الرسمية المتبعة الحامية والداعمة لمصالحهم على طول الخط، ولو كان ذلك على حساب مصلحة العباد والبلاد!

من التقنين بسعر 1900 ل.س. وبأن الوزارة أعلمت الصناعيين منذ سنتين توجهها نحو تحرير أسعار الكهرباء للخطوط المعفاة من التقنين، لأنها لم تعد تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة، وعلى كل صناعي أن يؤمن جزءاً من احتياجاته عبر الطاقات المتجددة.

التوضيح والتصريح أعلاه بمثابة موافقة رسمية على التدهور الحاصل في قطاع الإنتاج، دون أي أسف لما يحصل!

فالحكومة يبدو أنها قد حسمت أمرها بما يخص تحرير أسعار الطاقة الكهربائية، ضاربة مطالب الصناعيين وتحذيراتهم وبالاقتصاد الوطني وبالواقع المعيشي للمواطن الفقير بعرض الحائط!

فهل رفع أسعار الطاقة الكهربائية على القطاع الصناعي سيحقق هدف استمرارية إنتاج الكهرباء؟

وهل هذا يعتبر دعماً للصناعة والإنتاج، أم خلقاً للمزيد من الصعوبات والأزمات أمام هذا القطاع الهام؟

وهل هدف زيادة إيرادات وزارة الكهرباء أهم من هدف استمرار العملية الإنتاجية والإنتاج، المنعش الوحيد للاقتصاد السوري المتهالك؟ أم إن إضعاف هذا القطاع وتقويضه هو الهدف المضمّر دون إعلان صريح؟

## وأد ما تبقى من صناعات محلية لصالح من؟!

بات واضحاً أن رفع أسعار الطاقة الكهربائية ما هو إلا استكمال لمسيرة تحرير أسعارها، وصولاً إلى إنهاء الدعم عنها كلياً، بتصريح

**الحكومة حسمت أمرها بما يخص تحرير أسعار الطاقة الكهربائية ضاربة مطالب الصناعيين وتحذيراتهم وبالاقتصاد الوطني وبالواقع المعيشي للمواطن الفقير بعرض الحائط**

والتصدير، قبل حدوث ما لا تحمد عقباه! فعلى مدى ثلاثة أشهر منذ مطلع العام استمات القطاع الصناعي بمناشدة المعنيين، وبالتأكيد على أن ما يجري يُخدر بنتائج كارثية على الصناعة الوطنية، ومن شأنه أن يؤدي إلى توقف منشآت كثيرة عن العمل والإنتاج، مطالبين الحكومة بإعادة دراسة أسعار الطاقة الكهربائية وتخفيضها بصورة فورية وعاجلة لدعم العملية الإنتاجية والتصديرية. لكن الحكومة كانت صمّاء عن كل تلك الأصوات، وعمياء عن كل التداعيات والنتائج الكارثية!

## تكريس الكارثة!

أصدرت وزارة الكهرباء بتاريخ 2024/4/3 توضيحاً بخصوص التعرفة للمشاركين الصناعيين، جاء فيه: تقوم وزارة الكهرباء بتأمين التغذية الكهربائية للمدن والمناطق الصناعية عبر اشتراكين، أحدهما معفى من التقنين كاملاً على مدار الساعة بسعر 1900 ل.س للكيلو واط الساعي والآخر غير معفى من التقنين بسعر يتراوح من 800 إلى 900 ل.س للكيلو واط الساعي على حسب مستويات التوتر الكهربائي. وأكدت الوزارة أن هذا الإجراء تم اتخاذه لضمان استمرارية إنتاج الكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية للمشاركين كافة، مع التأكيد على استمرارية تقديم كل الدعم لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والحيوية.

يضاف إلى التوضيح أعلاه ما نقل عن وزير الكهرباء قوله إن تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي هي 2200 ل.س وتباع للإخوة الصناعيين المشتركين على الخطوط المعفية

# عطلة طويلة للدولة وتبرير لغيابها ولابتلاع المزيد من مهامها!



**أعلنت الحكومة عطلة عيد الفطر لمدة أسبوع كامل، في ظاهرة أصبحت تكرر في السنوات الأخيرة في مناسبات متعددة!**

بكرًا، ولن تشعر بأي فرق! فمع أن الفرق شاسع في النتائج، بين تخفيض ساعات العمل اليومي، وزيادة يوم عطلة أسبوعية، إلا أن الحالتين تخدمان نفس التوجه الرسمي في تكريس الغياب المتعمد للدولة من أذهان الناس، مع تكريس ضعف كفاءة المؤسسات والجهات الحكومية وتراجعها، خطوة بخطوة بطريق المزيد من إضعاف وإفشال جهاز الدولة، وصولاً إلى المزيد من خصخصة ما يمكن خصصته من مهام وأدوار، وبيع ما يمكن بيعه من أصول وممتلكات عامة!

فأيام العطلة الطويلة التي باتت تقررها الحكومة، وتكرسها بمناسبة بعد الأخرى، ليست لأنها تبحث عن راحة الموظفين الحكوميين من كل به، أو لتوفير بعض النفقات، بل لغاية تبرير الغياب الرسمي للدولة من حياة المواطنين، وبأشبح الأشكال وأكثرها تشوهاً، سعياً إلى تقليص وإنهاء أدوارها ومهامها تبعاً، ليحل محلها من يسد الفراغ ويقوم بهذه المهام والأدوار عنها، شريحة كبار الناهيين والفاستدين والناقدين في البلاد، مع شرعنة وقوننة ذلك تحت عناوين وذرائع مختلفة، تبدأ من ذريعة قلة الإيرادات بالمقارنة مع ضخامة النفقات في الموازنات السنوية العامة، وتمرر بالخصخصة المباشرة وغير المباشرة تحت عناوين تشجيع الاستثمار، ولا تنتهي بالتخلي عن الملكيات العامة تحت عناوين التشاركية وغيرها، وهو ما جرى ويجري حتى الآن، ومن ثم سعياً محموماً ومتسارعاً على ما يبدو نحو استكمال ابتلاع الدولة نفسها، وتجييرها بقضها وقضيضها لمصلحة هذه الشريحة، وعلى أنقاض ما تبقى منها!

فهل هي عطلة رسمية طويلة، أم تعطيل حكومي متعمد، أم مزيد من التقويض للدولة، بمهامها وواجباتها ومسؤولياتها تجاه البلاد والعباد؟!

به، إلا أن جزءاً من مهام الدولة على مستوى بعض مهام الحراسة لبعض المنشآت الخاصة تم تسليمها لبعض الشركات الأمنية الخاصة مع قوننة ذلك، ولا ندري ما تضرر الأيام على هذا المستوى الخطر بتداعياته على المستوى الوطني العام، في حال استمرار التخلي عن أدوار إضافية للدولة بهذا الشأن!

أضف إلى ذلك التراجع الكبير في كفاءة عمل المؤسسات والجهات الحكومية، وعلى العموم فإن واقع الخدمات العامة التي تمس حياة المواطنين اليومية أصبحت في أسوأ أحوالها سلفاً، سواء كان العاملون في الجهات المسؤولة عنها على رأس عملهم أو غائبين عنه، وكذلك فإن أية معاملة رسمية ستحتاج لإنجازها أسابيع وربما أشهر، فما الفرق إذا ازدادت المدة أسبوعاً إضافياً، وحتى وإن أنجزت جزءاً من معاملتك سريعاً فستحتاج إلى استكمالها بورقة أخرى، ولن تنتهي السلسلة، إلا بحال دفعت «المعلوم» الذي يتجاوز الصعاب والأوراق الإضافية، بما في ذلك العطلة الرسمية، مهما طالت أيامها!

وفي ظل هذا التراجع الكبير لدور الدولة والمؤسسات الرسمية والحكومية من حياة المواطنين، والانسحاب المتتالي من الأدوار التي كانت تلعبها وتقوم بها الدولة، بشكل مبرمج ومقصود، فمن الطبيعي ألا يشعر المواطن بأية مشكلة في التعطيل الحكومي لأسبوع أو عشرة أيام أو حتى شهر، فلا فرق! الأكثر من ذلك هو ظهور بعض الطروحات المستجدة المدهشة مؤخراً، كان يتم تخفيض ساعات الدوام اليومي في الجهات الرسمية إلى 6 ساعات، أو أن يضاف يوم عطلة أسبوعية، لتصبح ثلاثة أيام أسبوعياً، بذريعة زيادة الكفاءة والإنتاجية!

وربما غالباً لن نشعر بالفرق أيضاً، فبديل أن يقول لك الموظف وأنت تتابع معاملتك الرسمية «رجاع بكرًا»، سيقول «رجاع بعد

**الحكومة انسحبت تبعاً خلال العقود والسنين الماضية من أغلب الأدوار والمهام المناطة بالدولة والتي من المفترض أنها بعهدتها ومسؤوليتها وبمتابعتها**

دورها الشكلي، والجهات الحكومية التي تسمى «ذراعاً إيجابياً» للدولة في السوق لمصلحة المستهلكين فقدت مهامها الفعلية، وأصبحت سلعها متحكماً بها من قبل الموردين من القطاع الخاص، منتجين أو مستوردين، نوعاً وكماً وسعراً ومواصفة!

وكذلك انسحبت أيضاً من أي دور على مستوى دعم الصناعة أو الزراعة، حتى بالنسبة للجهات العامة المنتجة، أو تصدير المنتجات السورية أو استيراد الحاجات الضرورية، حيث تخلت طوعاً عن هذه الأدوار لبعض المحظي من كبار التجار وذوي النفوذ، لكي يبيعوا ويشترروا وتنمو ثروتهم على مر الأيام والسنين، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمواطنين، والزريعة المستجدة لذلك كانت وما زالت العقوبات والحصار!

ولم تعد الدولة من خلال السياسات الحكومية المتبعة تلعب دورها المفترض على مستوى الرعاية الاجتماعية، ولن نشرح كثيراً في مفهوم الرعاية الاجتماعية، إذ باتت العبارة بحد ذاتها مبهمة في أذهان المجتمع السوري، خاصة وأن الحكومات المتعاقبة تسابقت خلال العقود الماضية في تقليص أي شكل من أشكال الدعم الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وصولاً إلى المسارعة في إنهائه على أيدي الحكومة الحالية، دون أي سبب واضح سوى تخفيض حصة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، وزيادة حصة الفساد والنهب بالمقابل!

بل وحتى على مستوى مهام الأمن العام، الذي يعتبر دوراً أساسياً من أدوار الدولة، وعلى الرغم من أنه لا يزال في يد المؤسسات المعنية

فعطلة اليوم تصبح يومين، وثلاثة الأيام تصبح أسبوعاً كاملاً متواصل، بكرم حكومي مستغرب وغير معهود بالمقارنة مع ما يتبعده من ضغوطات يومية على عموم المواطنين!

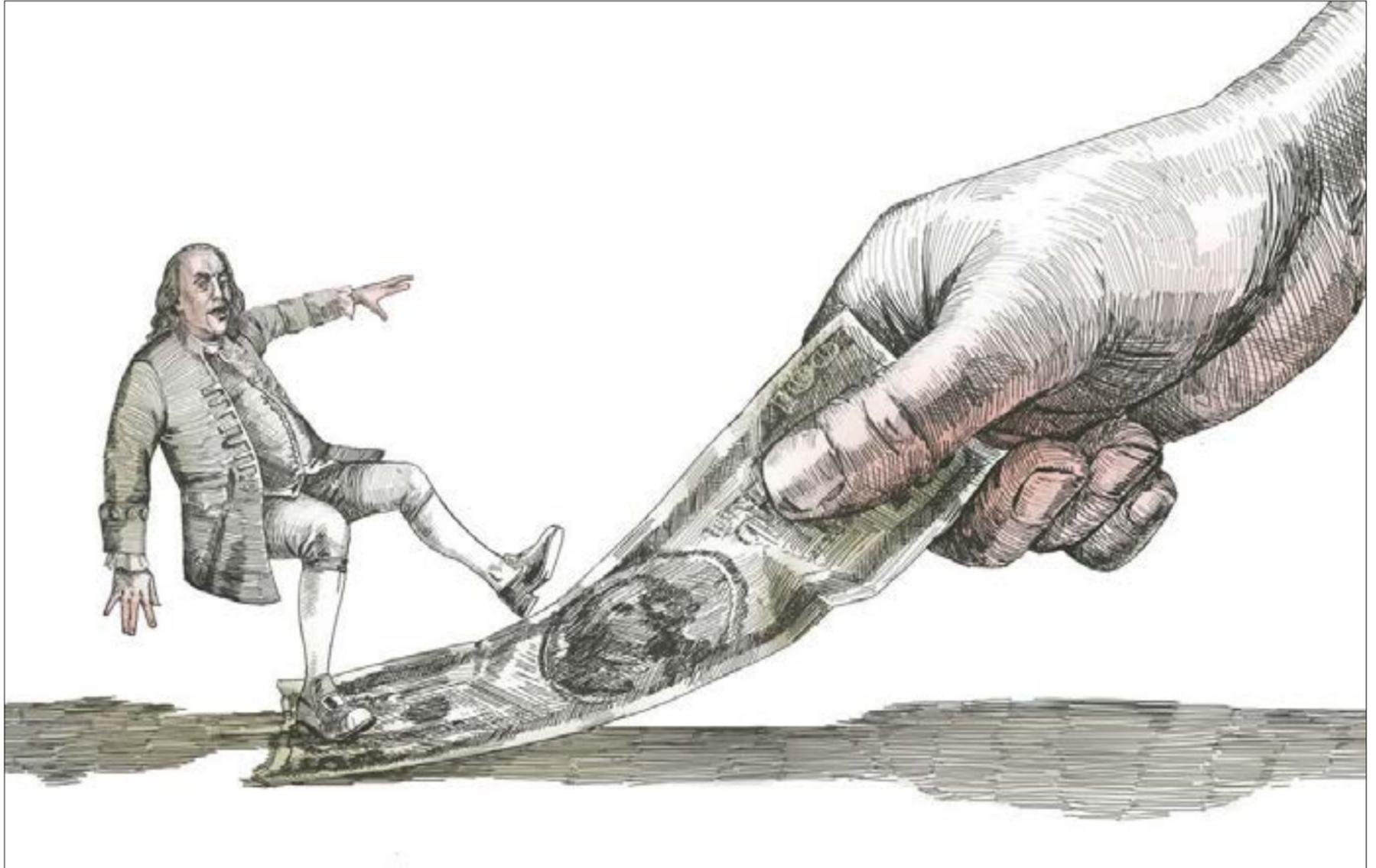
وتنتزع الحكومة أحياناً بأن الهدف هو خفض الاستهلاك من الوقود والكهرباء خلال أيام العطلة التي تقررها، وكأنها مؤسسات الدولة هي مصانع عملاقة، أو شركات بتقنية عالية تعتمد على الكهرباء والمولدات وشبكات الاتصالات، بل وكان تحقيق بعض الوفر في النفقات، مهما كانت قيمته، أهم من دور الدولة في حياة العباد والبلاد!

فما هو تأثير غياب الدولة على المواطنين بهذا الشكل، ولماذا الإصرار عليه وتكريسه؟ تبدو العطلة لمدة 9 أيام متواصلة بمناسبة عيد الفطر شيئاً لطيفاً، خاصة بالنسبة للموظفين لتخفيف أعبائهم وتجديد طاقتهم والتحصير للعيد، إذا كان هناك تحضيرات أصلاً في ظل تكريس غلاء الأسعار والتردي المعيشي!

أما بالنسبة لبقية المواطنين، فعدا أزمة المواصلات والازدحام التي تخف وطأتها خلال عطلة المؤسسات الحكومية بشكل نسبي، فلن يشعروا بأي تغيير يذكر، فالحكومة انسحبت تبعاً خلال العقود والسنين الماضية من أغلب الأدوار والمهام المناطة بالدولة، والتي من المفترض أنها بعهدتها ومسؤوليتها وبمتابعتها!

فالحكومة مثلاً باتت غير معنية، عن سابق إصرار وترصد، بتنظيم السوق أو ضبط الأسعار فيه، إلا في حال رغبة الجهات التموينية بنشر بعض الصور على صفحاتها في «فيس بوك» لتبين أنها ما زالت تمارس

# الحقائق التاريخية الاقتصادية وسؤال



من العمر 80 عاماً فقط. وعليه يفترضون أنه قد يعيش عشر أو عشرين سنة قبل أن يموت تماماً كعملة عالمية.

لكن هذا الرأي تغالطه الوقائع والبراهين، فإن معظم الخبراء الذين يتنبؤون بمستقبل الدولار الأمريكي لا يسترشدون بـ«النهج التاريخي» كعامل وحيد، بل يعتمدون في المقام الأول على الإحصاءات التي يتوصل إليها باستخدام هذه الإحصاءات. ويتحدث أنصار هذا النهج الاقتصادي بثقة أكبر عن عملية احتضار الدولار الأمريكي.

هناك على سبيل المثال مؤشر مثل حصة الدولار الأمريكي في إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدول العالم، والتي يحسبها صندوق النقد الدولي بشكل دوري: وصل هذا المؤشر إلى أعلى مستواه في النصف الأول من السبعينيات. ففي عام 1970 كانت النسبة 84,55%، وفي عام 1975 وصلت إلى 84,61%. وبعد ذلك بدأ الدولار الأمريكي يفقد مكانته بسرعة. وبالفعل، في عام 1990، انخفضت حصة الدولار في احتياطات النقد الأجنبي العالمية إلى مستوى مفزع بلغ 47,14%. وفي الثمانينيات، بدأ التعبير عن موضوع «موت الدولار» لأول مرة، إلا أن خروج الولايات المتحدة بالخسائر الأقل في الحرب الباردة، وبداية مرحلة العولمة الاقتصادية والمالية، بعثا الحياة في الدولار الأمريكي. واستمر تعزيز موقع الدولار حتى عام 2001، ذلك عندما وصلت حصة الدولار في الاحتياطات العالمية إلى 71,51%. ثم بدأ تراجع جديد، ونتيجة لذلك انخفضت حصة الدولار في عام 2013 إلى 61,24%. ثم في الفترة 2016-2022، بدأت دورة جديدة من ضعف الدولار: حيث انتقل من 65,36% إلى 58,36%.

تنافست فيها عملتان دوليتان على لقب العملة العالمية. إحداهما كانت عملة «صاعدة» والأخرى «هابطة». على سبيل المثال، في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، استمر الجنيه الإسترليني في البقاء كعملة عالمية، وكان الدولار الأمريكي يعزز بالفعل مكانته كعملة عالمية. وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كان هناك نوع من «ازدواجية القوة» بين العمليتين البريطانية والأمريكية.

رغم ذلك، فإن الصورة أعلاه واضحة جداً وتتطلب الكثير من التفكير. ويترتب على البيانات المذكورة أعلاه أن متوسط عمر الوحدة النقدية كعملة عالمية يقترب من قرن واحد. وإذا عدنا إلى عام 1920، فإن الدولار الأمريكي ظل في هذا الوضع للعام الرابع بعد المائة.

هناك اليوم الكثير من المواد والتعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت بشكل عام، ومؤلفوها على دراية بهذه التقديرات. ويميل بعضهم إلى الاعتقاد بأن الدولار الأمريكي كعملة عالمية قد اقترب بالفعل من الموت، ولحسن الحظ، هناك العديد من العلامات الأخرى التي تشير إلى ذلك.

**هذا ليس النهج الوحيد ولا الأهم لتقييم وضع الدولار**

يعتقد بعض الخبراء المطلعين على «دورات حياة» العملات العالمية السابقة، بالاستناد إلى ما يسمى بالنهج التاريخي، أن عمر الدولار الأمريكي كعملة عالمية مبالغ فيه. ويقولون: إننا لا ينبغي أن نحسب ابتداءً من عام 1920، ولكن من عام 1944، ذلك عندما تسيد الدولار الأمريكي فعلياً وثبت مكانته كعملة عالمية. ولذلك، فهو - من وجهة نظرهم - لا يزال يبلغ

في المؤتمر الدولي الذي انعقد في «بريتون وودز» عام 1944، تبوأ الدولار الأمريكي رسمياً مكانة العملة العالمية. وقد حافظ على هذا الوضع لمدة 80 عاماً. ولسنوات خلت، كانت ثمة مناقشات حادة حول المدة التي سيظل فيها الدولار الأمريكي العملة العالمية. ونطاق التقديرات والتنبؤات واسع جداً: يقول البعض إن الدولار الأمريكي «ليس كعملة وطنية، بل كعملة عالمية» سوف يموت اليوم أو غداً. ويرى آخرون أن لديه «هامش أمان» واسعاً لمدة تتراوح بين عشرين إلى ثلاثين عاماً أخرى. بينما لا يزال البعض يعتقد أنه من المستحيل التنبؤ أصلاً وأن الصدفة هي عامل حاسم في هذا السياق. أما الفنة نادرة الوجود اليوم فهي من تعتقد أن الدولار الأمريكي ليس في خطر على الإطلاق، وتقول إنه يعاني من «صعوبات مؤقتة» كانت موجودة من قبل وتم التغلب عليها بنجاح وسيتم التغلب عليها مجدداً. فأين هو الموقع الحقيقي للدولار اليوم؟

## قاسيون

- كل عملة. وهي على الشكل التالي:
- الريال البرتغالي «1450-1530»:
  - نحو 80 عاماً.
  - الإسكودو الإسباني «1530 - 1640»:
  - نحو 80 عاماً.
  - الغيلدر الهولندي «1640 - 1720»:
  - نحو 80 عاماً.
  - عملة لويس دور الفرنسية «1720 - 1815»:
  - نحو 95 عاماً.
  - الجنيه الإسترليني «1815-1920»:
  - نحو 105 أعوام.
  - الدولار الأمريكي، منذ عام 1920. ولا يزال وضعه كعملة عالمية قائماً حتى يومنا هذا. وبالتالي، فإن عمر الدولار اليوم هو 104 أعوام.
- بطبيعة الحال، فإن هذه التقديرات تقريبية. حيث ليس من الممكن دائماً تسجيل اللحظة التي تصبح فيها العملة المحلية عملة عالمية بدقة. كما يكون من المستحيل في بعض الأحيان تحديد اللحظة التي تفقد فيها العملة مكانتها العالمية بدقة.
- بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أعوام

في تاريخ البشرية، كانت هناك العديد من العملات التي حازت على مرتبة العملات العالمية، واستخدمت كوسيلة عالمية للدفع في التجارة الدولية وكوسيلة للاكتناز. حتى أن بعض المؤرخين قاموا بحساب العمر الافتراضي لمثل هذه العملات العالمية (أي طول الفترة التي استطاعت فيها هذه العملات أن تحتفظ بمرتبها كعملات عالمية).

**محاولة لفهم «دورات حياة» العملات الدولية**

إحدى المقالات المهمة في هذا الإطار هي مقالة بعنوان «العملات الاحتياطية العالمية: ماذا حدث خلال فترات التحول السابقة؟» للكاتب كريستوفر فيريرا، نُشرت في موقع Economic reason عام 2014، وقدم فيها نظرة عامة مكثفة للعملات العالمية منذ منتصف القرن الخامس عشر إلى القرن الواحد والعشرين، مبرراً تقديراته لـ«دورة حياة»

# «إلى متى سيظل الدولار عملة عالمية؟»



المتحدة قصيرة الأجل، وكلما كانت أقصر كان ذلك أفضل. وهذا يعني سندات لشهر واحد أو 3 أشهر أو 6 أشهر. ويخلص ريكاردز إلى أن هذا يخلق طلباً كبيراً على الدولار ويفسر جزئياً قوته الحالية، لكنه يخلق مشكلة أخرى وهي المتمثلة بنقص الدولار اللازم لسد هذا الطلب. وباختصار، يرى أن مشكلة الدولار هي مجرد «مشكلة فنية تقنية» لا يستطيع الشخص العادي تفسيرها...

لكن الحقيقة التي يتحاشاها الكاتب وأمثاله من أنصار فكرة أن مشكلة الدولار مؤقتة هي أن الحفاظ على الأسواق العملاقة لما يسمى بـ«اليورودولار» تتطلب جرعات هائلة من «حقن الدواء» على هيئة سندات خزائنة قصيرة الأجل «وبالتالي تتطلب نعرف جيداً كيف سينعكس هذا على وضع الاقتصاد الأمريكي عموماً المثقل بأزمات التضخم والركود وانهيارات قطاعات الاقتصاد داخل الولايات المتحدة. لذلك، فإن الفكرة التي أوجزها هذا «الخبير» الأمريكي حول التعزيز المؤقت لمكانة الدولار في الاحتياطات الدولية تؤدي في النهاية إلى استنتاج مفاده أن هذا سيعمق أزمة الدولار أكثر ولن يحلها!

تكمّن المفارقة المضحكة أن بعد هذا الكلام كله الذي كتبه ريكاردز، قام بدعوة القراء في نهاية المقال إلى التخلص من مدخراتهم الموجودة بالدولار الأمريكي واللجوء لشراء الذهب، مؤكداً: «يجب على المستثمرين اعتبار أسعار الذهب اليوم كهدية، وربما فرصة أخيرة... إنها فرصة لشراء الذهب بهذه الأسعار قبل أن يبدأ السباق الحقيقي على الملاذات الآمنة. إن الذهب أقل من 2000 دولار رخيص بشكل لا يصدق، وأحتكم على استغلال هذه الفرصة.»

عبارة عن ودائع مقومة بالدولار، محتفظ بها في المكاتب الأجنبية للبنوك الكبرى، وبالتالي، فهي خارج نطاق سلطة الاحتياطي الفيدرالي واللوائح المصرفية الأمريكية». ويؤكد المؤلف أن بنك الاحتياطي الفيدرالي ليس له تأثير يذكر على سوق الدولار العالمي وقيمة صرف الدولار، وأن حالة الدولار الأمريكي البحث تعتمد إلى حد كبير على حالة «اليورودولار»، وحالة الأخير لا تعتمد كثيراً على حالة الاقتصاد الأمريكي بقدر ما تعتمد على اقتصادات تلك البلدان التي يولد فيها «اليورودولار». وهنا لا يقصد الدول الأوروبية فحسب، بل أيضاً كندا وأستراليا واليابان وغيرها. وباختصار، يرى أنه من غير الصحيح ربط تقييم موقف الدولار الأمريكي فقط بحالة الاقتصاد الأمريكي، بل وكذلك حالة الدول الحليفة للولايات المتحدة. وهنا مغالطة أخرى يقع فيها الكاتب، وهي افتراضه أيضاً ثبات وضع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، وثبات مواقفهم في ظل عالم يتغير كل يوم، ويرى فيه هؤلاء الحلفاء أن الفجوة بين مصالحهم ومصالح واشنطن تتسع بشكل كبير ومتواصل.

## الوقائع أقوى من أن تغطيها الافتراضات

هذا ما يصل إليه ريكاردز نفسه، حيث يعترف في مقاله أن أسواق ما يسميها بدول «اليورودولار» وخاصة أوروبا الغربية تشهد تراجعاً كبيراً. فالبنوك العاملة في هذه الأسواق باتت تطلب ضمانات أكبر. ولم تعد تقبل ديون الشركات، أو الرهون العقارية، أو حتى سندات الخزائنة الأمريكية متوسطة الأجل. والضمانة الوحيدة المقبولة بالنسبة لها اليوم هي سندات خزائنة الولايات

الولايات المتحدة أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث اقتربت من 130% «تعتبر نسبة 30% مستوى معقول، وأي شيء أعلى من 90% سيشكل عائقاً هائلاً أمام أي نمو اقتصادي». وتعاني الولايات المتحدة من عجز في الميزانية يبلغ عدة تريليونات من الدولارات عاماً بعد عام. ووفقاً لتقديراته فإن الكونغرس والبيت الأبيض أصبحا رهينة الفكرة القديمة التي تنص على أن الولايات المتحدة قادرة على إدارة عجز غير محدود وتراكم ديون غير محدودة من دون ضرر اقتصادي لأنها قادرة على طباعة النقود بكميات غير محدودة لتمويل الديون والإنفاق. ويستشهد ريكاردز بأحدث البيانات من بلومبرغ: «تجاوزت مدفوعات الفائدة السنوية المتوقعة على ديون الحكومة الأمريكية تريليون دولار في نهاية شهر تشرين الأول. وتضاعفت تكاليف خدمة الديون خلال الأشهر التسعة عشر الماضية مع ارتفاع أسعار الفائدة الرئيسية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.»

يتساءل الكاتب: «كيف يمكن للعملة الأمريكية أن تكون قوية إلى هذا الحد في مثل هذا الوضع الكئيب؟» وفي رأيه هناك إجابتان عن هذا السؤال: الإجابة الأولى هي: أن «الدولار لديه مشاكله بالطبع، لكن العملات الأخرى في وضع أسوأ منه...» ويستشهد الكاتب بالفكرة المكررة حول أن عمليات الادخار والاحتفاظ ستبقى تجري بالدولار الأمريكي نتيجة ضعف وتقلب العملات الأخرى، مفترضاً ثبات وضع العملات الأخرى على ما هو عليه اليوم. أما الإجابة الثانية فكلما السر فيها هي مصطلح «اليورودولار». ويعرفه ريكاردز على النحو التالي: «اليورودولار

وبناءً عليه، انخفضت حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطات الدولية بما يصل إلى 7 نقاط مئوية على مدى سبع سنوات. وخلال هذه السنوات، تكثفت الأحاديث حول موضوع تراجع الدولار بشكل كبير.

## ماذا في بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2023؟

أحدث الأرقام المنشورة في هذا السياق هي بيانات نهاية الربع الثالث لعام 2023، والصادرة عن صندوق النقد الدولي: تبلغ حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطات الدولية 59.17%، واليورو 19.58%، والين الياباني 5.45%، والجنيه الإسترليني 4.85%، والدولار الكندي 2.50%، واليوان الصيني 2.37%، والدولار الأسترالي 2.02%، والفرنك السويسري 0.18%، والعملات الأخرى 3.89%.

من ينظر إلى هذه النسب قد يخرج باستنتاج مشابه لاستنتاجات أنصار فكرة أن الدولار لن يتراجع، وأن دورة جديدة من تعزيز وضع الدولار الأمريكي قد بدأت. وبالتالي، فإن الدولار الأمريكي لديه على الأقل عدد من السنوات الأخرى من الحياة قبل التراجع.

على سبيل المثال، هنالك مقال بعنوان «لماذا الدولار قوي للغاية؟»، نُشر في أواخر العام الماضي للمؤلف جيمس جيه ريكاردز، وهو محام ومصرفي ومحرم في عدد من الدورات الاقتصادية الغربية، يتمتع «بخبرة 40 عاماً» في أسواق رأس المال في وول ستريت.

يحاول ريكاردز شرح مفارقة ارتفاع قيمة الدولار في ظل «العمليات السلبية» التي تحدث في الاقتصاد الأمريكي. ويذكرنا بأهم «السلبيات»: فقد بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في

**الخبراء الذين يتنبؤون بمستقبل الدولار الأمريكي لا يسترشدون بـ«النهج التاريخي» كعامل وحيد بل يعتمدون على الإحصاءات الاقتصادية**

# المرونة الاقتصادية الروسية والصينية برعاية التخطيط الحكومي



أجرت شبكة guancha الصينية مقابلة مع سيرجي أفتسييف، نائب مدير معهد بريماكوف للاقتصاد العالمي، للحديث عن الأسباب الكامنة وراء مرونة روسيا الاقتصادية في وجه العقوبات الغربية، من أجل أخذها في الاعتبار والاستفادة من هذه التجربة، ليكم بعضاً مما جاء في اللقاء:

## سيرجي أفتسييف ترجمة: اوديت الحسين

● لنبدأ بالعقوبات الغربية. رغم أن هذه العقوبات تغطي مجموعة واسعة من البلدان والمجالات، فإن الاقتصاد الروسي نما بنسبة 3.6% في 2023. ووفقاً لتبادل القوة الشرائية، فقد أصبح أكبر اقتصاد في أوروبا. كما أن السياسة والمجتمع الروسي مستقران للغاية. هل يمكننا أن نقول إن العقوبات لا فائدة منها؟

هل العقوبات الغربية فعالة ضد روسيا؟ في الأساس، العقوبات هي سياسة خارجية وليست أداة للسياسة الاقتصادية، وهدفها الرئيسي هو تغيير سياسات الدولة المستهدفة. من هذا المنطلق فقد فشلت العقوبات الغربية بشكل تام. يمكننا حتى أن نقول: إن العقوبات الغربية تزود القيادة والشعب الروسي بدليل آخر على أن روسيا لا ينبغي أن تتغير، سواء في سياساتها الخارجية أو الداخلية.

أما لماذا تفشل العقوبات في تحقيق الأهداف السياسية الغربية؟ اسمحوا لي أن أتحدث عن أربعة من أهمها، الأول: هو وفورات الحجم. لعقود من الزمن، كان الناس يتصورون أن روسيا اقتصاد صغير مفتوح يعتمد على الأسواق الخارجية، وأنها لا تستطيع التأثير على أي شيء على نطاق عالمي. بدت هذه الأفكار خاطئة تماماً بعد تطبيق العقوبات، وأحدثت العقوبات الغربية تغييراً هاملاً في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الموارد العالمية والمواد الخام المهمة. الأهم هو النفط والغاز، بمعنى ما، أدت

العقوبات الغربية ضد روسيا إلى إعادة تشكيل سلاسل القيمة على نطاقات قارية متعددة. علاوة على ذلك، يبدو أن روسيا قادرة ليس فقط على التأثير على الأسواق العالمية من خلال مواردها التصديرية، بل أيضاً استخدام مواردها التصديرية لإصلاح اقتصادها وإعادة هيكلته لمواجهة التحديات الجديدة.

السبب الثاني: هو أن روسيا سارعت إلى تعديل بنية تجارتها الخارجية، وتعزيز التعاون مع الدول أو المجموعات الاقتصادية النامية للتعويض عن خسائرها في السوق الغربية. أستطيع أن أعطيكم مثالاً، لقد شاركت في تطوير وتنشيط القطاع الخارجي لمدة ربع قرن. منذ بداية الألفية، أوصينا في كل مشروع أو استراتيجية لتنمية القطاع الخارجي بتعزيز صادرات النفط الروسية إلى الهند. ولكن لمدة 20 عاماً، لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا المجال، بسبب التكاليف المرتفعة والمخاطر العالية، وانعدام الأمن الشديد واحتمال عدم وجود خطوط أنابيب للنفط. بالنسبة للمصدرين الروس، تعتبر طريقة العرض هذه غير تقليدية، وبالتالي يكاد يكون من المستحيل تحقيقها. ومع ذلك، بعد أن فرض الغرب عقوبات على روسيا في عام 2022، بدأ أن تعديل سلسلة توريد النفط استغرق أقل من نصف عام، وأصبحت الهند واحدة من أهم الشركاء التجاريين لروسيا.

العامل الثالث: والذي ربما كان العامل الأكثر مفاجأة لأغلب المراقبين الغربيين، فيتعلق بجودة السياسة الاقتصادية. ووجدوا أن روسيا قادرة على صياغة سياسات اقتصادية معقولة وكافية لمواجهة تحديات ضغوط

العقوبات. وأخيراً، يرتبط العامل السابق باستقرارنا السياسي. فبشكل عام، لم نشهد أي اضطرابات سببها عملاء سياسيون غير مسؤولين، ولا يمكن لأي منهم أن يهدد استقرارنا السياسي حقاً. بل إن الأمر على العكس من ذلك، إذ يشعر الشعب الروسي على نحو متزايد بأن فشل الشعارات الاستراتيجية التي أعلنها خصومنا يهدد أسلوب حياة مواطنيهم، ورفاهتهم، ومستقبلهم.

● بالنسبة للصينيين، عند مراقبة استراتيجية روسيا في التعامل مع العقوبات، فإن الشيء الأكثر أهمية هو ما يمكن أن نتعلمه الصين من روسيا من أجل التعامل بشكل أفضل مع العقوبات الأكثر شدة والمحتملة في المستقبل. هل لديك أي اقتراحات في هذا الشأن؟ وماذا عن تحول الاقتصاد الروسي إلى عسكري؟

لدى الصين وروسيا تجارب مختلفة في العديد من الجوانب. أولاً: الاستعداد لتأثير تجميد الأصول الأجنبية في جمهورية الصين الشعبية. إذا تمت مصادرة الأصول الروسية في الخارج «في 7 آذار، أصدر البرلمان السويسري قراراً بمصادرة احتياطيات البنك المركزي الروسي البالغة 8.81 مليارات دولار أمريكي، والأصول التي جمدها البنوك السويسرية لدعم أوكرانيا»، فسيكون لذلك أثر سلبي. هذا يعني أن الولايات المتحدة قد تستخدم هذه الأداة أيضاً لابتزاز الحكومة الصينية، وإجبارها على التخلي عن السياسات التي لا تحبها الولايات المتحدة.

تعدّل خسائر روسيا الفائض التجاري الروسي في الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022. لذا، إذا كانت لدى روسيا فكرة إصلاح احتياطياتها الدولية، فسيكون من السهل القيام بذلك. ولكن بالنسبة للصين، فإن المبالغ المعنية أعلى بكثير.

الأمر الآخر، هو مدى مشاركة بلدينا في الاقتصاد العالمي. تتألف صادرات روسيا في الأساس من المواد الخام والسلع المصنعة المماثلة التي تحتاج إليها العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم. وتستطيع روسيا بسهولة أن تجد شركاء لإعادة تشكيل التوزيع

الجغرافي لصادرات روسيا من الطاقة. بينما تصدر الصين في الأساس منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الوجهتين الرئيسيتين لصادراتها. وسوف يكون من الأصعب على الصين أن تجد سوقاً بديلة ذات حجم مماثل.

هناك أيضاً أوجه تشابه واضحة بين البلدين في بعض المجالات، مثل: التركيز على السوق المحلية. لقد بدأت الصين في تنفيذ استراتيجية للتعامل مع العقوبات. وأعتقد أن

استراتيجية التبادل المزدوج تشكل عنصراً أساسياً لتمكين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من مقاومة العقوبات بطريقة أكثر ملاءمة. كما أن النهج الذي تتبناه الصين في التعامل مع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة مثير للإعجاب. لا نزال نتذكر كيف استجابت الهيئات التنظيمية الصينية لصدّات السيولة في أسواق الأسهم والصرف الأجنبي في عام 2015. والآن، لدينا خبرة سياسية في التعامل مع صدمات السيولة في عام 2022. إن السياسات التي تتبناها الحكومة سوف تكون فعالة حتى عندما يتعرض الاقتصاد الصيني لضغوط ناجمة عن العقوبات الغربية. على الرغم من أن خصومنا يبحثون عن طرق لدقّ إسفين بيننا وبين شركائنا، فشركاؤنا جميعهم كيانات اقتصادية عقلانية.

أما بالنسبة لتحول الاقتصاد الروسي إلى المسار العسكري، فهذا مجرد هراء. الاقتصاد الروسي يعمل بشكل طبيعي للغاية. وفي السنوات العشرين أو حتى الخمس والعشرين القادمة، ستكون لدينا أولويات حكومية مختلفة في مراحل مختلفة من التنمية. إحدى أولويات حكومتنا الآن هي دعم صناعة الدفاع. الإنفاق الحكومي هو الأساس: في الموازنات الحكومية قبل بضع سنوات، كانت النفقات الحكومية تستخدم لبناء البنية التحتية ونفقات الرعاية الاجتماعية، وهي كلها مصادر للطلب المحلي. تحولت الأولويات الآن إلى المجال العسكري والأمني، الذي أصبح مصدراً مهماً للطلب المحلي. وإذا توقف القتال ولم تعد هناك حاجة للتمويل والإنفاق العسكري والأمني، فإن الإنفاق الحكومي سيتحول إلى أولويات أخرى.



العقوبات هي سياسة خارجية وليست أداة للسياسة الاقتصادية وهدفها الرئيسي هو تغيير سياسات الدولة المستهدفة

## البوكمال يقهرها العطش!

ما زالت مشكلة المياه في مدينة البوكمال عصية على الحل على ما يبدو، فالمعاناة من نقص الوارد المائي عبر محطة الضخ العاملة حالياً مستمرة، وتستمر معها أوجه المعاناة الأخرى المتمثلة بالبدائل المكلفة عبر الصهاريج!



مشكلة تأمين مياه الشرب للمدينة بجميع أحيائها وقراها القريبة والبعيدة كانت مرتبطة بإنجاز مشروع محطة التصفية الكبيرة التي بوشر العمل بها منذ عقود وأقلعت فعلاً، ثم توقفت لأسباب مختلفة، ثم تبع ذلك طبعاً خروج المدينة عن السيطرة ووقوعها تحت يد الإرهاب، وما نتج عنه من سرقات ونهب لمكوناتها وتجهيزاتها، وما تعرضت له منشأتها من تدمير شبه كلي!

يضاف إلى هذه المشكلة مشكلة أخرى لها علاقة بتهتك شبكة التوريد، التي تحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، بالتوازي مع ضرورة إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي!

أما الآن فإن المحطة الحالية الموجودة صغيرة وقديمة ولا تغطي سوى احتياجات عدة أحياء في المدينة، وهي كذلك تحتاج إلى الكثير من المعدات وقطع الغيار لتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لتستطيع أن تلبي، ولو بشكل دوري، احتياجات الأحياء البعيدة عن مركز المدينة!

مشكلة تأمين مياه الشرب للمدينة بجميع أحيائها وقراها القريبة والبعيدة كانت مرتبطة بإنجاز مشروع محطة التصفية الكبيرة التي بوشر العمل بها منذ عقود وأقلعت فعلاً، ثم توقفت لأسباب مختلفة، ثم تبع ذلك طبعاً خروج المدينة عن السيطرة ووقوعها تحت يد الإرهاب، وما نتج عنه من سرقات ونهب لمكوناتها وتجهيزاتها، وما تعرضت له منشأتها من تدمير شبه كلي!

يضاف إلى هذه المشكلة مشكلة أخرى لها علاقة بتهتك شبكة التوريد، التي تحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، بالتوازي مع ضرورة إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي!

أما الآن فإن المحطة الحالية الموجودة صغيرة وقديمة ولا تغطي سوى احتياجات عدة أحياء في المدينة، وهي كذلك تحتاج إلى الكثير من المعدات وقطع الغيار لتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لتستطيع أن تلبي، ولو بشكل دوري، احتياجات الأحياء البعيدة عن مركز المدينة!

### الرمد أحسن من العمى!

الحد الأدنى الذي يطالب أهالي البوكمال به وزارة الموارد المائية والحكومة هو سد نواقص واحتياجات المحطة العاملة حالياً بطاقتها الجزئية، ورفدها بجميع قطع الغيار والتجهيزات اللازمة كي تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة لتستطيع تلبية احتياجات أكبر عدد من المواطنين من مياه الشرب المصفاة، خاصة

### الحكومة غير معنية والمنظمات الدولية تعتذر!

الحل الذي من المفترض العمل عليه لحل

إلى العطش، ومن غير المبرر اتباع سياسات خفض الإنفاق على حاجة رئيسية وحياتية للمواطنين كالمياه!

فهل ستتجاوب وزارة الموارد المائية بتأمين مستلزمات المحطة العاملة، مع البدء بإعادة إحياء المحطة الكبيرة، أم سيستمر الإهمال واللامبالاة بمعاناة المواطنين، مع تركهم عرضة للمزيد من الاستغلال عبر الصهاريج، وما يتبع ذلك من مخاطر على المستوى الصحي؟!

وأنهم مقبلون على فصل الصيف الذي تزداد به كمية استهلاك المياه أضعافاً مضاعفة! فمدينة البوكمال، كما باقي مدن المنطقة الشرقية من البلاد، تصل درجات الحرارة فيها صيفاً إلى أكثر من 45 درجة!

مع العلم أن هذه اللوازم والاحتياجات سبق أن تمت المطالبة بها رسمياً، لكن دون جدوى حتى الآن، مع العلم أن تكلفة تأمين هذه المستلزمات، مهما كبرت، لا يمكن أن تقارن بمعاناة الناس من شح المياه وصولاً

## خبر عام وتعليق هام... انخفاض الثروة الحيوانية 30% من الأغنام و40% من الأبقار!



نفسها ما بتنفذه؟! ولا لأن القصة من مصاري العاملين فإذا طلع خسران معليش! الاحتمال الأول سيئ وبيحسب ع الوزارة طبعاً.. بس الاحتمال الثاني مصيبة بالنسبة للعاملين وحقوقهم بالصندوق!!

يقول الخبر: وزير الكهرباء: تم إنشاء أول مشروع تشاركي مع القطاع الخاص، كما تدرس الوزارة إمكانية إنشاء هيئة توليد الطاقة الكهربائية.

تعلق: طيب وين تفاصيل المشروع التشاركي؟ وشو ح نستفيد نحنا كمواطنين منه؟! ولا هاد المشروع التشاركي سر عظيم ممنوع معرفة تفاصيله؟! وبعدين شو فائدة إنشاء هيئة جديدة باسم هيئة توليد الطاقة الكهربائية إذا كانت الكهرباء غايبة غالبية الوقت... يعني بلاها هالتكلفة الجديدة ع حسابنا وع حساب البلد... يعني إذا بتستعينوا بكم قابلة لتوليد الكهرباء يمكن أحسن!!

يقول الخبر: بين معاون وزير الموارد المائية أن المتجدد المائي الوطني يبلغ نحو 16,2 مليار متر مكعب سنوياً، في حين بلغ الاستهلاك المائي نحو 17,7 مليار

والمشرفين وتحديداً المخبريين. هناك النية والرغبة لافتتاح أقسام دقيقة وجديدة، معبراً عن أمهه بافتتاح قسم لعلوم الدراسات الفضائية، مؤكداً أنه أصبح ضرورة ملحة.

تعلق: واوووو... دراسات فضائية دفعة وحدة!! يعني إذا المخابر مو كافية.. وفوقها في نقص بالكادر والمشرفين والمخبريين.. فكيف إذا صار في أقسام جديدة؟! وكيف ح يكون قسم العلوم للدراسات الفضائية بحال تنفذت هالنوايا والرغبات؟! لأن الأكد ما ح تعتقو الطلاب للفضاء وح يكونو بحاجة لمخابر نوعية... يمكن الأولى نطلع من تحت الأرض قبل الحكي عن الفضاء... مو هيك؟!!

يقول الخبر: كشف مصدر في وزارة الكهرباء أنه يتم العمل على استثمار أموال الصندوق التعاوني العائد للعاملين في الوزارة والمقدرة بنحو 1,4 مليار ليرة بمشروع لإنتاج نحو 100 كيلو واط من الكهرباء، وحالياً يتم الإعلان عن مناقصة خاصة لهذا المشروع المقرر تنفيذه في منطقة الكسوة في ريف دمشق.

تعلق: هلا إذا المشروع مربح كاستثمار فليش وزارة الكهرباء

يقول الخبر: أوضح مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة أن قطاع الثروة الحيوانية تأثر واستنزف بشكل كبير خلال فترة الأزمة، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة التهريب والإتجار غير المشروع وغلاء مستلزمات التربية والإنتاج. وبين أن التغذية وحدها تشكل من 70-75% من إجمالي تكاليف التربية، وبالتالي فإن انخفاض أعداد الثروة الحيوانية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الكلي من حليب ولحم (أبيض وأحمر) وبيض مائدة، إذ تقدر نسبة انخفاض الثروة الحيوانية بـ 30% من قطاع الأغنام و40% من قطاع الأبقار.

تعلق: لك شو هالأرقام الكبيرة المرتبطة بالأمن الغذائي... وشو عم تعمل وزارة الزراعة والحكومة مشان تعويض النقص بالقطعان أو مشان تكلفة التغذية المرتفعة إلهاء.. وهي بنفس الوقت مستمرة بتخفيض الدعم ع الإنتاج الزراعي... وبعدين وين الحكومة من قصة التهريب... لك الأرقام والواقع والوقائع كلها عوامل إدانة للحكومة... ورغم هيك ما حدا حدا والجوع صار ضارب أظنايه!!

يقول الخبر: عميد كلية العلوم في جامعة دمشق: لدى كل قسم، مخبر خاص، وأكد وجود نقص في الكادر

المستغرب هو الحكي عن تنامي احتياجات التنمية لتبرير العجز المائي... بالوقت عم تسجل فيه الزراعة والصناعة تراجع سنوي ملحوظ ما بيخفى ع حدا... فوين هي التنمية ومشاريعها اللي عم تبلى المي وتعمل عنا عجز.. يعني اشرحولنا أكثر والله منفرح بهيك تبرير وما منزعل!!

متر مكعب سنوياً، نتيجة لتنامي احتياجات التنمية، أي إن هذا الاستهلاك يفوق المتجدد السنوي، ويتسبب بعجز في الميزان المائي يصل إلى نحو 1,5 مليار متر مكعب سنوياً على المستوى الوطني!

تعلق: هلا ما ح نحكي عن العجز المائي الكبير برغم أنو كبير وقديم ومزمن وبدون حلول جديدة... بس

# ليسنكو وفافيلوف وأشرس حملة لتشويه تاريخ السوفييت بذريعة العلم «1»



تتناول هذه السلسلة من المقالات إحدى أشهر وأكثر القضايا إشكالية في تاريخ العلوم في الاتحاد السوفييتي، بهدف البحث عن الحقيقة وراءها، وخاصةً أنها تستغل منذ عقود وحتى اليوم كـ «مكسر عصا» في المحاجات ضد الماركسية والشيوعية، وفي سياق علاقة العلوم بالفلسفة والسياسة. ولذلك تحب الأدبيات الغربية والمعادية للشيوعية حتى اليوم تسميتها «فضيحة ليسنكو» و«الليسنكوية»، نسبة إلى عالم البيولوجيا والزراعة السوفييتي تروفيم ليسنكو. فهل كان ليسنكو عالماً زانفاً وما علاقته بستالين؟ وهل كانت أبحاثه مسؤولة عن مجاعات قتل الملايين؟ وهل تسبب في تخلف الوراثة والزراعة السوفييتية واضطهاد زملائه؟ وما حقيقة اعتقال وموت خصمه العلمي نيكولاي فافيلوف؟ تحاول السلسلة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، بما توفر من وثائق ومعلومات. ولكن في البداية، من هما ليسنكو وفافيلوف؟

## د. اسامة دليقان

في البداية يمكن تلخيص الرواية الرائجة حول صراع ليسنكو وفافيلوف بشقها العلمي بأنها تصور جميع أفكار ليسنكو على أنها «علم كاذب» و«معاد لعلم الوراثة» وخاصة مبادئ الوراثة المندلية (نسبة للعالم غريغور مندل)، ويتم تصوير تأييد ليسنكو لفكرة «وراثة الصفات المكتسبة» التي تعود تقليدياً إلى لامارك، على أنها فرضية زائفة بالمطلق وغير علمية. وفي الشق السياسي، يتم تصوير فافيلوف المؤيد للمندلية بأنه ضحية اضطهاد علمي وسياسي خلال الفترة الستالينية، وأن ذلك يعود بشكل رئيسي لحملات خبيثة بدافع الحسد والمصالح الشخصية كان يشنها ليسنكو على فافيلوف. ويتم اتهام ستالين شخصياً بأنه وراء تعزيز مكانة ليسنكو وأفكاره لفترة معينة، ومحاربة فافيلوف وأفكاره، وصولاً إلى اعتقال هذا الأخير وسجنه وقلته. ويتم تصوير أن «مجاجات حصت أرواح الملايين» في عهد ستالين كان سببها تطبيق إرشادات ليسنكو الزراعية وتجاهل إرشادات فافيلوف. وأنه حتى هنر قُدر قيمة فافيلوف العلمية بينما لم يقدّر «ستالين الغبي».

وسنعود لتفاصيل حول ذلك في حلقات لاحقة، ولكن لنبدأ بالتعريف بالعالمين بحسب الموسوعة السوفييتية الكبرى «الإصدار الثالث 1969-1978».

## ليسنكو في الموسوعة

ولد عام 1898، وتوفي عام 1976 لكن كان ما يزال على قيد الحياة عندما كتبت هذه المعلومات عنه في الطبعة الثالثة من الموسوعة لأنها لا تذكر تاريخ وفاة. وبحسب الطبعة المذكورة: تروفيم دينيسوفيتش ليسنكو هو عالم أحياء ومهندس زراعي سوفييتي «أوكراني» ولد عام 1898، تخرج في جامعة كييف الزراعية (1925)، عضو أكاديمية العلوم في أوكرانيا السوفييتية (منذ 1934)، ثم أكاديمية العلوم لعموم الاتحاد السوفييتي (1939)، بطل العمل الاشتراكي (1945)، تسلم عدداً من المناصب الأكاديمية والإدارية في مجال الزراعة والبيولوجيا والوراثة وإكثار البقوليات، منها: كبير المتخصصين في قسم فيزيولوجيا الاصطفاء وعلم الوراثة لعموم الاتحاد (1934 - 1938)، ومدير معهد علم الوراثة بأكاديمية العلوم لعموم الاتحاد (1940 - 1965)، منذ 1966، رئيس مختبر قاعدة البحوث التجريبية بأكاديمية العلوم السوفييتية «غوركي لينينسكي قرب موسكو». ابتكر ليسنكو

«نظرية التطور المرحلي للنباتات»، وهي طريقة للتغيير الموجه للأصناف الشتوية الوراثة من محاصيل الحبوب إلى أصناف ربيعية وراثية وبالعكس. اقترح عدداً من التقنيات الزراعية مثل «التربيع» وزراعة البطاطا الصيفية. وتضيف الموسوعة: «عدد من النظريات والأحكام والمقترحات التي قدمها ليسنكو لم تلق تأكيداً تجريبياً أو إنتاجاً أو تطبيقاً واسع النطاق. حصل على أوسمة لينين وميداليات».

## فافيلوف في الموسوعة

بحسب الطبعة نفسها من الموسوعة: ولد نيكولاي إيفانوفيتش فافيلوف في موسكو 13 (25) أيلول 1887، وتوفي في ساراتوف 26 كانون الثاني 1943. عالم وراثة سوفييتي، مربي نباتات، جغرافي، مبتكر الأسس العلمية الحديثة للاصطفاء [المقصود الاصطفاء الاصطناعي المرتبط بالداروينية - المغرب]. مؤسس عقيدة المراكز العالمية لمنشأ النباتات المزروعة، ومن أوائل المنظمين والقادة البيولوجيين والزراعيين في الاتحاد السوفييتي. عام 1911 تخرج في جامعة موسكو الزراعية «التي صارت تحمل اسم تيميريازيف». عام 1917 انتخب أستاذاً في جامعة ساراتوف. منذ 1921 ترأس قسم علم النبات التطبيقي والاصطفاء «بتروغراد»، والذي أعيد تنظيمه عام 1924 ليصبح معهد عموم الاتحاد لعلم النبات التطبيقي والمحاصيل الجديدة. عضو أكاديمية العلوم السوفييتية (1929)، عضو مناظر (1923)، رئيس أكاديمية لينين للعلوم الزراعية 1929 إلى 1935 ثم نائب رئيسها من 1935 حتى 1940. وفي عام 1930 انضم إلى معهد عموم الاتحاد لزراعة النباتات وبقي رئيسه حتى أب 1940. منذ عام 1930 مدير المختبر الوراثة الذي تحول لاحقاً إلى معهد علم الوراثة التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية.

خلال 1926-1935 كان عضواً في اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وخلال 1927-1929

كان عضواً في اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا. وحول منشئه الطبقي تضيف الموسوعة: «ولد في عائلة رجل أعمال».

## بعثات فافيلوف العالمية

بحسب الموسوعة نفسها: استكشف فافيلوف الجنوب الشرقي والجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي أعوام 1919 و1920. وفي كتابه «المحاصيل الحقلية للجنوب الشرقي» 1922 قدم ملخصاً لجميع النباتات المزروعة في منطقتي الفولغا وعبر الفولغا. من 1920 إلى 1940 قاد ونظم العديد من البعثات لدراسة الموارد النباتية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط «اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، فلسطين، سورية وشرق الأردن» وإثيوبيا وإيران وأفغانستان واليابان وغرب الصين وكوريا، ودول أمريكا الجنوبية.

أثبت الرحلة الاستكشافية إلى إثيوبيا (1926-1927) لفافيلوف أن مركز منشأ القمح القاسي يقع هناك. واكتشفت البعثات السوفييتية تحت قيادته أنواعاً جديدة من البطاطس البرية والمزروعة، اتخذت أساساً للاصطفاء العملي. ونتيجة لدراسة الأصناف المجموعة أنشأ فافيلوف مراكز منشأ النباتات المزروعة، واكتشف أنماطاً في التوزيع الجغرافي للأنواع... ففي بعض المناطق تتركز النباتات ذات النضج المبكر، وفي مناطق أخرى أنواع مقاومة للجفاف، وما إلى ذلك. مما أتاح لأول مرة في الاتحاد السوفييتي (1923) إجراء عمليات زرع جغرافية تجريبية للنباتات المزروعة في مناطق مختلفة من البلاد لدراسة تقلباتها ومنحها تقيماً تطورياً واصطفائياً. وهكذا، تم وضع الأساس لتنظيم اختبارات الدولة السوفييتية للمحاصيل الحقلية. بقيادة ومشاركة فافيلوف تم إنشاء مجموعة عالمية من النباتات المزروعة، مخزن يضم أكثر من 300 ألف عينة في «معهد فافيلوف لأبحاث الصناعة النباتية». والعديد من أصناف المنتجات الزراعية والمحاصيل الشائعة في السوفييتي هي نتيجة لأعمال التربية مع

العينات المقابلة لها من عينات معهد فافيلوف المذكور.

## رد الاعتبار لفافيلوف وتلميح إلى ليسنكو

الفترة التي حررت فيها الطبعة الثالثة من الموسوعة السوفييتية الكبرى (1969-1978) بدأت بعد أكثر من 15 عاماً على وفاة ستالين وخلال تنامي الحملة لتطبخ كل شيء تقريباً في عهده من الاقتصاد والعلوم والسياسة والثقافة... وعلى ضوء ذلك يمكننا قراءة تلميحها غير المباشر إلى ليسنكو في المقطع التالي من التعريف بفافيلوف وبما يتوافق مع قرار القيادة السياسية آنذاك «رد الاعتبار» لفافيلوف بوصفه أحد ضحايا «القمع الستاليني»:

«كان فافيلوف منبراً حقيقياً للعلم. إن كفاحه ضد المفاهيم العلمية الزائفة في علم الأحياء ومن أجل تطوير علم الوراثة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية - الأساس النظري لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية - معروف على نطاق واسع، مثل العلوم السوفييتية في العديد من المؤتمرات الدولية... كان فافيلوف عضواً فخرياً في العديد من الأكاديميات الأجنبية، بما في ذلك الأكاديمية الإنكليزية «الجمعية الملكية في لندن»، والهندية، والأرجنتينية، والإسكتلندية... تم انتخابه عضواً مناظراً وفخرياً في الجمعية النباتية الأمريكية، وجمعية لينان في لندن، وجمعية البستنة في إنكلترا، وما إلى ذلك... توقف النشاط العلمي لفافيلوف في عام 1940. وفي عام 1965 سميت جائزة باسمه. وفي عام 1967، تم منح اسمه لمعهد أبحاث الصناعة النباتية السوفييتي. في عام 1968 تم إنشاء الميدالية الذهبية التي تحمل اسمه ومنحها للعمل العلمي المتميز والاكتشافات في مجال الزراعة».

وستتابع الحلقات القادمة من هذه السلسلة الإضاءة على وثائق ومعلومات تساعد في الإجابة على الأسئلة الأساسية المطروحة في المقدمة.

تستغل قضية العالمين ليسنكو وفافيلوف منذ عقود كـ «مكسر عصا» في المحاجات ضد الماركسية والشيوعية مما يفرض ضرورة البحث عن الحقيقة وراءها

## قضايا الشرق

العلاقات السعودية الإيرانية  
الذكرى السنوية الأولى

عادت العلاقات الإيرانية-السعودية إلى عناوين الصحف مع الذكرى السنوية الأولى لاستعادة العلاقات الثنائية التي انقطعت لسنوات تخللها تصاعد للخلافات بين القوتين الإقليميتين قبل أن تنجح الصين في الوصول إلى اتفاق لاستعادة العلاقات في نيسان الماضي.

لا شك أنه من الضروري أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين موضوع اهتمام أساسي في المنطقة نظراً للوزن النوعي الذي تتمتع به كل من السعودية وإيران، ومع ذلك تنحو تقارير وسائل الإعلام للتشكيك بإمكانية استدامة الاتفاق الثنائي، عبر استغلال القضايا الخلافية والقائه الضوء عليها بشكل مستمر، خصوصاً بعد بيان مجلس التعاون الخليجي الذي تطرق إلى حقل الدرة، وهو واحد من الحقول المتنازع عليها بين البلدين.

في الواقع، هناك مسائل كثيرة لم تحسم بعد، لكن ذلك ما لا يمكن أن يكون نقطة مناسبة للبدء في تقييم العلاقات الثنائية. بالرغم من أهمية هذه النقطة أو تلك، وضرورة الوصول إلى تفاهم حولها جميعاً، إلا أننا نشهد اليوم واحداً من أصعب الاختبارات التي توضع تحتها هذه العلاقات، وهو قدرة إيران والسعودية على تأريخ واحد من الأهداف الأمريكية في التصعيد الجاري منذ اندلاع الحرب في غزة واستمرار العدوان الصهيوني على فلسطين، فالعلاقات الثنائية بين البلدين، كانت بلا شك مستهدفة من قبل واشنطن، وهناك مساعٍ مستمرة للاستفادة من كل ما يجري بهدف تأجيج التناقضات، لكن المفاجئ بالنسبة للولايات المتحدة، هي درجة ثبات العلاقات في ظل هذا الاختبار الصعب. فإن كان موقف إيران متوقفاً لا جديد فيه تبدو الحسابات السعودية شديدة الدقة، فالموقف السعودي وإن كان لا يلبي تطلعات الشارع العربي الواسع الذي كان يأمل دوراً أكبر للدول العربية في وقف الحرب وإدخال المساعدات، إلا أنه ظل بعيداً عن الانخراط في المشروع الأمريكي، وتحديداً كون ذلك المشروع لا يستثنى السعودية من قائمة استهدافه، فالبيان الأخير الصادر عن الخارجية السعودية الذي أدان الاستهداف الصهيوني لمبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، والاتصالات المستمرة لتقاش وتنسيق المواقف حول المستجدات في المنطقة، تعد كلها مؤشرات مهمة على أن قرار استعادة العلاقات لم يكن اعتباطياً بل نابعاً من رؤية حقيقية للمصالح الوطنية لكلا البلدين.

المهمة السياسية الأساسية في منطقة الشرق اليوم، هي تعطيل مشروع الفوضى الأمريكي، وأحد أهم شروط إنجاز هذه المهمة هو الحفاظ على خطوة استعادة العلاقات السعودية-الإيرانية، وإن نجح البلدان في ذلك يمكننا القول حينها: إن كل المشاكل الأخرى هي قضايا ثانوية سيكون الوقت كافياً لحلها لاحقاً، وخصوصاً أن مستقبل المنطقة ودولها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل هذه التفاهات لكن العودة إلى الوراء ستضع هذا المستقبل على المحك.

## حقيقة دعوة واشنطن لوقف إطلاق النار في غزة



## عن أي سياق نتحدث؟

في المبدأ، يمكن أن تضطر واشنطن لوقف إطلاق النار، وحث الكيان على الخضوع للامر، لكن هذا إن حصل لن يكون نتيجة للجرائم الصهيونية بحق المدنيين العزل، بل سيكون إعلان فشل للمخطط الذي عملت عليه منذ اندلاع هذه الحرب، فالتطورات لم تكن في صالحها منذ اليوم الأول، وفشلت مساعيها في التحكم بمسار الأمور، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الوقت لن يكون متاحاً، فهذا يعني أن التراجع خيار وارد، وحينها يمكن أن تعلن واشنطن أنها «تأثرت» أخيراً بموت أكثر من 30 ألف إنسان!

لكن بعض التصريحات التي رافقت المكالمات الأخيرة تبدو كما لو أنها تأكيد على الموقف الأمريكي لا تغييراً له، فقد أعاد مستشار الأمن القومي منذ أيام عرض الموقف الأمريكي، وأكد أن بلاده لا «تخطط لتغيير وشيك في نهجها في التعامل مع [إسرائيل]»، وجدد في الوقت نفسه دعمهم لما أسماه «حق [الإسرائيليين] في الدفاع عن أنفسهم»، وبالرغم من أنه أقر باستحالة «القضاء على أيديولوجيا بالوسائل العسكرية» إلا أنه عرض قائمة من المهام الأخرى التي يمكن تحقيقها عبر هذه الوسائل حسب ادعائه، وهي بالضبط ما كان الكيان يحاول تحقيقها منذ بدء الحرب، فقال: «إن قطع رأس قيادات حماس وتجفيف مواردهم والقضاء على بنيتهم التحتية وقدرتهم على العمل وتخزين الأسلحة وتدريب القوات، وكل هذه الأمور يمكن استهدافها بالوسائل العسكرية».

كل ما سبق يفضي إلى أن التشكيك في وجود تبدل في الموقف الأمريكي أمر مشروع، فالولايات المتحدة أدت دوراً حاسماً في دعم الكيان خلال هذه الحرب، بل كان نخبة من رجال الإدارة الحالية يحضرون اجتماعات غرفة الحرب، ويساهمون في اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة، ويبدو إذا ما نظرنا للجولات السابقة من المفاوضات، أنها ربما صممت أصلاً لتصل إلى طريق مسدود، وإن كانت عرقلة هذا المسار بمثابة خدمة للسياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أنها لن تمر دون ضريبة سياسية كبيرة، وعلى هذا الأساس ستكون أبرز ملامح الفترة القادمة تحطيم هيمنة واشنطن على إدارة ملف القضية الفلسطينية بغية تسوية وعرقلة حله، وما يعنيه ذلك من فتح الطريق أمام قوى جديّة أخرى لإنجاز هذه المهمة.

أي مؤشرات تدل على احتمالات جدية للخروج بنتائج ملموسة خلال اللقاء الجديد.

## ماذا عن مكالمات بايدن - نتنياهيو؟

نشر البيت الأبيض في 4 نيسان الجاري بعضاً مما دار في مكالمات دارت بين رئيس الوزراء الصهيوني والرئيس الأمريكي، ما أثار الانتباه في هذا الخصوص هو دعوة بايدن «لإيقاف إطلاق النار» والذي رأى البعض فيه تحولاً في الموقف الأمريكي، لكن وبالعودة إلى النص الرسمي المنشور يظهر أن بايدن كرر بعضاً من مواقفه الجوفاء بالحديث عن الوضع الإنساني واستهداف العاملين في المجال الإنساني، وأكد أنه «بات من الضروري أن تعلن [إسرائيل] وتنفذ سلسلة من الخطوات المحددة والملموسة القابلة للقياس» ويقول بايدن حسب النص المنشور: «إن الوقف الفوري لإطلاق النار ضروري لتحقيق الاستقرار وتحسين الوضع الإنساني وحماية المدنيين الأبرياء» ويختتم حديثه بالتأكيد على أن الولايات المتحدة تدعم [إسرائيل] بقوة في مواجهة «التحديات الإيرانية».

ما إن خرج هذا البيان حتى تحولت العبارة المرتبطة بوقف إطلاق النار إلى عنوان أساسي في كثير من الصحف، واعتبرها البعض «تحولاً» في الموقف الأمريكي، لكن الوصول لاستنتاج من هذا النوع يبدو متسرعاً، فهناك سياق متكامل لا يجوز القفز فوقه.

## ■ علاء ابو فراج

انكشف بوضوح، أن المبادرة الأمريكية التي يفترض أن تصل إلى الاتفاق المذكور لم تتسم بالجدية الكافية، بل ظهرت بوصفها محاولة مستمرة لكسب الوقت، وتخفيف الضغط الذي ولدته العمليات الإجرامية التي نفذها جيش الاحتلال في القطاع، إذ انكشفت هذه الجرائم أمام العالم فبات إخفاؤها أمراً عسيراً، ومع ذلك تحاول ماكينة الإعلام الصهيونية والأمريكية أن تحمّل «حماس» مسؤولية التأخر في الوصول إلى اتفاق، حتى بعد أن باتت الشروط التي تحاول الولايات المتحدة فرضها معروفة للجميع، فهي تشبه إلى حد كبير فرض «معاهدة استسلام» لا على حركة حماس فقط، بل على الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة كلها.

## لقاء جديد في القاهرة

يفترض أن تبدأ الجولة الجديدة من المفاوضات في القاهرة يوم الأحد 7 نيسان، وأكدت حركة حماس حضور وفد، لكنها أعادت تثبيت موقفها من هذه المفاوضات، وأعلنت في بيان لها، أن «حماس تؤكد تمسكها بموقفها الذي قدمته يوم 14 مارس/ آذار الماضي، وهي مطالب طبيعية لإنهاء العدوان ولا تنازل عنها» وأعدت عرض موقفها الذي طرحه باسم الفصائل المقاومة الفلسطينية بشكل مكثف معلنة، أن «مطالب شعبنا وقواه الوطنية تتمثل بوقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال من غزة، وعودة النازحين إلى أماكن سكنهم وحرية حركة الناس وإغاثتهم وإيوائهم، إضافة لصفقة تبادل أسرى جادة».

وفي السياق نفسه، نقلت وسائل الإعلام عن مسؤولين، أن الإدارة الأمريكية «بعثت مؤخراً رسالتين خاصتين إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وأمير قطر» يركز مضمونها على «الضغط على حماس لتسريع مفاوضات وقف إطلاق النار» ما أكد مجدداً أن المسار الأمريكي في هذا الخصوص لم يتغير، ولا تحمل التقارير المختلفة

ذاق الشعب الفلسطيني خلال الأيام المنية والنمانيين الماضية- المأساة بأشكالها، في ظل العدوان الصهيوني المدعوم أمريكيًا والمستمر على القطاع وكامل الأراضي المحتلة، إذ تحولت حياة الغزيين إلى كابوس لا يمكن نسيانه، وبرغم الدور الأساسي لواشنطن في هذه المجزرة تستمر المحاولات في القاهرة للوصول إلى اتفاق بين المقاومة الفلسطينية ممثلة بحماس مع الكيان الصهيوني، فهل يمكن أن نشهد خرقاً في هذا الخصوص؟

# مليار هندي نحو صناديق الاقتراع... انتخابات 2024 والتحديات الكبرى!



تستعد الهند، لخوض إحدى أكبر انتخابات برلمانية في تاريخها، والتي ستجرى على سبع مراحل من 19 نيسان إلى 1 حزيران 2024. ومن المتوقع أن يشارك في هذه الانتخابات ما يقرب من مليار شخص، حيث سيدلي الناخبون بأصواتهم من خلال 5,5 ملايين جهاز تصويت إلكتروني موزعة على أكثر من مليون مركز اقتراع.

■ احمد علي

## المشهد السياسي

يشارك في الانتخابات حزب الشعب (BJP) بقيادة رئيس الوزراء الحالي، ناريندرا مودي، ويسعى للفوز بولاية ثالثة بمواجهة حزب المؤتمر الوطني الهندي وحلفائه في كتل المعارضة. مؤخراً، اعتقل زعيم المعارضة البارز أرفيند كيجريوال، زعيم كتلة «إنديا» المعارضة (التي تضم حزب المؤتمر الوطني) بتهمة الكسب غير المشروع عبر منح تراخيص بيع وشراء وتصنيع مشروبات كحولية.

أصابع الاتهام موجهة الآن نحو رئيس الوزراء ناريندرا مودي وحزبه بمحاولة التلاعب في نتائج الانتخابات عبر عملية الاعتقال، بينما يدافع مودي وحزبه عن الإجراء باعتباره جزءاً من المعركة ضد الفساد، فيما يرى حزب «أم آدمي»، الذي يتزعمه كيجريوال أن القضية ملفقة بدوافع سياسية.

## أوسع من حدود (الداخل)

لا شك أن الانتخابات البرلمانية في الهند شأن داخلي مهم، لكن في الحقيقة، الوضع السياسي هناك على العموم لم يكن في يوم من الأيام مجرد شأن داخلي؛ لما له من تأثيرات بعيدة المدى على مسارات السياسة والاقتصاد العالميين. ولا مبالغة في القول: إن تحولات سياسية كبيرة في الهند قد تؤثر على رسم خريطة التوازنات الدولية، أخذين بعين الاعتبار وزنها السكاني والاقتصادي الضخم، وما تمثله من سوق استهلاكية وإنتاجية هائلة.

## دور مركزي في الشرق

تاريخياً، تعد الهند جزءاً لا يتجزأ من الشرق، فقد لعبت دوراً مركزياً في الحضارة والثقافة الآسيوية عبر التاريخ. بيد أنها انزاحت عن ذلك خلال فترة التراجع، الأمر الذي خلق فراغاً سعت قوى دولية عديدة لاستغلاله، الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، فقد سعت إلى تحويل الهند لساحة نفوذ في مواجهة الصين وأداة لموازنة القوى في آسيا. ولم توفر فرصة للدفع باتجاه خلق توترات حدودية بين الهند والصين، التوترات التي بلغت ذروتها في عدة مناسبات.

لكن لا يمكن أن تنسى الهند تاريخ الغرب الاستعماري معها، فعلى الرغم من وجود علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية قائمة مع الدول الغربية اليوم، إلا أن هناك خلافات واضحة في بعض الأحيان فيما يتعلق بالمصالح الوطنية والسياسية والاستراتيجية. ومن بين هذه الخلافات، مسألة الأحادية الأمريكية والهيمنة الغربية خلال القرن الماضي، والتي أثرت على تطور ونمو الهند بشكل كبير.

وتتقاطع مصالح الهند اليوم مع مصالح الصين وروسيا وبقيّة دول الجنوب والعالم الثالث، في التخلّص من نظام القطب الواحد وهيمنته، وتحاول، على غرار الصين، تقويض المساعي الغربية للتأثير على التغيرات الدولية الجارية من خلال النزاعات والحروب. وتبرز مواقفها الواضحة في هذا السياق في المسائل الحساسة والرئيسية، بما في ذلك أزمة كورونا، وتصريحات وزير خارجيتها حول احتكار الغرب للقاحات، وتحديدها للغرب بصادراتها من الحبوب إلى الدول الفقيرة التي تحتاجها بشكل أكبر من دول أوروبية.

تتوفر لدى الهند جميع العوامل الضرورية لتكون قوة اقتصادية عالمية في المراتب الثالث الأولى، وقد أشارت تقارير غربية إلى توقعات بأن تحتل الهند المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الوزن الاقتصادي في عام 2026 مرتفعةً من المركز الخامس حالياً. كما أنها

ووفقاً لبعض التقديرات - لديها القدرة على المنافسة مع الصين على هذه المراتب بناءً على الموارد البشرية والمساحة الجغرافية والقطاعات الزراعية والصناعية والتكنولوجية.

## في الختام

الانتخابات البرلمانية القادمة يمكن أن تتحول إلى مؤشر جديد لطبيعة توازنات القوى داخل الهند، فالتأثيرات الكبرى التي تجري في العالم، لا يمكن أن تلقي ضغوطاً كبيرة على الجميع، فالمناورة لم تعد خياراً ذا فترة صلاحية مفتوحة، وستجد نيودلهي نفسها أمام خيارات حقيقية وجذرية على مستوى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، إلى جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل. فمصلحة الشعب الهندي تقتضي أن تتخلص البلاد من كل أشكال علاقات التبعية، وتحديداً بعد أن بات واضحاً أن الوزن الكبير للهند يمكن أن يحدث فارقاً كبيراً في عالم تنتفي فيه الهيمنة الأمريكية.

من بين الأحاديث التي بدأ تداولها حول هذه الانتخابات هو «ضعف تمثيل المسلمين» في البرلمان، فبغض النظر عن أن المسألة في الهند وفي أي انتخابات أخرى لا ترتبط بتمثيل الأديان أو القوميات، بل بمصالح طبقة الأغلبية المحرومة، لكن هناك مشكلة قائمة في الهند يمكن أن تتحول إلى صاعق تفجير فيها وفي المنطقة المحيطة، فمنذ تقسيم شبه الجزيرة الهندية كان المشروع الاستعماري قائماً على شق الشعب الهندي على أساس انتماءات ثانوية، وتحولت على هذا الأساس باكستان لتكون «وطناً لمسلمي الهند» لكن ظلت ضمن حدود الهند الحالية نسبة تصل إلى 30% من السكان المسلمين ما يشكل كتلة بشرية ضخمة إذا ما أخذنا عدد السكان الهائل بعين الاعتبار، لكن ومع ذلك ظلت بنية النظام القائم تعمل على تضخيم المشكلة بدلاً من حلها، وهو ما يمكن أن يكون مسألة حساسة في الانتخابات القادمة.

المناورة لم تعد خياراً ذا فترة صلاحية مفتوحة وستجد نيودلهي نفسها أمام خيارات حقيقية وجذرية على مستوى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية

إضافة إلى ذلك، تلعب الهند دوراً محورياً في العديد من المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية، مثل: مجموعة البريكس، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، مما يعني أن أي تغييرات في سياستها الاقتصادية أو التجارية قد تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي. كما أن دورها كقوة نووية وعسكرية متنامية يعزز من أهميتها الاستراتيجية، خاصة في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي.

## تحديات جوهرية

تواجه الهند تحديات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، تعاني الهند من مشاكل ملموسة ناجمة عن تعقيدات الجغرافيا السياسية والعلاقات المتوترة مع بعض جيرانها. واحدة من أبرز هذه التحديات هي علاقتها المتقلبة مع باكستان والصين، حيث تتفاقم التوترات بسبب قضايا حدودية وتنافس استراتيجي.

وعلى الصعيد الداخلي، تواجه الهند تحديات كبيرة فيما يخص توزيع الثروة والتنمية. على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، يستفيد منه قطاع كبير من السكان، إلا أن الفجوة الطبقة تتزايد. ومشكلات مثل: الفقر، وعدم المساواة في الدخل، وقصور البنية التحتية في المناطق الريفية، تظل من القضايا العالقة التي تعيق التقدم نحو تنمية شاملة.

# الناتو محتفلاً بعامه الـ 75... أي مستقبل لديه؟



احتفل حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وبحضور وزراء خارجية أعضائه الـ 32، يومي 3 و4 نيسان، بالذكرى الـ 75 لتأسيسه. بيد أن مراسم الاحتفال لم تتمكن من التغطية على الخلافات والانقسامات التي تكتنفه، وبشكل خاص على خلفية الهزيمة التي باتت واضحة، وأن لم تعلن بعد في أوكرانيا، التي شكلت الموضوع الرئيس لخطاتبات أعضاء الحلف.

## ■ يزن بوظو

الأوروبيين، ويؤخذ مثل هذا التهديد على محمل الجد، خاصة وأن المؤشرات الراهنة تفيد بفرص عالية لفوز ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة.

وفي أوروبا وبين أعضاء الناتو، يتباين الأعضاء في مواقفهم بين مؤيد ومعارض لإرسال قوات عسكرية مباشرة لأوكرانيا من أبرزهم فرنسا وهنغاريا، فضلاً عن تغييرات جدية طرأت على سياسات وتوافقات بعض هذه الدول الأعضاء ومن أبرزها تركيا.

كما أن جزءاً كبيراً من الأعضاء الأوروبيين يخيم عليهم شعور بهيمنة الولايات المتحدة عليهم، التي تدفعهم نحو دائرة الخطر والمواجهات الأعلى التي لا تخدم سوى مصالحها، لتنتج فكرة خلال السنوات الأخيرة مفادها إمكانية إنشاء تحالف دفاعي أوروبي جديد لا وجود للولايات المتحدة الأمريكية فيه.

وأمام ذلك كله تؤكد روسيا على الدوام فكرتين، الأولى: استعدادها وجاهزيتها تماماً لمواجهة حلف الناتو، بما في ذلك الاستعداد وعدم التردد باستخدام السلاح النووي في حال تهديدها نووياً أو وجودياً، والثانية: أنها منفتحة على الاتصال مع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، في حال توفرت الإرادة السياسية للتفاوض الجاد لدى الطرف الآخر.

بين هذا وذاك، يدرك الناتو أن مواجهة روسيا تعد أمراً بالغ الصعوبة بالفعل، ولا يمكن ضمان الفوز بها، فضلاً عن تداعيات الأمر عالمياً، ومن جهة ثانية فإن الاتصال مع روسيا والدخول في التفاوض يعني خطوة عملية نحو التهينة والمفاوضات، أي ضمناً الإقرار بانتصار موسكو، وبتراجع الغرب ككل.

## أي احتفال؟

على هذه الأرضية، أقام حلف شمال الأطلسي احتفاله بالذكرى الـ 75 لتأسيسه. ومن هذه الأرضية ادعى أمينه العام ينس ستولتنبرج أن الحلف اليوم أقوى مما مضى، وأن أعضاء

أقرب بعضهم لبعض... في الكلمة نفسها، يناقض الرجل نفسه عبر طرحه فكرة مفادها أن توريد السلاح والمعدات إلى أوكرانيا ينبغي أن يكون إلزامياً على أعضاء الحلف، وليس طوعياً كما هو الحال الآن.

كما تمت مناقشة فكرة نقل عمليات تنسيق مساعدات أوكرانيا من الولايات المتحدة إلى الناتو.

ورغم الكثير من التصريحات والعبارات المدبجة والنارية، لم يخرج اجتماع وزراء خارجية الحلف، واجتماع مجلس أوكرانيا-الناتو، بأي قرارات ذات تأثير حقيقي على مجريات الأمور، وكان القرار الوحيد الجدير بالذكر هو تشكيل مهمة مشتركة للناتو تتمثل بإرسال بعثة من الخبراء العسكريين إلى أوكرانيا لتدريب القوات الأوكرانية، ليكون هذا القرار حصيلاً للتناقض الجاري في المواقف، بين إرسال قوات عسكرية من عدمه، إلا أنه يحمل تهديدات بالغة الخطورة مستقبلاً، فمن جهة، لن يمر هذا الأمر دون رد روسي، بدأ بتصريح حاد من الكرملين بأن العلاقات مع حلف الناتو قد انحدرت إلى مستوى المواجهات المباشرة. ومن جهة أخرى فإن وجود خبراء من الناتو رسمياً على الأراضي الأوكرانية، يعني وجود تهديدات على مدار الساعة بتعرضهم لنيران الحرب، سواء عبر استدراج روسيا لضرب هدف ما يتواجدون به، أو توريط بعضهم بالذهاب إلى الخطوط الأمامية وتعريض حياتهم للخطر، وأي سيناريوهات أخرى تفضي إلى مقتلهم، بما فيها اغتيالهم حقيقة من قبل النظام الأوكراني لاتهام روسيا، وليؤدي مثل هذا الأمر إلى ردود فعل من أعضاء الناتو تصل حد اعتبارها حرباً رسمية مع روسيا.

فيما عدا ذلك، قامت هنغاريا بعرقلة إنشاء صندوق دعم مالي عسكري لأوكرانيا خلال الاجتماع، وهي التي أكدت أنها ستقوم بعرقلة أي قرارات قد تؤدي إلى تصعيد عسكري مع موسكو، تجنباً لتوسع رقعة الصراع والدخول بحرب لا مصلحة للأوروبيين فيها.

## العلاقات بين الناتو وأوكرانيا

لا تزال كييف تطمح بدخولها إلى حلف الناتو، وهو ما جرى تليفيه عبر إنشاء مجلس أوكرانيا-الناتو، بينما يستمر الغربيون

بإعطائها وعوداً مخدرة كان من آخرها تصريحات وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن، أن أوكرانيا ستصبح دولة في الناتو في نهاية المطاف.

فضلاً عن ذلك أقدم ستولتنبرج على تصريحات استقبلها الأوكرانيون باستغراب، مفادها أن القوات الأوكرانية تقوم بالدفاع عن حلف الناتو ووجوده وأعضائه، ليستقبل الأوكرانيون هذا الأمر أن الناتو يستخدمهم كأداة ويستخدم دماءهم لتحقيق مصالحه، ليقول أحد الخبراء السياسيين الأوكران، فاديم كاراسيف، مثلاً: «هل تفهمون كيف يتم قلب هذه الفكرة؟ هذا ما يسمى باستراتيجية «الناتو» الجديدة لاحتواء روسيا بأيدي الأوكرانيين وأرواحهم. لم نتفق على ذلك! [...] والآن اتضح أنه من أجل إنقاذ «الناتو» من الآلة العسكرية الروسية، يجب على أوكرانيا الدفاع عن «الناتو» بأيدي الجنود الأوكرانيين وبارواحهم».

## أي مستقبل؟

تتجه الأنظار الآن نحو الانتخابات الأمريكية المقبلة، وإمكانات فوز ترامب والجمهوريين بها، ليرى بعض الأوروبيين أن هذا الأمر سيعني انسحاب الولايات المتحدة من حلف الناتو على الفور، وحقيقة الأمر أن الحلف بأسره وبأعضائه كافة يعاني أزمة وجودية، رغم توسعه الأخير بانضمام أعضاء جدد جرى توريطهم.

يعيش حلف الناتو الآن عبر التنفس الاصطناعي من الرثة الأوكرانية بإشراف أمريكي، إلا أن حقيقة انتصار روسيا بالمعركة بنهاية الأمر سيعني انهيار الناتو كما هو معروف حتى الآن، ومن ذلك تسعى الإدارة الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطالة أمد الصراع، وتسويق المفاوضات قدر الإمكان، وحتى آخر نفس ممكن، ما لم يجر تصعيد منتهور يفضي إلى توسع رقعة الحرب. على الجانب العقلاني، يمكن القول بكل تأكيد: إن الغربيين لن يقدموا على مثل هذا التصعيد، لكن ما مدى عقلانية بعض القوى الأكثر تطرفاً وإجرامية في الغرب، وما مدى قدرة الأطراف الأخرى على كبح جماحها، وما هي خيارات تلك القوى الواقعية في ظل إصرارها على الحفاظ على الأحادية القطبية وعلى الهيمنة العالمية...؟

# الطبقة السياسية الألمانية ضدّ شعبها وتسعى إلى دمار أوروبا



في 22 آذار، كان هناك استطلاع غير متوقعين قدمتهما هيئة الإذاعة والتلفزيون الألمانية الحكومية ZDF. سألوا الألمان عما إذا كان «العمل العسكري» (الإسرائيلي) في قطاع غزة مبرراً على الرغم من سقوط العديد من الضحايا المدنيين». 69% قالوا لا، 18% أجابوا نعم، و13% ليس لديهم موقف.

■ مانيو د. روز  
ترجمة: قاسيون

هذا أمرٌ مثير للدهشة، لأنّ الأحزاب والمؤسسات السياسية التقليدية في ألمانيا خلقت خطاباً متعصباً مؤيداً «لإسرائيل»، والذي تحول إلى أداة للاستبداد وكراهية الأجانب. هناك خوف واضح في مختلف أنحاء المجتمع الألماني من التلطف علناً بأي شيء ينتقد «إسرائيل». وهو الخوف الذي يبرره عدد الحالات التي فقد فيها الأشخاص وظائفهم أو تعاقبتهم بسبب ذلك. ويصدق القول ذاته على دعم ألمانيا لحرب الناتو بالوكالة في أوكرانيا. لذلك كانت نتيجة الاستطلاع الثاني الذي أجرته ZDF مفاجئة بالقدر ذاته: «هل ينبغي على ألمانيا تزويد أوكرانيا بصواريخ كروز توروس؟» 34% قالوا نعم، 59% لا. وفي استطلاع مواز أجرته قناة ألمانية خاصة جاءت النتائج: 28% نعم مقابل 66% لا.

أكدت القناتان أنّ ناخبي حزب الخضر فقط هم الذين أيدوا بأغلبية إرسال صواريخ توروس إلى أوكرانيا. لقد تحول حزب الخضر، الذي انبثق عن حركات السلام والبيئة الألمانية، إلى حزب شهوة الدم الألمانية. يبدو أن هذه الاستطلاعات تؤكد أنّ الحرب في أوكرانيا والإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في غزة تحركهما النخب السياسية في الدول الغربية والغوليزيين «نسبة إلى غوليز وزير الدعاية النازي» في وسائل الإعلام الرئيسية، وليس الشعب.

إن جبن المؤسسات الاجتماعية الألمانية هو الذي يهملنا. لم يتم رفع أي صوت احتجاج كبير ضد هذه الحروب والإبادة الجماعية. بدلاً من ذلك، أصبح العديد منهم جهات مساعدة في إنفاذ السياسات الحكومية

ومنغذها. لم تعارضهم أية كنيسة مسيحية، لا البروتستانتية ولا الكاثوليكية الرومانية. ومثلهم المؤسسات الفكرية والسياسية: الجامعات، والنقابات، والمعاهد، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الفنون. بالنسبة للعديد من الأكاديميين والفنانين الأجانب، فإنّ عهد الإرهاب الفكري هذا الذي فرضه «الألمان الصالحون» كان بمثابة الصدمة، وربما أشبه باكتشاف أنّ كاهن الرعية المحبوب للغاية هو معتصب للأطفال!

لا يحتاج المرء إلى أن يكون عالماً سياسياً لكي يتعرف على الأسباب التي تجعل الأحزاب السياسية الألمانية التقليدية على استعداد للدوس على الحقوق الديمقراطية الأساسية، ولماذا لا تنتفض المؤسسات المدنية في مواجهة هذه الأحداث. فنحن نشهد الدولة الليبرالية الاستبدادية وهي تستعرض عضلاتها إلى درجة لم نشهدها في ألمانيا منذ الراجح الثالث.

وليس الائتلاف الحاكم الألماني الحالي وحده، الذي بالكاد يحظى بدعم ثلث الناخبين، بل كل الأحزاب السياسية التقليدية تدرك أنها تقف وظهورها إلى الحائط. وقد أصبح التدهور في دعمهم بين مواطنهم واضحاً بعد الانتخابات العامة الأخيرة واستمر منذ ذلك الحين. ومع ذلك، ليس لديهم أي نية للتعامل مع حالة عدم الرضا التي تزج مع معظم المجتمع الألماني بسبب تزايد عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، يتم الترويج للحروب وكراهية الأجانب ضد روسيا والفلسطينيين كبديل للتغيير الاجتماعي. ويأملون أن يتم التفاوضي عن الفوارق بين الأغنياء والفقراء - وهي الفجوة التي تتسع - إذا اجتمع الألمان في حملة كراهية ضد روسيا والآن ضد الفلسطينيين. أصبح من

المعروف الأسبوع الماضي أن عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر في ألمانيا قد وصل إلى مستوى قياسي. إنّ الطبقة السياسية في ألمانيا تحترم رفاهية شعبها بقدر ما تبديه من احترام لأطفال غزة.

إنّ الطبقة السياسية الحالية في ألمانيا تدير الوضع الراهن، ولا تحكم الأمة. وأحزاب الائتلاف الحاكم ليسوا أكثر من مجموعات مصالح، معنية ليس بتطوير السياسات، بل بالحصول على تنازلات للمصالح الخاصة التي يمثلونها، وهو الأمر الذي لم يمر دون تقدير من قبل مؤيديهم؛ النخبة الحضرية.

لكن ماذا عن هذه الأغلبية التي تعارض المغامرات العسكرية؟ قبل عشرين عاماً، أثناء ائتلاف الديمقراطيين الاشتراكيين والخضر، تخلت هذه الطبقة السياسية نفسها عن الطبقة العاملة وحرمتها من حقوقها مفترضة بأنهم سياسيون ببساطة من النظام السياسي ويتوقفون عن التصويت، وهو ما كان عليه الحال لفترة طويلة. مع مرور الوقت، ازداد نقل الثروة إلى الأغنياء. وكذلك زحف الحرمان الاقتصادي إلى الطبقات الاقتصادية الأعلى. كانت المحاولة المشؤومة الأخيرة لفرض ضرائب على المزارعين للمساعدة في تغطية العجز المالي للحكومة هي أحدث مثال على ذلك. سوف يتساءل كثيرون، ماذا حدث لكل هؤلاء «الألمان الطبيعيين» الذين روجوا لديمقراطية ليبرالية عادلة اجتماعياً؟ لقد أدى سلوك الإبادة الجماعية الذي ارتكبه «إسرائيل» في غزة إلى إنهاء هذه المفاهيم. وكما كان الحال في الماضي، فإن «صالحهم» مرادف لعدم الفعالية. كان نجمهم المعلن هو «لن يتكرر هذا أبداً». إنهم يتجاهلون مرة أخرى هذا الواقع وهو الإبادة الجماعية التي ارتكبتها «إسرائيل» وتسببها ألمانيا في فلسطين. عندما ينهار بيتهم الأيديولوجي، فسوف يزعمون، كما فعلوا قبل ما يقرب من ثمانين عاماً، أنهم لم يعرفوا ما كان يحدث حقاً، ويعتبرون أنفسهم ضحايا.

بدأت الطبقة السياسية الألمانية تدرك ببطء أنها تقف مرة أخرى في الجانب الخطأ من التاريخ. إن الحملة الصليبية المناهضة لروسيا

تتحول إلى كارثة شبيهة «بمعركة الجليد» منذ ما يقرب من ألف عام. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الحرب، تركت ألمانيا باعتبارها الدعامة الأساسية لدولة مفلسة وفاسدة ومعادية للديمقراطية، ناهيك عن كونها دولة محبطة عسكرياً ذات تيار فاشي قوي.

في 8 و9 من نيسان، سنتستمع محكمة العدل الدولية إلى قضية نيكاراغوا ضد ألمانيا فيما يتعلق بانتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 وغيرها من «مبادئ القانون الإنساني الدولي غير القابلة للانتهاك»، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

من المرجح أن تضع محكمة العدل الدولية، التي يبدو أنها مهمتة باحتواء الضرر الذي قد يلحق بمصداقيتها وبسمعة الغرب، الخط الفاصل هنا. وإذا اتخذوا قراراً ضد ألمانيا، فسيتم فتح الباب على مصراعيه فيما يتعلق بقضايا أخرى مماثلة ضد دول غربية أخرى. وهذه ليست الطريقة التي يرغب الألمان «الصالحون» في أن ينظر إليهم بها. وكان قرارهم باعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تتدخل نيابة عن «إسرائيل» في محكمة العدل الدولية مجرد مثال آخر على غطرستهم الحالية.

تتمتع ألمانيا بتقليد طويل من جرائم الحرب والإبادة الجماعية، ولكن لسوء الحظ لا يوجد شيء في الدبلوماسية. وعلى الرغم من شهرتها بالبراعة العسكرية، فإنها لم تنتصر في أي حرب منذ عام 1871، إذا لم نحسب عمليات الإبادة الجماعية الاستعمارية التي ارتكبتها في ناميبيا وتنزانيا. ومع تصاعد الحرب في أوكرانيا والإبادة الجماعية «الإسرائيلية» في فلسطين نحو الكارثة، فإنّ الألمان لا يعودون إلى العقل أو يفكرون في استخدام الدبلوماسية، وبدلاً من ذلك يزيدون من القمع في الداخل ضد المعارضة السياسية.

والسؤال هو: هل ستدفع ألمانيا بقية أوروبا إلى حالة من الدمار والفوضى؟ من يدعم الإبادة الجماعية فقد بوصلته الأخلاقية، وفي ظل التهديد الذي نواجهه بخسارة السلطة، لا يسعنا إلا أن ننظر بقلق إلى أين تقودنا الديمقراطية الليبرالية الاستبدادية الأوروبية، بقيادة ألمانيا المهيمنة.

إنهم يتجاهلون  
مرة أخرى هذا  
الواقع وهو الإبادة  
الجماعية التي  
ارتكبتها «إسرائيل»  
وتسببها ألمانيا  
في فلسطين

# الفاشية واليسار الأوروبي السائد دون ورقة التين



المناهضة للحرب في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي فهذا الطاقم المتنوع، على الرغم من كل «مناهضتهم للفاشية»، و«مناهضتهم للعسكرة»، و«ليبراليتهم»، ينفذون اليوم أكثر سياسات النازية الجديدة في ألمانيا منذ 80 عاماً. وحتى على الرغم من حقيقة أن المستشار الألماني أولاف شولتز نفسه يعترض بشكل قاطع على نقل صواريخ طويلة المدى من نوع توروبوس إلى كييف - الأمر الذي أجبر بالفعل رئيس الشركة المصنعة MBDA توماس جوتشيلد على إعلان تعليق الإنتاج - فإن غالبية ممثلي السلطات الألمانية الحالية يدعون صراحة إلى تصعيد الصراع وهزيمة روسيا «بأي سلاح متاح».

للأسف، لوحظ وضع مماثل ليس فقط في ألمانيا. لتتذكر المغامرات الأخيرة للرئيس الفرنسي ماكرون، الذي شعر فجأة وكأن عليه أن ينضم إلى قافلة المهللين للحرب. إن لغة الحرب والكراهية، التي كانت من سمات النازية، أصبحت بهدوء بطريقة أو بأخرى هي المفردات الجديدة في جميع أنحاء أوروبا المشكلة أن رموز «اليسار» الأوروبي السائد لم يعودوا يستطيعون حتى إخفاء هوياتهم العملية للنازية، لتأخذ مثلاً السلوفيني سلافوي جيبيك، الذي تم الترويج له بأنه عقلائي ويساري وإنساني، والذي قال دون تردد إن أوكرانيا يجب أن تمنح أسلحة نووية لهزيمة روسيا، وأن الروس هم العرب الجدد الذين يجب إيقافهم. يجعلني خلع هؤلاء لأقنعهم قلقاً للغاية، ولكنه لا يدهشني. ربما علينا أن نختم مع اقتباس عن جيبيك بوصفه المعبر عن «اليسار الأوروبي السائد» لنهزم المرحلة التي وصلنا إليها: «نحن بحاجة إلى إعطاء أوكرانيا أسلحة نووية. أقول هذا بصفتي يسارياً. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا. يجب أن نقرأ ما يقولونه في وسائل الإعلام الروسية من تهويل، لقد عادوا تماماً إلى الأصولية الدينية. إنهم يصورون الحرب في أوكرانيا على أنها حرب الحضارة المسيحية ضد الشيطانية وما إلى ذلك. إنهم ليسوا أفضل من العرب. واليوم هم أصوليون دينيون متعصبون بأسوأ معاني الكلمة، ويجب إيقافهم».

## الجميع في خدمة الفاشية

قبل بضعة أيام، تابعت رسالة مفادها أن ممثلي شركة راينميثال Rheinmetall الألمانية، الشركة الرئيسية المصنعة للأسلحة في ألمانيا، أعربوا عن سعادتهم بحقيقة أن الشباب الألماني يريدون الذهاب إلى العمل في صناعة الدفاع. ووفقاً لراينميثال، فقد تضاعف عدد المواطنين الشباب الراغبين في العمل في المصانع التي تنتج الدبابات والصواريخ. جاء في الرسالة: «في العام الماضي، تلقى مركز التوظيف في راينميثال 108 ألف طلب. بينما في عام 2018 كان هناك 48 ألفاً فقط.»

بالإضافة إلى ذلك، ففي الأسبوعين الماضيين، تم ذكر مخاوف الجيش الألماني أثناء مقابلة مع صحيفة فاينانشيال تايمز أجراها الرئيس التنفيذي لشركة راينميثال، أرمين بابرجر، الذي ذكر أنه في حالة وجود تهديد عسكري، فإن الولايات المتحدة لن تقوم بمساعدة أوروبا، وهذا يعني أن الوقت قد حان «لتسليح أنفسنا». حيث قال رئيس أكبر مؤسسة في المجمع الصناعي العسكري الألماني: «أوضحت واشنطن أنها لن تدفع بعد الآن تكاليف حماية الحلفاء عندما منعت المساعدات العسكرية عن أوكرانيا. الولايات المتحدة تركز على منطقة آسيا والهادئ أكثر من أوروبا». عندما تحدث بابرجر، كان يحاول أن يقنعنا بأنه مدفوع فقط بالرغبة في «الدفاع عن الديمقراطية الأوروبية» وليس عن المال والأرباح غير المتوقعة بأي حال. لكن في الواقع، مع إرسال كل دبابة أو ناقلة جنود مدرعة إلى أوكرانيا، ومع كل قذيفة يتم إنتاجها في ألمانيا ونقلها إلى القوات الأوكرانية، يتبين أن ألمانيا تشارك بشكل متزايد في قتال الروس، وتعود عن طيب خاطر أو عن غير قصد إلى الأوقات المظلمة للرايخ الثالث النازي.

لكن ما علاقة اليسار الأوروبي السائد بذلك؟ على الرغم من حقيقة أن ائتلاف «إشارة المرور» في ألمانيا، يتكون من ممثلين عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي «الذي كان محظوراً في عهد النازيين»، وحزب الخضر، الذي نشأ في مناهضة الفاشية والحركات

في الأول من نيسان نشرت وكالات الأنباء أخباراً عن فضيحة الزبي الرسمي الجديد للمنتخب الألماني لكرة القدم. كما تبين، فإن مصممي الاتحاد الألماني لكرة القدم قد ذهبوا بعيداً في إظهار الأرقام، لدرجة أن الرقم 44 بدأ يشبه بشكل مؤلم التصميم شديد الشهرة للحرفين SS، وهما الاختصار للمنظمة الإجرامية SchutzStaffe شبه العسكرية النازية التي كانت مسؤولة عن الإعدامات والتشغيل في معسكرات الاعتقال. في خدمة اختصار سبب السمعة.

## الكيسبي بيلوف ترجمة: قاسيون

الجديدة أصبحت أقوى من أي وقت مضى على مدى السنوات الثمانين الماضية في أوروبا الحديثة. علاوة على ذلك، نحن لا نتحدث عن النازيين المزيفين الذين يلحقون رؤوسهم، ويضعون وشوماً للصليب المعقوف على أجسادهم ويرفعون أيديهم اليمنى للأمام بالشكل الشهير المميز، بل عن السكان «المحترمين» الذين يجلسون في المكاتب العالية والمكلفة للغاية عادة، ويدافعون شفهياً عن «تعزيز التنوع والاختلاف» ويقفون ضد «الإدماج» وضد «كراهية الأجانب ومعاداة السامية والعنف والكراهية بجميع أشكالها». نعم، تماماً كما في تصريح ممثل شركة أديداس. ولكنهم عملياً من أتباع سياسة نازية حقيقية تؤيد تقسيم الإنسانية إلى شعوب صحيحة وشعوب خاطئة، إلى أشخاص من عرق أعلى وغيرهم من غير البشر.

دعونا نستعيد كلمات جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، حول «الحقيقة» الأوروبية، والبقية «الغاية» التي يسكنها متوحشون عدوانيون! اسمحوا لي أن أذكركم أن بوريل هو عضو في «حزب العمال الاشتراكي» الإسباني، الذي قاتل ممثلوه خلال الحرب الأهلية ضد الدكتاتور الفاشي فرانكو. صحيح أن حزب العمال الاشتراكي العمالي تخلى منذ عام 1979 عن برنامجه «الاشتراكي»، لكن وجود أشخاص ذوي وجهات نظر نازية جديدة بشكل علني في صفوفه لا يزال يثير الاستغراب. لكن ربما ليس علينا أن نستغرب، فاليسار الأوروبي السائد هو في الواقع جزء من النازيين الجدد، ولكن مع ألوان زاهية أكثر.

بعد أن لفت مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي الانتباه إلى التصميم الغريب، عاد الاتحاد الألماني لكرة القدم إلى رشده وأعلن أنه لن يرتدي أي لاعب من المنتخب الألماني الرقم 44، لأنه في بطولة أوروبا يرتدي جميع لاعبي المنتخب الألماني الأرقام من 1 إلى 23. في الوقت نفسه، وعد ممثلو الشركة الراعية بأنه سيكون من المستحيل طلب وشراء قميص برقم «SS» في متجرهم عبر الإنترنت. أعلنت الشركة: «سنقوم بحظر الرقم 44 في أسرع وقت ممكن. نوظف شركة Adidas أشخاصاً مما يقارب 100 دولة، وهي ملتزمة بتعزيز التنوع والشمول. كشركة، نحن نعارض بنشاط كراهية الأجانب ومعاداة السامية والعنف والكراهية بجميع أشكالها». لاكون صادقاً، في البداية اعتبرت ما حدث بمثابة مزحة سيئة أو ربما كذبة نيسان. لكن للأسف، تبين أن كل هذا صحيح. وحتى على الرغم من حقيقة أن المشكلة قد تم حلها، إلا أن البقايا، كما يقولون، لا تزال قائمة. بمعرفتي بالدقة الطبيعية للألمان، لدي شكوك كبيرة حول الافتراض بأنهم لم ينتهوا مرة واحدة أثناء عملية تطوير تصميم الأرقام إلى التشابه الغريب بين الأربعة وشعار المنظمة الإجرامية. إذا كانوا قد رأوه فلماذا تركوه ولم يصححوا الخطأ؟ ألا يمكن اعتبار كل هذا «زلة فرويديية» تعبر عن مكنون ما في «اللا وعي» لديهم ويجد مؤخراً دوماً طريقاً للتعبير عن نفسه؟

لقد قيل لفترة طويلة إن المشاعر النازية

السلوفيني سلافوي  
جيبيك الذي تم  
الترويج له بأنه  
عقلاني ويساري  
وإنساني قال دون  
تردد إن أوكرانيا  
يجب أن تمنح أسلحة  
نووية لهزيمة  
روسيا

## من الذي سينتصر؟



«اليوم الأمور تتغير، اليوم يخلق بشر جديون، اليوم تقلب الصّوف ليصبح الآخرون هم الأولون والأولون هم الآخرون، والقيادات التقليدية المحلية التي طالما ساومت ولم تكن بقدر المسؤولية، في طريقها إلى فقدان موافقها لصالح شريحة أوسع بكثير، تنظم نفسها أفقياً ومن دون تمثيل».

### إيمان الخباب

تؤكد تطورات الأحداث على المستوى العالمي صحة الكلام الوارد في الاقتباس أعلاه للشهيد المشتك، كما سمّاه رفاقه، باسل الأعرج. حيث يغيّر صمود الشعب الفلسطيني قواعد الاشتباك، ويخوض مع المقاومة معارك استثنائية وإعجازية لم ير لها التاريخ مثيلاً، يريد العدو فيها «نصراً» ضرورياً وإلا فإنه مهدد بوجوده نفسه، وهذا الاستنتاج لم يأت من طرف المقاومة فقط، بل من أحد أركان الكيان الصهيوني ووزير دفاعه يواف غالانت الذي قال: «ما لم نحقق هذا النصر فلن يكون بمقدورنا العيش في منطقة الشرق الأوسط!»

### بعبع من كرتون

ينقل الإعلام صوراً حقيقية للمأساة الفظيعة التي يتعرض لها أهل غزة، ولكن خلال تركيزه على نقل وتصوير الحالة الإنسانية يفوته الكثير من النتائج الإيجابية التي حققتها المقاومة وصمود أهل غزة وناسها إلى حد الآن ولا تزال.

إن هزيمة بحجم ما جرى في السابع من تشرين الأول من العام الفائت شكلت زلزالاً وجودياً للكيان الصهيوني، فأول مرة تنهار دفاعات الكيان ومراكزه العسكرية في غلاف غزة بسرعة خاطفة أمام مبادرة المقاومة الفلسطينية ومن خلال عملية مدهشة لا يمكن تخيلها، نقلتها على الفور الصور والفيديوهات القادمة من موقع الحدث، ولأول مرة يسقط عدد غير مسبوق من القتلى والجرحي والأسرى في صفوفه، مما أسس لحالة من

يسبق له مثيل ووصولها إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وعلى العكس من ذلك، في الجانب الفلسطيني، ورغم الآلام التي يتحملها الناس في غزة فقد جدد «الطوفان» ثقة الشعب الفلسطيني بالمقاومة ورهاناتها، وأطلقت وحشية الصهاينة ومن خلفهم موجة غضب واحتجاج، سياسي وشعبي، ملأت شوارع العالم وساحاته. وغيرت وجهة النظر تجاه القضية الفلسطينية وأظهرت حجم تضحيات وصبر وآلام الفلسطينيين، ولأول مرة فجرت مشاعر تعاطف وتضامن مئات الملايين في أنحاء العالم وعند شعوب المنظومة الغربية مع الحقوق الفلسطينية، ودفعت بها إلى طاولات النقاش.

### «كسر الصنم، وهدمه»

يشير الشهيد باسل الأعرج أن «العدو لا بد راحل، شرط ألا يصبح ساكناً في العقول والرؤوس»، وأن الفكرة الأساسية المهمة هنا ألا تنكسر من الداخل، وألا يصبح وجود العدو «طبيعياً»، أو عادياً، أو يومياً معاشاً، وأن الأهم أيضاً هو ضرورة إيضاح من هو العدو، وتحديده، وأنه لا بد من «كسر الصنم، وهدمه» لأن أول ما يفعله «الاستعمار هو تعريف الممكن والمستحيل للشعوب المضطهدة، ويعاونه في ذلك عادة بعض أفراد الشعب ويتم ذلك عبر تقنيات تدخل مباشرة وغير مباشرة، فلا تصدقوا ما يتم قوله ونقله ومحاولة زرعه في عقولنا، وحاكموا المقولات وفق المنطق وقوة التحرر لدى الشعوب». فغالباً ما يظهر هؤلاء في المعركة الخلفية للعدو معركة الثقافة والقيم، حيث يعترفون بحقوقك لكن بشروط، وأهم شرط هو أن تظل تنور في فكهم ولا تحاول التمرد على ما يلقونه لك، ويصبح من الواجب «على المستعمر من أجل هضم ثقافة مضطهديه أن يقدم ضمانات ومن بينها تبني أشكال التفكير الخاصة بهم».

الحرب يخسرها البائس والمقاومة فعل عقلي وروحي قبل أي شيء، ولذلك ثمة ضرورة

لتحضير الداخل قبل الخارج، وأن تصبح المقاومة فعل حياة يومي، حيث «الهدف الرئيس هو ضرورة استمرار الاشتباك ولو بوتيرة منخفضة، أحياناً تعلق كثيراً وأحياناً تعود إلى وتيرتها المستمرة نفسها»، ينطبق هذا التحليل أيضاً على المقاومة الشخصية والفردية المرتبطة باليومي والشعبي والمعاش.

### «سكينك احذر أن تتدجن للمطبخ...»

ثمة أهمية للفلسفة والاستراتيجية الخاصة بفكرة المقاومة في كل زمان ومكان، حيث تجد تعبيراتها المختلفة أشكالاً متنوعة للظهور، يخاطب الشاعر العراقي مظفر النواب في إحدى قصائده روح المقاوم وعقله «سكينك احذر أن تتدجن للمطبخ...» ثمة ضرورة لتقدير روح المغامرة التي يمكن لها أن تتفنن استغلال الإمكانات المتاحة والمتوفرة من أجل الوصول إلى الهدف، ثمة ضرورة لتحويل هذه الروح إلى نقطة اشتعال واعية، ودفعها إلى إشعال عشرات النقاط من نقاط الاشتباك التقليدية أو المستحدثة يومياً. فهناك وحدة حال ومصير تجمع المقاومين في جميع أنحاء العالم.

من هنا تأتي ضرورة فهم أن إحدى أهم خطوات الصراع إنما تكمن في فهم المجتمع وإدراكه، وتنظيم الطليعة الواعية فيه وتحديد طريقة للتعامل مع الإمكانات الكامنة فيه.

تقدم التطورات الحاصلة في العالم اليوم إجابات عن كثير من الأسئلة القديمة، اليوم تخترق المقاومة الهدوء في مناطق الصراع وتفرض منطقتها الخاص على تلك القيادات التقليدية التي تطرح من خلال وعي زائف فلسفتها الخاصة في المساومة، في أن العدو يمكن أن يمن علينا «بعطفه» ويعيد لنا حقوقنا. لا يمكن لأي مهتم بالشأن العام إلا أن يتفأل، ولا خيار أمام المقاومين إلا الصمود والاستمرار، ذلك أن المقاومة فعل مستمر ذو جدوى، لا ينتهي إلا بانتهاء الاحتلال أينما كان، وأياً كان شكله.

تزعزع الثقة بقدراته وهيبته والمكانة التي قطع شوطاً كبيراً في سبيلها «كمتسيد» على المنطقة كلها. كما أسس لحالة من فقدان الثقة بين قاطنيه، دفع ويدفع بالكثير منهم إلى هجرة معاكسة باتجاه البلدان التي لا يزالون يحملون جنسياتها وهؤلاء يمثلون الأثرية الساحقة في الكيان، خاصة أن هناك فجوة في اللحمة الاجتماعية الحقيقية للمجموعات العرقية المتعددة التي تجمعت في فلسطين التاريخية من شتى أرجاء الأرض، ساعدها في ذلك توازن دولي أنجز لها تفوقاً قائماً على «القوة والثروة» حينها، وهي لا تستطيع تحمل هزيمة واحدة! أما الآن فقد تغيرت موازين القوى على المستوى العالمي وتغير على المستوى الإقليمي مما يجعل كل من كان من يهود الشتات يفكر بالهجرة إلى «أرض الميعاد» يتردد عشرات المرات قبل أن يقدم على تنفيذ ما كان يفكر فيه. إضافة إلى النتائج المترتبة على نزوح الآلاف من مستوطنيه عن الشمال والجنوب إلى الوسط داخل الكيان وأثاره متعددة الجوانب على بنيته الداخلية مما يؤكد أن ميزان الديموغرافيا في هذه المعركة لم يميل لصالح العدو بل العكس.

إن تمريغ أنف جيش الاحتلال الموصوف بأنه «لا يقهر» وترسانته العسكرية في تراب قطاع غزة إضافة إلى الخسائر الفادحة في الوضع الاقتصادي للكيان وما يتبعها من آثار اقتصادية واجتماعية غير قابلة للشفاء لفترات طويلة قادمة، أظهرت لقادة العدو أن مصير كيانهم بات مهدداً وبدا كأنه بعبع من كرتون، وهو ما يفسر في أحد أوجهه الوحشية والهمجية التي ينتهجها ضد الشعب الفلسطيني بشكل لم

تأتي ضرورة فهم أن إحدى أهم خطوات الصراع إنما تكمن في فهم المجتمع وإدراكه وتنظيم الطليعة الواعية فيه وتحديد طريقة للتعامل مع الإمكانات الكامنة فيه

## أعيادنا وأعيادهم!

تتمثل فرحة العيد عند الأمهات بفرحة أطفالها ورؤيتهم سعداء. وإسعاد طفل ليس بصعب ولا عسير، فهو يسعد بأشياء بسيطة، قد تكون قطعة لباس جديدة أو لعبة أو قطعة حلوى.

### ■ إيمان الأحمد

في ساحة المحافظة في قلب العاصمة دمشق وأمام تمثال يوسف العظمة بإسقاط سيفه على جنبه، وقبل نهاية شهر رمضان بأيام قليلة، يقف عشرات من المعثرين من أصحاب الرواتب القائمين على رأس عملهم أو المتقاعدين أمام ثلاثة «صرافات» من أصل أكثر من عشرة داخل المركز الرئيسي للمصرف العقاري يريدون سحب الليرات المتبقية في حساباتهم، فالعيد قادم. لم يكن تجمعهم في طوابير طويلة أمام كوة الصرافات الثلاثة إلا لأن البقية معطلة وخارج الخدمة! يخرج عجوز متقاعد إلى الخارج يميناً حيث يوجد صرافات أخرى على بعد أمتار من الشارع الموازي ليهرب من الزحام، فصحته لا تسمح له بالوقوف طويلاً، ليجدها أيضاً معطلة وخارج الخدمة، وقد سبقه إليها بضعة رجال في مثل حاله، يتأففون. يسألهم الرجل حائراً: «خير شو صاير كمان هون ما في؟» فيرد عليه أحدهم غاضباً: «لأنهم يريدون لنا الدل. لم يكفهم ما وصلنا إليه من القهر، يريدون إذلالنا أكثر، لنذوق ذلهم لنا على أصوله».

أمام البسطات في الشوارع، تقف الأمهات حائرات! بعضهن لم يشترين لأنفسهن شيئاً منذ سنوات، ولكن لا تستطيع أم مقاومة طلبات أطفالها المستمرة، على بساطتها، والحال ذاته يتكرر مع الآباء الذين يقفون عاجزين أمام زوجاتهم وأبنائهم. في مكان آخر من مدينة دمشق ذاتها، تدخل امرأة ملونة بثيابها وصباغات وجهها، تطلب بعض «النقرشات» للطفل الذي ينتظرها في سيارة



إلى حد التخمة والثانية فقيرة إلى حد الجوع، ووصولها إلى أقصى درجاته وأشدّها «سوريالية»، انقسام تتضح معالمه وتجلياته في كل مظاهر الحياة، فلا بيوتنا مثل بيوتهم ولا أعيادنا مثل أعيادهم ولا أفراننا مثل أفرانهم... تتحول مشاعر الدهشة والمقارنة الناتجة عن هذه المفارقات شيئاً فشيئاً إلى غضب لا يستكين. ثمة عيد قادم لا محالة، عيد يخلصنا نحن الغالبية العظمى من الشعب السوري، عيد نستحقه وحياة لا ثقة بنا.

فارحة. كم ثمنها؟ يرد البائع بعد أن يحصي أكياس الشببس والبسكوت والشكولاتة: «350 ألف ليرة» تناوله المرأة رزمة نقود من حقيبتها المنتفخة وتغادر. ثمة امرأة أخرى تراقب المشهد باندهاش أولاً، تحولّ إلى حنق وانزعاج تالياً، فالمبلغ الذي جرى دفعه ثمناً «لنقرشات» هو أكثر من ثلثي راتبها في الدولة التي خدمتها ما يقارب 28 عاماً ولا تزال. تمر الغالبية العظمى من السوريين بشتي أنواع المفارقات يومياً، مؤكدة حالة الانقسام في المجتمع بين شريحتين، إحداها غنية

تقف الأمهات حائرات! بعضهن لم يشترين لأنفسهن شيئاً منذ سنوات، ولكن لا تستطيع أم مقاومة طلبات أطفالها المستمرة، على بساطتها، والحال ذاته يتكرر مع الآباء الذين يقفون عاجزين أمام زوجاتهم وأبنائهم. في مكان آخر من مدينة دمشق ذاتها، تدخل امرأة ملونة بثيابها وصباغات وجهها، تطلب بعض «النقرشات» للطفل الذي ينتظرها في سيارة

## كانوا وكنا



### كاريكاتير الليرة السورية

من صحيفة نضال الشعب، العدد 539 الخميس 10 شباط 1994 حيث تتحدث الليرة قائلة: ملعون أبو الدولار وأبو الخصخصة

## أخبار ثقافية



### تشيخوف يحضر بقوة في فعاليات ثقافية تونسية

أشارت مؤسسة «البيت الروسي» في تونس إلى حضور أعمال الكاتب الروسي أنطون تشيخوف في فعاليات «تونس مسارح العالم» الثقافية من خلال عرض مسرحي مميز. وقالت المؤسسة في صفحتها على تليغرام: «في الـ 29 من آذار، وفي إطار فعالية «تونس مسارح العالم» الثقافية، عرضت مسرحية «حادثة على الطريق السريع» المستوحاة من أعمال الكاتب القصصي الروسي أنطون تشيخوف» وإنها نالت صدى واسعاً بين الجمهور. وأشارت المؤسسة إلى أنه وبعد أن زارت عدة فرق مسرحية من موسكو وبطرسبورغ تونس العام الماضي، وشاركت في فعاليات «أيام قرطاج المسرحية»، حضر مسرح دميتروف «العش الكبير» هذا العام ليشترك في فعالية «تونس مسارح العالم» وأمتع الجمهور بعرض مستوحى من قصص تشيخوف، يحكي قصة لقاء جرى بالصدفة على الطريق، وتطور بشكل غير متوقع إلى نمط معقد من العلاقات الإنسانية المتناقضة... وأعربت المؤسسة عن خالص امتنانها لإدارة مدينة دميتروف الروسية لاستجابتها لاقتراح أن يقوم المسرح بجولة فنية في تونس.



### «منمنمات» فلسطينية

في ظل الإبادة الفظيعة التي يتعرض لها الفلسطينيون منذ أشهر، وباعتبار أن المسرحيين الفلسطينيين يشكلون جزءاً من أرشيف المسرح اللبناني، قدمت مؤسسة «فضاء» المعنية بأرشفة المسرح العربي وبالتعاون مع «دار النمر للفن والثقافة» في بيروت، أمسية سردية تحت عنوان «منمنمات فلسطينية» لسير وحكايات مأخوذة من تجربة مسرحيين فلسطينيين عملوا في المسرح في لبنان. تتمثل إحدى طرق الأرشفة التي تعتمد عليها المؤسسة في الأرشفة الحية، فتدعو المسرحيين إلى فعاليات ليشاركوا سيرتهم على المسرح أمام الجمهور. ثم تسجل «فضاء» تلك الفعاليات وتحفظها كأرشيف، وبذلك يستدخل الأمسية ضمن الأرشيف الذي تعمل «فضاء» على جمعه، لتمثل جزءاً من أرشيف المسرح الفلسطيني في لبنان. تعرض الأمسية ثلاثة متحدثين فلسطينيين، يتناول كل منهم حياته وأعماله المسرحية في لبنان، ويقدم الأمسية، متحدّث رابع وهو فلسطيني أيضاً. تؤكد مؤسسة «فضاء» على أهمية الأرشفة حيث: «لا يمكننا المضي إلى الأمام من دون أن نتعلّم عن تاريخنا». وأن اختيار «منمنمات فلسطينية» عنواناً للأمسية مقصود، فالمنمنمة رسم صغير ودقيق مفصّل، وجزء من مخطوطة مزخرفة أكبر.

# الدراما السورية بين مرآة الانحطاط ومطرقة التغيير



يُنذِر جيل كامل من مشاهدي الدراما السورية، وخاصة الذين كانوا أطفالاً عام 1996، مشهداً ربما يمكن اعتباره أحد المنعطفات في تاريخ العنف بالدراما السورية، وينطبق عليه ما يطلق عليه في علم النفس عملية «نزع التحسس» أو «تخدير المشاعر». كان ذلك مشهد «كل شي إلا الخازوق يا سيدي» الشهير في مسلسل «إخوة التراب». حالياً وصلت جرات العنف الجسدي والنفس في الدراما السورية مستويات غير مسبوقه. فنرى مسلسلاً تبدأ أولى حلقاته بـ«التلذذ بالشنق»، ويتابع بأجواء هوليدوية سادية من دماء وعنف، رؤوس تخطيط وأعضاء تسحق وقتل واغتصاب وخيانة وغيرها... البعض يبرر بأن من «الطبيعي» أن تعكس الدراما «الواقع» لأن واقعنا عنيف. أما المبدع الثوري الكبير برتولد بريخت فكان له رأي آخر: «الفن ليس مرآة تحمل قبالة الواقع بل مطرقة لتسكيله».

## ■ ياها مقدسي

فكرة بريخت، وأنصار «الواقعية الاشتراكية»، هي أنه حتى يكون للفن دور بناء وتقديمي في المجتمع يجب ألا يكتفي بتصوير الواقع كما هو، لأن ذلك سيكون نوعاً من الواقعية التسجيلية المبتذلة أو السلبية، ويبدو أن عدداً من أعمال الدراما السورية انزلت إلى هذا النوع، في حين أن الفن يجب أن يقترح الحلول أو على الأقل تصورات عن الحلول، إذا كان يريد أن يكون «جريئاً» بالمعنى الإيجابي للكلمة، بينما الحقيقة هي أن بعض الأعمال أو الحركات الدرامية التي تدعى «الجرأة» لا «جريء» فيها سوى الاعتداء البشع على ذائقة الناس وتطبيع الانحطاط في المجتمع عبر تصوير «مرآتي» مثل الذي انتقده بريخت تماماً، وحتى مرآتهم ليست مستوية غالباً بل مشوهة.

## ما الهدف من «التصوير» بلا حلول؟

الجميع يعرف أن الأمراض الاجتماعية مثل الجريمة وتعاطي المخدرات والانحلال الأخلاقي ظواهر موجودة ومتفاقمة في مجتمعنا، كما ويعرف الجميع أنها ناتجة بالأساس عن تراكمات عقود من التدهور الاقتصادي المعيشي وقمع الإنسان للإنسان من لقمه العيش إلى السياسة، والذي ازداد وتوسّع مع السياسات النيوليبرالية، ومع دوامة العواقب المتفاقمة وإطالة الأزمة والحرب والعنف المتواصل على الأغلبية الساحقة من الشعب، مع عرقلة الحلول الجذرية للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

ولكن انزلق اتجاه محدّد من الدراما السورية إلى الوقوع في سطحية الفن-المرآة التي انتقدتها بريخت، ليلعب من حيث يدرى أو لا يدرى دور تطبيع الواقع المأساوي والكارثي والفاقد الذي تعاني منه البلاد والناس، بلا رسائل واضحة لتغييره، بل مع التورط بدور «تخدير» المشاهد ونزع إنسانيته أمام الواقع، في سوداوية تطفى على العمل الفني دون تقديم أي ضوء حقيقي في آخر النفق «فالتفاؤل والتشاؤم موقفان سياسيان في نهاية المطاف»، مما يجعل هذا الاتجاه متّهماً بمحاولة تطبيع هذا الواقع وبثّ التشاؤم والانهازية أمامه، لا تغييره.

## «ولاد بديعه» كدراما «أمريكية»

ظهرت مخرجة مسلسل ولاد بديعه، رشا شربتجي، وعدد من الفنانين المشاركين فيه في تصريحات للردّ على الانتقادات الشعبية التي أثارها المسلسل لدى كثير من المشاهدين بسبب الجرعة العالية من العنف والدموية التي طغت على كثير من مشاهدته. إن ما انتقده برتولد بريخت لدى من يجعلون الفن مجرد مرآة لتطبيع الواقع لا أداة لتغييره، نجد فنانين ومشاركين بالعمل يقعون فيه بالضبط، ويسوق بعضهم تبريرات للإفراط بالعنف الدرامي. ففي تصريحاتهم لوكالة ET بالعربي «أقر أحد المشاركين بالعمل بأنه قاس وغير صالح للأطفال، بينما برّزه مشارك آخر بالقول: «عندما يصبح القدر قاسياً على الناس يجب أن تقدّم الدراما بمنطق صادم حتى يشعر المشاهد بهول ما يدور حوله!» وكأننا في هذه البلاد لا نعرف هول ما نعيشه ويتقصنا تأكيد مشاعرنا من مسلسل أو فيلم

يمارس علينا مزيداً من التعذيب النفسي لمجرد التعذيب؟! ثمّ ماذا بعد أن «نشعر» بهول ما يدور؟ ما هي الرسالة التي يجب أن «نعينها» لكي «نفعل» على أساسها؟ أم أن المطلوب مجرد «التشاؤم» وسلبية الفعل؟ وماذا حرّض المسلسل من سلوك وهل اقترح حلولاً؟ وهل المطلوب هو تنفيذ سلسلة من عمليات نفسية «لنزع الحساسية» الإنسانية لدى المشاهد السوري تجاه العنف والإجرام حتى يتم تخديره فتصبح «طبيعية» بالنسبة له؟ هل نظلم هذه الأعمال إذا قلنا إنها متورطة في «تطبيع» نفسي للعنف والشنق والجريمة والانحطاط والهزيمة، بدلاً من تحريض نخوة المشاهد وكرامته الإنسانية للنهوض ضدها؟ وخاصة عندما يتم تصوير الضحايا كهزومين ولا حول لهم ولا قوة أمام دوامة العنف والظلم والسياس التي تجلدهم من كل حذب وصبوب. ولنلاحظ أن ما تصوّره لنا هذه الدراما هي أن أمام الضحية خياران لا ثالث لهما: إما أن تبقى ضحية أو أن تتحول إلى مجرم جديد يبدأ باستبداد ضحايا جدد وهكذا دواليك، حاكمة على الشخصيات بثنائية السادية-المازوخية وتبادل «سبارتاك» عبثي للمصائر بين عبد ومالك عبيد. في الاتجاه نفسه قالت مخرجة العمل، رشا شربتجي، في المقابلة مع ET بالعربي: «هذا نوع الصدمة التي اشتغلت عليها من «غزلان» حتى الآن، مروراً بـ«ولادة من الخاصة»...». لكن «العلاج بالصدمة» فنياً «على غرار نظيره الاقتصادي الليبرالي» سرعان ما تتبدد قشرة «جرأته» عندما تتابع المخرجة فتذكر بصريح العبارة بأن مقولة العمل الأساسية هي أن العنف والأمراض الاجتماعية لا تقع مسؤوليتها على أحد! على من إذن؟ على «اليد الخفية للسوق»؟

فلقد صرّحت المخرجة بأن: «ذكاء هذا العمل هو أننا نقول إن مشكلتنا لا تقع على سلطة ولا تقع على مؤسسة ولا تقع على مجموعة [...] بل تقع على مجتمع كامل».

يا له من تبرير! فلا فساد مسؤول ولا منظومة رأسمالية ليبرالية متعفنة ومختلفة مسؤولة، ولا ناهبين للداخل مسؤولون ولا أعداء

بالخارج مسؤولون، ولا معرقلين للحلول مسؤولون!

حاشا أن تقارن الثريا بالثري، لكننا نتذكّر على سبيل المثال رائعة الراحل حاتم علي «التغريبة الفلسطينية»، فرغم أن لا أحد يفوق الصهاينة عنفاً ودمويةً ومجازر، لكن لم يقم «التغريبة الفلسطينية» بتصوير سلب «مرآتي» للعنف والظلم بل قدّم العمل «مطرقة البريختية»: رسالته الإنسانية الكبيرة التحريية رغم النكبة، بأن الحل هو المقاومة وليس الانهزام وليس التطبيع مع الاحتلال ولا تطبيع الواقع الذليل والخنوع له. وتجسّدت الخلاصة أروع تجسيد في المشهد الأخير المعروف.

أما صانعو العنف العبيثي في أعمال مثل «ولاد بديعه»، الذي يتم تقديمه كأنه «جرأة وواقعية ذكية»، فلم «يجرؤوا» سوى على تضييع المسؤولية عبر إلقائها «وبالتساوي» على كل طبقات المجتمع، في محاولة لطمس الفوارق بينها. فهل تصح إشارة المساواة بين الأكثرية الفقيرة المجوعة المقهورة والأقلية الناهبة؟ وهل يتساوى المجرمون مع الضحايا؟

هذا «الفن» ليس مدرسة جديدة على كل حال. فمنذ الخمسينيات من القرن العشرين، أصبحت المسلسلات البوليسية من بين أكثر الإنتاجات شعبية على شاشة التلفزيون الأمريكي بالذات قبل أن تتم عولمة ثقافة الكابوي وتصديرها للأطراف التابعة. حيث يتم تصوير الجريمة على أنها مجرد عيب أخلاقي فردي حصراً للمجرمين كأفراد، وصارت هذه بالمناسبة بصمة نيوليبرالية ثقافية نموذجية في فُرْدنة كل مشكلات المجتمع وتشظيتها، مع تبرئة المنظومة الاقتصادية-السياسية التي تعمل أقليتها الطبقيّة على استغلال أغليبتها الساحقة. ولا يقتصر الأمر على أن هذه الإنتاجات تجاهلت بشكل متكرر مشاكل المنظومة الرأسمالية المتعفنة، بل وعملت كثير من المسلسلات التلفزيونية الأمريكية الهوى طوال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن على تطبيع الوحشية والجريمة، حيث تبرر السيناريوهات في كثير من الأحيان أعمال العنف الإجرامي، وتصور الاستغلال والانتهاكات الأخلاقية على أنها فعّالة وضرورية وأنها «شطارة» وجزء من «طبيعة بشرية أبدية».

رغم أنّ لا أحد يفوق الصهاينة عنفاً ودموية لكن لم يقم «التغريبة الفلسطينية» بتصوير سلب للعنف والظلم بل قدّم «مطرقة البريختية»